جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

فرع العلوم السياسية

التنمية المحلية في الولايات المنتدبة:

المقومات والمعوقات

–دراسة حالة ولاية تيميمون–2010 – 2019

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص:إدارة محلية

إعداد الطالبين:

بوداود فوزية

سماطي أمحمد

تحت إشراف:

أ.د عياشي حفيظة

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور بن زايد أمحمد	أستاذ محاضر –أ–	جامعة سعيدة	رئيساً
الدكتور عياشي حفيظة	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مشرفاً ومقرراً
الدكتور شاربي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	عضواً مناقشا

السنة الجامعية :2024 –2025

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

فرع العلوم السياسية

التنمية المحلية في الولايات المنتدبة:

المقومات والمعوقات

–دراسة حالة ولاية تيميمون–2010 – 2019

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص:إدارة محلية

إعداد الطالبين:

بوداود فوزية

سماطي أمحمد

تحت إشراف:

أ.د عياشي حفيظة

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور بن زايد أمحمد	أستاذ محاضر –أ–	جامعة سعيدة	رئيساً
الدكتور عياشي حفيظة	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مشرفاً ومقرراً
الدكتور شاربي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	عضواًمناقشا

الشكـــر وعرفان

لله الحمد والشكر كله، أن وفقنا لإنجاز هذا العمل،

اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

ومن منطلق قوله صلى الله عليه وسلم":من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل".
نتقدم بجزيل الشكر ووافر الإمتنان إلى أستاذتنا الفاضلة الدكتورة *عياشي حفيظة * التّي تقبلت مشكورة الإشراف على مذكرتنا، ووجهتنا لإختيار هذا الموضوع، وشجعتنا على البحث فيه بتوجهاتها السديدة والقيمة، ورحابة صدرها، وطول صبرها أثناء فترة البحث، فلها منا فائق الإحترام والتقدير. كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نخص بالشكر الجزيل كل من السيد رئيس القسم الأستاذ بن زايد أمحمد وكذا الأستاذ شاربي محمد على التسهيلات التي حضينا بها وعلى تقديمهم للعطاء الأكاديمي طيلة الموسم الجامعي وكل أساتذة قسم العلوم السياسية .

كما نشكر الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة على قبول مناقشة هذا العمل وعناء قراءة هاته المذكرة كل بإسمه وحفظ مقامه .

سماطي أمحمد– بوداود فوزية

الإهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

والدي العزيز والغالي ، ووالدتي العزيزة أطال الله في عمرها وأدام عليها الصحة والعافية .

إلى عمي العزيز الذي كان دوما سندا وملاذا في لحظات الشدة،ولم يبخل علي بدعمه ونصحه،وكان حاضرا في كل تفاصيل رحلتي، إلى العزيزة على قلبي الكتكوتة "نجاة فوزية"

إلى جميع أصدقائي وإلى جميع طلبة دفعة 2025 تخصص إدارة محلية بكلية الحقوق والعلوم السياسية.

سماطي أمحمد

الإهـــــــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبني الحياة والأمل، المنشاة على شغف الإطلاع والمعرفة، ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، برا، وإحسانا ووفاء لهما:

والدي العزيز والغالي ، ووالدتي العزيزة أطال الله في عمرها وأدام عليها الصحة والعافية

إلى زوجي و رفيق دربي و الذّي لم يدع يوما يمر دون تشجيعي ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرة حياتنا بحلوها ومرها.

إلى عائلتي الكبيرة إخوتي وأخواتي وجميع أبنائهم، خاصة الكتكوتة " لينا".

إلى جميع أصدقائي وإلى جميع طلبة دفعة 2025 تخصص إدارة محلية بكلية الحقوق والعلوم السياسية.

بوداود فوزية

مقـــدمـــة

فرضت قضية التنميّة نفسها على الفكر العالميي إعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لما أصاب العالم عقب الحرب العالميّة الثانيّة من تغيرات عميقة، كان أهمّها تزايد حركات الإستقلال الوطني من ناحية، وتزايد حركة المدّ الإشتراكي من ناحية أخرى، ونتيجة لهذه التغيرات بدأت قضايا التخطيط الوطنيّ والتنميّة الإقتصادية والإجتماعية في بعديها الوطنيّ والمحليّ، والتنميّة الحضريّة وتنميّة المجتمع الريفيّ وغيرها تطرح على مستوى واسع أمام دوائر الفكر الاجتماعيّ بوجه عام والعلم السوسيولوجيّ بوجه خاص،الأمر الّذي دفع بالكثير من الهيئات العالميّة كحكومات الدّول، وعلماء الاجتماع والخدمةالاجتماعيّة، وعلماء الاقتصادوالأنثروبولوجيا إلى محاولة تطوير بعض الأطر التصوريّة أو التعريفات المحدّدة لظاهرة التنميّة1.

ولقد كانت أهمّ القضايا المطروحة في هذه المرحلة هي التنميّة القوميّة الوطنيّة، واللّحاق بركب الدّول المتقدّمة في المجال العمليّ الميدانيّ، وإلى محاولة مفكريّ الغرب تطوير تصوّرات نظريّة في مجال التنميّة والتخطيط القادرة على مواجهة التصوّرات الماركسيّة من الناحية الأكاديميّة العلميّة، وكان من الشّائع في الخمسينات والستينات من هذا القرن بأنّ التنميّة تنحصر ضمن إطارالاقتصاد، لذا ساد لدى العديد من رجال الإقتصادوالتّكنوقراط والمسؤولين الحكوميّين أنّ التنميّة تعني الزّيادة في الدّخل لكلّ فرد أوالزّيادة في النّاتج الوطنيّ الإجماليّ، وفي مجمل كميّة الخدمات والبضائع المنتجة[2].

لقد إعتبرت التنميّة مرادفة للتنميّة الإقتصاديّة، ومع تنامي الوعي في السبعينات لدى الشّعوب الصناعيّة والنّامية بإنعكاس النّمو الاقتصاديّ على الجبهة الاجتماعيّة وما أنجرّ عنه من تغيّرات غير مرغوب فيها أخذ مفهوم التّنمية يتّسع ليشمل ميادين أخرى إجتماعيّة وثقافيّة وسياسيّة، وبدأ البحث في تفاعلات التنميّة يطرح زمرة من الأسئلة تتمحوّر في الأساس حول مدى تفاعل الفرد في المجتمع المحليّ من خلال المشاركة في التنميّة المحليّة .

1 مربيعي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر– الواقع والأفاق–، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة منتوري(قسنطينة)، 2013م، صفحة،7.

[2]نصر عارف،"إشكالية التنمية والحكم الراشد"، كلية العلوم السياسية، القاهرة(جمهورية مصر العربية)، بدون سنة.

ولهذا فإنّ موضوع التنميّة المحليّةيعدّ من المواضيع الّتي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان على مستوى السياسات الاقتصاديّة لمختلف الدّول،أوعلى مستوى البحوث العلميّة والأكاديميّة، حيث قدّمت التنميّة المحليّة كبديل استراتيجيّ هام لمعالجة الخلل التنمويّ الّذي تعاني منها البلدان الناميّة بشكل عام، لاسيما في ظلّ تغيّر طبيعةدور الدّولة وإرتباط التنميّة المحليّة بشكل أساسيّ بالعوامل الداخليّةالّتي يمكن التحكّم فيها إلى حدّ كبير أكثر من إرتباطها بالعوامل الخارجيّة.

وفي الواقع هناك عدّة منطلقات لهذا التوجّه منها:الحكم الرّاشد،الحكم المحلي،تحقيق إستغلال أفضل للموارد مع مراعاة الخصوصيّات المحليّة،تحقيق التوازن الجهوي...الخ.

وهذا الخلل أصبح يفرض على الدّول مراجعة مناهج التنميّة المتّبعة القائمة أساسا على ما يعرف بالمركزيّة، والّتي ظلّت فيها المؤسّسات المحليّة بمختلف أشكالها : (إقتصاديّة، سياسيّة، تعليميّة، مدنيّة) مجرّد منفذ لسياسات مركزيّة، قد لا تتناسب في أغلب الأحيان والخصوصيّات المحليّة وتطلّعات مختلف المناطق.

والجزائر كغيرها من الدّول النّامية وجدت نفسها غداة الإستقلال أمام مشاكل التخلّف الموروثةعن الحقبة الإستعماريّة، وكحلّ مقترح حينها تمّ إعتمادأسلوب التخطيط المركزيّ كأداة لتحقيق التنميّة الوطنيّة الّتي تغذّي التنميّة المحليّة،وهذا الأسلوب لم تراع فيه خصوصيّات كل منطقة بل كان شموليّا، ممّا أدّى إلى نتائج سلبيّة إنعكست على حياة المواطن بالشكل والإسقاط على المجتمع المحليّ بالصورة الجليّة الّتي نحن فيها اليوم وزادت من تفاقم شدّة الأزمة في ظلّ الطّابع البيروقراطيّ للمركزيّة في الجزائر[1]، والّذي ثبّط وجعل من دور الجماعات المحليّة ضعيفا إن لم نقل منعدما في مجال التنميّة المحليّة، حيث بقيت الدّولة صاحبة التدّخل المباشر فيها بواسطة ما يعرف بمخطّطات البلديّة للتنميّة والمخطّطات القطاعيّة للتنميّة، في إطار برنامج سنويّ وطنيّ يقتصر فيه دور الجماعات المحليّة على تقديم الإقتراحات، كماأنّ الجزائر لازالت تعاني إلى اليوم في عدة مجالات، لذا فمن أهمّ التحدّيات الّتي تواجهها هي مشكلة التنميّة المحليّة فالجزائر –مجتمعا ودولة– تعيش أزمة شملت جميع القطاعات وعمّت كلّ المستويات، وإنعكست

[1]أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية،العدد 40، السنة 6، 2009م.

نتائجهاسلبا على أغلب الفئات والشرائح والطبقات الإجتماعية[1]، كون أنّ هذه التنمية المحلية لم تجن الثّمار المرجوّة على أرض الواقع وأغلبهاكانت حبرا على ورق، ومع تزايد الكثافة السكانية وزيادة المجمعات السكنية في السنوات الأخيرة وفي ظل تباعد المناطق الحضرية والغير حضرية عن مراكز الولايات كان لابد وحتمية مطلقة أن تعمل الدولة ممثلة في الحكومة من إيجاد منفذا وحلا لتبديد العراقيل على المواطنين ممّا عجل بتقسيم إداري إستثنائي مس بعض الولايات وبالخصوص الجنوبية منها لعدّة إعتبارات نخص منها بعد المسافة بين بعض المراكز المحلية(بلديات ودوائر) عن مركز الولاية إلى ولايات منتدبة في بادئ الأمر ثمّ إستقلالية بشخصية قانونية خاصة بها، وعليه فقد نجد أنّ الدولة الجزائرية ممثلة في حكومتها باشرت في مجموعة من الإصلاحات السياسية والإدارية العميقة بداية من سنة 2011م، والهادفة إلى تحسين الأطر القانونية لتحقيق حاجيات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية، وتحسين الخدمة العمومية فترجم ذلك من خلال الإنطلاق الفعلي في مسار التنمية الحقيقية بمشاريع ضخمة وبناء هياكل جديدة تحقق رغبة الشعب.

ومن بين التفعيلات اللازمة لإصلاح منظومة الخدمة العمومية، كان تفكير عميق لإعادة النظر الكلي في التقسيم الإداري الأخير لسنة 1984م وتفعيله بإنشاء ولايات منتدبة جديدة، بسبب الواقع الميداني الذّي هو مشبع بعراقيل إدارية وتعقيدات مكلفة في الإدارات العمومية، ومعاناة المواطن في الجنوب والجنوب الكبير، بسبب بعد المسافات بين مقر البلديات والولاية الأم وهذا ما يتماشى وسياسة الدولة في تحسين إستقبال المواطنين وتخفيف الإجراءات الإدارية وتسريعها، مع التكفل الكامل بإنشغالات الساكنة المحلية لهذه المناطق، فكانت التصريحات والتلميحات السياسية النابعة من الرئيس الراحل السيد **عبد العزيز بوتفليقة** من خلال ما تمّ تداوله في الحملات الانتخابية تحديا جديدا في عهدة جديدة بإستحداث ولايات جديدة بهذه المناطق الكبيرة لرفع الغبن عن المواطن[2]، لكن رغم ذلك فإنّ

[1] ملال حميد، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر في القانون، 2016م، الصفحة،2.

[2] الولايات المنتدبة الجديدة أفاق وتطلعات، مقال منشور في جريدة الخبر بتاريخ 15نوفمبر2015م.

هذا التقسيم لم يلبي تطلاعات المواطنين المحليين لهذه الولايات المنتدبة وهذا راجع لمجموعةمن الصعوبات

أ-التعريف بموضوع البحث:

وللموضوع قيمة بالغة حيث يكتسب هذا العمل أهميّة في ضوء التحوّلات السياسيّة والاقتصاديّة الّتي صاحبت مفهوم الدّولة الحديثة القائمة على سيادة القانون والديموقراطيّة التشاركية، كون أنّ الجزائر ليست في منأى عنهم، فضلا عن تزايد الإهتمام بمعالجة قضايا ومعضلات التنميّة المحليّة خاصّة موضوع المعوقات والعراقيل الّتي تحدّ من تجسيدها، وكذا الإمكانيات التّي تمتلكها هذه الولايات المنتدبة للنهوض بالتنمية المحلية، وعليه تتطلب الإجابة عن الإشكالية إلى مقاربة تحليلية تجمع بين البعد القانوني، الاقتصادي، الإداري، عبر تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسين: يتناول الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية في الولايات المنتدبة، بينما الفصل الثاني:العراقيل والمحفزات التّي تواجه الولايات المنتدبة لتحقيق التنمية المحلية، ثمّ نعالج دراسة الحالة وهي (الولاية المنتدبة تيميمون مابين سنة 2010-2019).

ب- أهمية الموضوع:

يكتسب هذا العمل أهمية في ظل التحولات السياسية والإقتصادية التّي صاحبت مفهوم الدولة الحديثة القائمة على سيادة القانون والديمقراطية التشاركية، وتزايد الاهتمام بمعالجة قضايا ومعضلات التنمية المحلية، وبالخصوص المعوقات والعراقيل، وكذا الإمكانيات المتوفرة لتحقيق قفزة في التنمية بالمناطق أو الهياكل المحلية المستحدثة، لأنّها تعد من المواضيع الهامة كونها لها علاقة مباشرة بالمواطنين وبمجتمعهم المحلي(الجماعات المحلية).

الأهمية العلمية: تتضمن الدراسة أهمية علمية تتمثل في إثراء الدراسات المتعلقة بالجماعات المحلية وبالخصوص الولايات المنتدبة الجديدة ضمن التقسيم الإداري المستحدث لدراسة أهم العراقيل والإمكانيات المتوفرة للنهوض بالتنمية المحلية لهذه الولايات الجديدة، كما أنّ التطرق والتمعن في دراسة هذا الموضوع له دوافع منها ما هو ذاتي وممثلا في الرغبة في الكشف والتعرف أكثر على واقع السياسات التنموية بهذه الولايات المستحدثة وبالخصوص عن ولاية تيميمون وإكتشاف السلبيات والنقائص التّي

تعاني منها، ومنها ما هو أكاديمي بحثي غرضه إثراء الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالتنمية المحلية عموما على الولايات المستحدثة(المنتدبة).

الأهمية النظرية: وتكمن الأهمية النظريةفي إبراز الآليات التّي تعمل وفقها الجماعات المحلية سواء البلدية أو الولاية في الولايات المنتدبة بتوجهات الحكومة لتحقيق التنمية المحلية بهذه المجالات الإدارية المستحدثة وتحقيق توجهات الحكومة في تقريب الإدارة من المواطن.

ج- مبررات إختيار الموضوع:يرجع إختيارنا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية

_1 الأسباب الموضوعية :من بين الأسباب العلمية التّي دفعتنا لإختيار الموضوع تتمثل في جملة من العناصر والتي يمكن ذكرها في مايلي: الراهنية والأهمية الوطنية بمعنى أهمية الولايات المنتدبة كصيغة إدارية جديدة تهدف إلى تقريب الإدارة من المواطن، والذّي يتماشى والسياسة العامة للدولة وتوجهاتها في إعادة هيكلة التنظيم الإداري وتحقيق عدالة مجالية، وكذلك القضاء على الفجوة التنموية بين المناطق.

2 _الأسباب الذاتية : ومن بين المبررات الذاتية التي دفعتنا لإختيار الموضوع قلة الدراسات في المجال بمعنى ندرة الدراسات الأكاديمية المتخصصة، ومساهمة في دعم صناع القرار بتقديم رؤية تحليلية تساعد على تحسين السياسات العامة الموجهة للولايات المنتدبة.

د- طرح الإشكالية:

برغم من المقومات الهائلة التّي تمتلكها وتزخر بها هذه الولايات المنتدبة إلاّ أننا نشهد تأخر تنموي بها، لذا فإنّ الدراسة وإثراء الموضوع يدعونا لطرحالإشكاليّة العامّة التالية:

إلى أي مدى يؤثر نظام الولايات المنتدبة على مستويات التنمية المحلية في الجزائر عامة وفي ولاية تيميمون على وجه الخصوص؟

ولمعالجة هذا الإشكال يستدعي الأمر طرح بعض الأسئلة الفرعيّة المتمثّلة في:

- ما هو الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية في الولايات المنتدبة ؟
- ما هي المحفزات والعراقيل التّي تواجه الولايات المنتدبة لتحقيق التنمية المحلية بها؟
- ما هي الإمكانيات التّي تمتلكها الولاية المنتدبة "تيميمون"لتحقيق تنمية محلية؟

هـ- فرضيات البحث:

فرضية الدراسة: تفترض هذه الدراسة والتّي تبحث بعمق في العراقيل التنمية المحلية في الولايات المنتدبة المستحدثة وبالخصوص عينة منها ممثلة في" ولاية تيميمون"، وكذا الإمكانيات التّي تزخر بها هذه الولايات للنهوض وتحقيق التنمية المحلية بمعنى تحقيق توجهات الحكومة في تقريب الإدارة من المواطن وبلوغ تحقيق توازن تنموي والقضاء على التفاوتات التنموية، وعليه فالفرضية الرئيسية: رغم توفر الولايات المنتدبة في الجزائر على مقومات وإمكانيات معتبرة وقيمة، إلاّ أنّ مجموعة من العراقيل الهيكلية والمؤسساتية تعيق تجسيد وتحقيق تنمية محلية فعالة ومستدامة.

وتندرج ضمن الفرضية الرئيسية فرضيات جزئية تتمثل في ما يلي:

الفرضية الأولى: التنمية المحلية أحد الركائز الأساسية في تحقيق التقدم والرقي والإزدهار في أي مجتمع ،وهي تتعلق بتطوير وتحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والإداري على مستوى جميع الأقاليم المحلية في الجزائر عامة وفي الولايات المنتدبة المستحدثة ضمن التقسيم الإداري الجديد في سنة 2015م ،وقد أخذت التنمية المحلية في الولايات المنتدبة بعدا ورؤية إستراتيجية مهمة طامعة الدولة وساعية من وراء سياسة الحكومة لتحقيق التوازن بين مختلف المناطق ،مع التركيز على تحسين الحياة المعيشية للمواطن في هذه المناطق ذات الخصوصيات الجغرافية والإجتماعية .

الفرضية الثانية:رغم توفر الولايات المنتدبة على موارد طبيعية وبشرية في غاية الأهمية ،إلا أن غياب التخطيط الإستراتيجي وغياب التأطير المحلي يحول بينها وبين تحقيق إستغلال هذه المقومات بشكل أحسن وفعال ،ضف إلى ذلك ضعف التنسيق بين الإدارة المركزية (العاصمة)والمحلية يؤثر سلبا على الفعالية في تحقيق السياسات التنموية الموجهة للولايات المنتدبة، إمكانية إشراك المجتمع المحلي المدني وجميع الفاعلين المحليين(الديمقراطية التشاركية) في صنع وإتخاذ القرار يعزز من فعالية التنمية المحلية بالولايات المنتدبة.

الفرضية الثالثة: العراقيل القانونية والإدارية(البروقراطية والإجراءات المعقدة) من أهم التحديات التّي تواجه وتقف حدا لتحقيق التنمية المحلية على مناطق الولايات المنتدبة، كما أنّ محدودية التمويل المحلي وعدم منح الإستقلالية المالية للجماعات المحلية أثر سلبا على القدرة في تنفيذ المشاريع التنموية،

و– تحديد الدراسة:

يكمن تحديد الدراسة في موضوع المقومات والمعوقات التنمية المحلية في الولايات المنتدبة في الجزائر من حيث جملة من المجالات نذكر منها:

التحديد الموضوعي:

تتمحور الدراسة حول تحليل مقومات التنمية المحلية سواء كانت طبيعية، بشرية، إقتصادية، إجتماعية، قانونية، التّي تمتلكها الولايات المنتدبة في الجزائر، مع التركيز على العراقيل والتحديات سواء كانت تنظيمية، قانونية، مالية، مؤسساتية أو غير ذلك، التّي تحول دون إستغلال وإستثمار هذه المقومات بفعالية، كما تهدف إلى تقييم مدى نجاعة السياسات العمومية والتنظيم الإداري الجديد الرامي لتحقيق تنمية محلية على مستوى المقاطعات الإدارية المستحدثة(الولايات المنتدبة).

التحديد الزماني والمكاني:

تغطي الدراسةمن الناحية الزمانية الفترة الممتدة منذ إستحداث الولايات المنتدبة بصفة رسمية وفق المرسوم التنفيذي رقم15-140 المؤرخ في 2015م، إلى غاية الوقت الراهن، حيث شهدت هذه الفترة تطورات متعددة على المستوى التشريعات أو على مستوى الممارسة الميدانية، أمّا من حيث النطاق الجغرافي فتركز الدراسة على أحد الولايات المنتدبة الجنوبية وهي ولاية "**تيميمون**" المنبثقة عن الولاية الأم "**أدرار**".

ز– منهاج وإقترابات الدراسة:إعتمدنا في هذه الدراسة على المناهج والإقترابات التالية :

من بين أهم المناهج المعتمدة في هذه الدراسة منهج دراسة حالة والذّي يعتبر منهج علمي يركز على تحليل حالة فردية أوجماعية بطريقة معمقة ومفصلة من أجل الوصول إلى فهم دقيق وشامل لها وتقديم تفسيرات أو حلول ويتجه نحو جمع بيانات ومعلومات محينة حول ما تزخر به الولاية المنتدبة

تيميمون وإسقاطها على باقي الولايات المنتدبة، والمنهج الوصفي التحليلي الذّي هو منهج مركب مناسب لدراسة الموضوعات التّي تستوجب وصف الظاهرة ومن ثمّ تحليلها، وهنا دراسة العراقيل والإمكانيات المتوفرة لدى الولايات المنتدبة لتحقيق التنمية المحلية بها.

كما إعتمدنا المنهج التاريخي والذي يعني طريقة علمية تستخدم لدراسة وتحليل الأحداث الماضيةبهدف فهمها وتفسيرها في سياقها الزمني، ويعتمد على جمع الأدلة التاريخية من مصادر متنوعة ثم نقده وتحليلها للوصول إلى فهم موضوعي وموثوق للماضي، وذلك ما يتلاءم مع السرد الكرونولوجي لأهم البرامج التنموية ومراحل تطور التنمية وكذا الإحصائيات في الدراسة النظرية والمفاهمية.

2- إقترابات الدراسة:

رغم إعتمادنا المناهج المتعددة إلاّ أنّها لم تكن كفيلة بإبراز مدى التحول الذي شهده الموضوع المتعلق بالتنمية المحلية في الولايات المنتدبة المقومات والمعوقات- دراسة حالة ولاية تيميمون- 2010-2019، بل إن تشعب الموضوع وتعدد عناصره دفعنا لتوظيف المقاربات الإضافية بهدف تعميق الإدراك الموضوعي لهذه الظاهرة ومن بين هذه الإقترابات ما يلي:

الإقتراب الأول: الإقتراب القانوني أستعمل في دراسة التنظيم الإداري والسياسي في الجزائر مع مطلع 2015م،وخاصة في إطار سياسة اللامركزية وتحسين الحوكمة المحلية.

الإقتراب الثاني: وهو الإقتراب المؤسسي الذي يعني منظور المعتني بدراسة البنية التنظيمية والهيكل المؤسسي للولاية المنتدبة من ناحية كيفية إنشاءها وتوزيع صلاحياتها والتفاعلات بين المؤسسات المختلفة على المستوى المحلي والمركزي.

الإقتراب الثالث: إقتراب النخبة وهو إطار تحليلي يركزعلى دور النخبة في صنع القرار وإدارة المجتمع.

الإقتراب الرابع: إقتراب الجماعات وهو إطار تحليلي في علم السياسة وعلم الإجتماع يرى أنّ القوى والسلطة تمارس من خلال تفاعل وتنافس جماعات المصالح داخل المجتمع، أي أنّ السياسات والقرارات هي نتيجة صراع وتفاوض بين جماعات ذات مصالح مختلفة.

ح- صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التّي واجهتنا للقيام بهذه الدراسة توجد صعوبات نظرية نقص في شرح النصوص القانونية الخاصة بالإدارة في الولايات المنتدبة، أمّا الميدانية فتتمثل في العراقيل البريوقراطية منها صعوبة مقابلة شخصية مع المسؤولين المحليين وسياسة التهرب والإمتناع عن لغة الحوار المباشر، ونقص كبير في الوثائق والتقارير المتعلقة بالتنمية المحلية في الولايات المستحدثة وبالخصوص حالة "**ولاية تيميمون**"والمعلومات المتوفرة لم تكن كافية للإلمام بالموضوع، بالإضافة لضيق الوقت المخصص للدراسة.

ط- الإعلان عن الخطة:

تناولنا موضوع الدراسة إنطلاقا من المقدمة والتي تناولنا فيها موضوع ومفهوم التنمية المحلية وجملة الإصلاحات الإدارية والسياسية التي باشرتها الدولة ممثلة في سياسية الحكومة لتحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة للمواطن والتكفل بمصالحه ضمن تفكير عميق لتقسيم إداري جديد بإستحداث ولايات جديدة تماشيا مع سياسية الحكومة ،وشملت المقدمة طرح إشكالية الموضوع ،وثلاث فصول ضمن الإطار التالي :

الفصل الأول : هو فصل نظري (مفاهيمي) حاولنا فيه التطرق للجانب النظري المفاهيمي حول التنمية المفاهيمي حول التنمية المحلية بصفة عامة وتناولنا فيه الولايات المنتدبة من حيث النشأة وكذا الهيكلة الإدارية وخصوصية العلاقة بين الولايات المنتدبة والسلطات المحلية .

الفصل الثاني: تطرقنا في الفصل الثاني إلى العراقيل وكذا المحفزات التي تواجه الولايات المنتدبة لتحقيق التنمية المحلية .

ثم الفصل الثالث خصصنا دراسة لولاية تيميمون كولاية مستحدثة ومنتدبة جديدة .

وختمنا الموضوع بخاتمة شملت الإجابة عن الإشكالية المطروحة في المقدمة وعرض أهم النتائج التي توصلت إليها هاته الدراسة وطرح بعض الإقتراحات .

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية في الولايات المنتدبة

تعد التنمية المحلية أحد الركائز الأساسية في تحقيق التقدم والرقي والإزدهار في أي مجتمع، وهي تتعلق بتطوير وتحسين الوضع الاقتصادي والإجتماعي والسياسي والإداري على مستوى جميع الأقاليم المحلية في الجزائر عامة والولايات المنتدبة المستحدثة ضمن التقسيم الإداري الجديد في سنة 2015م، وقد أخذت التنمية المحلية في الولايات المنتدبة بعدا ورؤية إستراتيجية مهمة طامعة الدولة وساعية من وراء سياسة الحكومة لتحقيق التوازن بين مختلف المناطق، مع التركيز على تحسين الحياة المعيشية للمواطنين في هذه المناطق ذات الخصوصيات الجغرافية والإجتماعية.

وتعتبر الولايات المنتدبة إحدى الوحدات الإدارية المستحدثة التّي تمّ إنشاؤها في الجزائر في إطار السياسة الإدارية التّي هدفها تعزيز الإدارة المحلية وتسهيل عملية إتخاذ القرار على المستوى المحلي، وتختلف الولايات المنتدبة عن سائر الولايات الكبرى في كونها لها مميزات جغرافية وديمغرافية مميزة، ممّا يستوجب تخصيص ميزانيات خاصة وموارد هامة لتحقيق قفزة تنموية فعالة، وتعمل هذه الولايات المنتدبة وفق نظام إداري خاص، وقد تمّ تحديده وتعمل هذه الولايات المنتدبة وفق نظام إداري خاص، وقد تمّ تحديده وفقا لتعزيز وتحفيز التنمية المحلية وتعزيز سياسات اللامركزية.

ونوضح ذلك من خلال مبحثين :

المبحث الأول :ماهية التنمية المحلية .

المبحث الثاني : فتطرقنا فيه الإطار القانوني والتنظيمي للولايات المنتدبة .

المبحث الأول: ماهيّة التنميّة المحليّة

من خلال هذا المبحث المتعلق بالحديث عن ماهية التنمية المحلية، نتطرق فيه إلى التعريف بالتنمية المحلية كمطلب أول، ومن خلال ذلك نتكلم أو نعرف التنمية المحلية من منظور إيديولوجي، ثمّ من منظور قانوني وهذا لإختلاف أراء وطبيعة المفكرين، ثمّ الحديث عن خصائص وأبعاد التنمية المحلية كمطلب ثاني، ونتكلم كذلك عن أهداف التنمية المحلية وعلاقتها بالحوكمة المحلية كمطلب ثالث، وأخيرا نعالج القواعد والمبادئ الأساسية للتنمية المحلية كمطلب رابع.

المطلب الأوّل: تعريف التنميّة المحليّة

قبل التطرّق لمفهوم التنمية المحليّة لابد من الإشارة إلى نشأة وظهور المصطلح،كونه لم يكن يذكر في الأدبيّات الاقتصاديّة،كما أنّ المنظّرون الإقتصاديّون كان تركيزهم في أبحاثهم ودراساتهم منصبّ على النّمو الاقتصاديّ والتّنمية الإقتصاديّة بشكل عام، لكن منذ ستّينات القرن الماضي بدأت البوادر الأولى للإهتمام بالتّنمية المحليّة من خلال تنامي إهتمام الدّول بالتّسيير على المستوى المحلّي كبديل لنظام التّسيير الموحّد على المستوى المركزيّ[1]، والّذي كان يسيطر على غالبية إقتصاديّات دول العالم، والجزائر كجزء لا يتجزّأ من هذا العالم لم تكن في منأى عن هذا التّطور وتنامي المصطلح، والدّراسات الفكريّة أوضحت أنّ المصطلح قد مرّ بمرحلتين هامّتين هما: مرحلة النّضال، ثم مرحلة الاعتراف المتعدّد الأشكال.

عرفت سنوات العشرينات العديد من المشاريع التّي إهتمّت بتطوير المناطق الرّيفية، ممّا سمح بظهور ما يعرف بمصطلح تنميّة المجتمع، ثمّ التّنمية الرّيفية، ثمّ التّنمية الرّيفية المتكاملة[2]،بيد أنّ أوّل ظهور فعليّ لمصطلح التّنمية المحليّة كان في بداية ستّينات القرن الماضي وبالتّحديد في فرنسا، إذ كان ناتج عن ردّ فعل لقرارات الدّولة، الّتي أرادت أن تجعل من إعداد التّراب أولويّة وطنيّة، والغاية من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهويّة بين العاصمة والضّواحي وحتّى داخل العاصمة نفسها، وهذا عن طريق سياسة إداريّة تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصاديّة من فوق حسب منطق قطاعيّ للمصالح (إتّخاذ القرارات من المركز دون التّشاور مع السّكان المحليّين)، والتّي كانت مرفوضة من مختلف الفاعلين المحلّيين الّذين يعتبرون أنّ تنميّة أي إقليم يجب أن تأخذ بعين الإعتبار حاجيات سكانه وتطلّعاتهم، وبذلك طالبوا بتطبيق التنميّة

---

[1] محمد عبد الشفيع عيسى، الإقتصاد السياسي للعولمة والتكنولوجيا"نحو رؤية جديدة"، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 2004م.

2 منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003م، الصفحة،23.

من تحت، والّتي تبنى على أساس استقلاليّة الأقاليم عن مركز القرار في العاصمة، وقد كان الأمر في بدايته مرفوض ولم يحض بالقبول والإحترام كون بنيته سياسيّة محضة، ثمّ إستقرّ على الجانبين الإقتصاديّ والإجتماعيّ، أين عرف تقدّما في بداية الثّمانينات وبدأ في كسب التّأييد تدريجيّا واعترافا من مختلف الهيئات الحكوميّة والمؤسّسات والجمعيّات ومنها مندوبيّة مراقبة التّراب والعمل الجهويّ الفرنسيّةالّتي أقرّت في مخطّطها للفترة من 1984- 1988 التنميّة المحليّة كنمط من أنماط التّنميّة[1].

والتّنمية المحليّة هي صميم البحث عن كيفيّة تطوير الأجزاء الأكثر تخلّفا في أقاليم الدّولة، ويعتبر الرّيف أكثر المناطق تخلّفا،ومن هنا فإنّ التنميّة المحليّة تلتقي مع مفهوم التنميّة الرّيفية الّتي ينظر إليها البنك الدّوليّ في إحدى تقاريره المنشورة على أنّها عمليّة متكاملة أو استراتيجيّة شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لفقراء الرّيف، وذلك بزيادة الإنتاج الزراعيّ وإنشاء صناعات ريفيّة توفّر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحيّة والتعليميّة ووسائل الاتّصال والإسكان، وفي نفس الصّياغ نستطيع القول على أنّ التنميّة المحليّة عمليّة تغيّر جذريّ لكلّ جوانب الحياة بما يؤدّي إلى تطوير الفرد والمجتمع، وبالتّالي فهي ليست جهدا مبعثرا غير واع أو جزئيّ غير متكامل يقتصر على البعد الاقتصاديّ فقط، بل يتضمّن أبعادا أخرى سياسيّة وإجتماعيّة[2]، فهي ذلك الجهد المنظّم الواعي الهادف إلى رفع المستوى المعيشيّ والاجتماعيّ والسياسيّ لغالبيّة السّاكنة المحليّة، وتمكينهم من المشاركة في هذا الجهد بما يسمح لهم تحقيق مستمرّ في رفع مستويات حياتهم بمجهوداتهم الذاتيّة، إنّ التنميّة المحليّة هي بحث في الأنشطة الّتي تستهدف رفع المستوى الاجتماعيّ والاقتصاديّ للأقاليم المحليّة الّتي تشكّل في آن واحد إحدى أهمّ مجالات عمل مؤسسات السياسة العامّة المعاصرة[3]، وإحدى أهم وسائل التنميّة الوطنيّة الّتي لا يمكن أن تتحقّق إلّا من خلال التّركيز على الأجزاء الأكثر تخلّفا في الدّولة والّتي تشكّل الأقاليم المحليّة الجزء الأكبر منها،وبهذا يمكن تعريف التنميّة المحليّة بأنّها:"السّياسات والبرامج الّتي تتمّ وفق توجيهات عامّة لإحداث تغيّير مقصود مرغوب فيه في المجتمعات المحليّة، بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات في كافّة الجوانب، وهي بهذا المعنى تعتبر تغيّير في البنية الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمجتمع المحليّ

---

[1] وفاء شيعاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر،رسالة ماجستير،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر(باتنة)، 2010م ، (غير منشورة)، الصفحة. 52.

2 حسني بشير محمد نور، التنمية المحلية المفهوم والخيارات، الخرطوم(السودان)، 2014م،(مقال منشور).

3 خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر"واقع وآفاق"، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011م، الصفحة.الصفحة.19.17.

بواسطة جملة من السّياسات العامّة والبرامج الحكوميّة الّتي تكون للأجهزة المركزيّة والمحليّة للدّولة دورا فعّالا في مجال التصميم والإعداد والإشراف على تنفيذ سياسات التنميّة المحليّة "[1].

كما أنّ التنميّة المحليّة هي عملية تشجيع المجتمع المحليّ على اتّخاذ الخطوات الّتي جعلت حياتهم الماديّة والروحيّة أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم، فجوهر ذلك هو الكيفيّة والسبيل الّتي يعالج بها المجتمع مشكلاته[2]، وهي العمليّة الّتي يمكن من خلالها قيام أهالي المجتمعات الصغيرة من مناقشة حاجاتهم ورسم الخطط المشتركة لإشباعها، ويتمّمن خلالها التركيز على التحرّك المجتمعيّ، كما أنّ التنميّة المحليّة نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامّة للتنميّة الشّاملة للمجتمع ككلّ، وببساطة التّعبير هي العمليّة الّتي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعّال بين الجهود الشعبيّة والجهود الحكوميّة،للارتفاع والسموّ بمستويات التجمّعات المحليّة والوحدات المحليّة اقتصاديّا وثقافيّا واجتماعيّا وحضاريّامن منظور تحسين نوعيّة الحياة لسكان تلك التجمّعات المحليّة في مستوى من مستويات الإدارة المحليّة في منظومة شاملة ومتكاملة.[3]

الفرع الأوّل: التعريف اللغوي والإصطلاحي

أولا- التعريف اللغوي:

في اللغة العربية* **التنمية** *مأخوذة من الجذر الثلاثي (**نمى**)ويقال :**نما ينمو نماء ونميا** أي زاد وإرتفع وإزدهر .

وبالتالي فإن التنمية في معناها اللغوي تعني : الزيادة ،التوسعة ،الرفع ،التدرج في النمو ،والإرتقاء من حال إلى افضل حال .

إذا التنمية لغة تدل على التحسين التدريجي أو التوسع الكمي أو النوعي في شيء ما سواء كان ماديا مثل الإنتاج أو غير مادي مثل المهارات والمعرفة.

---

[1] رشيد أحمد عبد اللطيف، التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، مصر، 2001م، الصفحة.19.

[2] بن علي زهيرة، واقع التنمية المحلية والحكم الراشد في الجزائر بين امقومات والمعوقات، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية،856-2016. الصفحة ، 118.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية(مصر)، 2001م، الصفحة.13.

ثانيا- التعريف الإصطلاحي:

تعرف على أنها عملية شاملة ومتكاملة تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية في وحدة جغرافية معينة بلدية أو ولاية، من خلال تعبئة الموارد المحلية ومشاركة السكان المحليين والسلطات المحلية في التخطيط والتنفيذ.

الفرع الثاني: التعريف الإيديولوجي والقانونيّ

أولا- التعريف الإيديولوجي:

لقد تبنّى الميثاق الوطنيّ لسنة 1976م[1]فكرة التنميّة بشكل عامّ، حيث تناول الباب الأوّل منه الاتّجاهات الرئيسيّة للتنميّة، في حين تناول الباب الثّاني منه الأهداف الكبرى للتنميّة وفق ما تضمّنه الميثاق السّابق الذكر في صفحته رقم 86 على البلديّات والولايّات في حلّ المشاكل الخاصّة بها،وعلى السّلطة المركزيّة البحث في القضايا الوطنيّة، ومن هنا ينبغي للمركزيّة أن تخوّل الولايات والبلديّات كامل الصلاحيّات للنّظر في كلّ المشاكل ذات المصلحة المحليّة[2]،ويتبيّن من ذلك أنّه لا تنميّة محليّة دون إشراك الجماعات المحليّة لتقوم بدورها المنوط بها في مجال التنميّة وتعميمها على المستوى الوطنيّ، ومن ثمّ المساهمة في سياسة التّوازن التنمويّ الجهويّ، كما أنّ الميثاق اعتبر البلديّة الخليّة الأساسيّة للدّولة وتمثّل منطلقا قاعديّا للتّخطيط ووسيلة فعّالة لتحقيق أهداف التنميّة المحليّة[3]، وكرّسه كذلك ميثاق 1986م[4]، وفي هذا السياق حاول عدّة باحثين في مجال التنميّة المحليّة بلورة وصياغة مفهوم فكريّ للتنميّة المحليّة نذكر منهم:

أ) **تعريف محي الدين صابر:**

"يعتبرها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعيّ والاقتصاديّ في مناطق محدّدة يقوم على أسّس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيّير حضاريّ في

---

[1] الميثاق الوطني1976، الصادر بموجب الأمر رقم 76-56 المؤرخ في 5-7-1976م، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد61، الصادرة في 30 يوليو1976م، الصفحة.890.

[2] سعيدي الشيخ، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، رسالة دكتوراة، جامعةالجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2007م، الصفحة ،20، غير منشورة.

[3] سعيدي الشيخ ، المرجع نفسه، الصفحة.189.(غير منشورة).

[4] الميثاق الوطني1986م، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم86-22 المؤرخ في9-2-1986م، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ،العدد7، الصادرة في 17-01-1986م، الصفحة.145.

طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحليّة،وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحليّة جميعا في كلّ المستويات عمليّا وإداريّا".

ب) **تعريف الدكتور فاروق زكي:**

يرى أنّها تلك العمليّات الّتي توحّد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكوميّة لتحسين الأحوال الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة للمجتمعات المحليّة، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمّة ومساعدتها على المساهمة التامّة في التقدّم الوطنيّ والقوميّ".

ج) **تعريف الأستاذ آرثر دونهام**[1]:

"ما هي إلّا نشاط منظّم بغرض تحسين الأحوال المعيشيّة في المجتمع، وتنميّة قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعيّ والتوجيه الذاتيّ لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل على تعبئة وتنسيق النّشاط التعاونيّ والمساعدات الذاتيّة للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنيّة من المؤسّسات الحكوميّة والخاصّة".

ثانيا- التعريف القانوني:

تستمدّ التنميّة المحلية مفهومها القانونيّ من النّصوص التشريعية الأساسيّة، نقصد بذلك الدّستور أوالنّصوص الخاصّة بالجماعات المحليّة لاسيّما قانوني البلديّة والولاية، وكذا مختلف النّصوص التّنظيميّة المحدّدة لمجالات تدخّلهما، خاصّة تلك المتضمّنة مشاريع المخطّطات والبرامج التنمويّة المسطّرة في إطار سياسة التخطيط الّتي تنتهجها الدّولة، ومن خلال الأساس الدستوريّ لمفهوم التنميّة من خلال مراجعتنا لمختلف الدساتير[2] خاصة دستور 1976 والتعديل الدستوري 2020[3]، أمّا فيما يتعلّق بنصوص الجماعات المحليّة فنجد أنّ قوانين البلديّةالصّادرة منذ الإستقلال تتحدّث عن إستراتيجيّة التنميّة خاصة قانون البلدية (11-10)، إلى جانب قوانين الولاية وخاصة منها قانون الولاية (12-07) ولقد جاءت نصوص الجماعات المحليّة على النّحو المذكور متضمّنة إختصاصها التنمويّ،وذلك بعدأن حدّدت إستراتيجيّة التنميّة الوطنيّةفي الجزائر في منتصف ستينات القرن الماضي.

---

[1] جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر"بين النصوص القانونية ومتطلعات الواقع"، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2014، الطبعة1، الصفحة،18.

[2] سعيدي الشيخ، مرجع سابق، الصفحة. 190.

[3] التعديل الدستوري 2020، الصادر في 15 نوفمبر2020م ،الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ، العدد82، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020م

وإستندت الدّراسة وإستلهمت من الإقتصاديّ الفرنسيّ "**دي برنيس**" وتشير الفكرة الأساسيّة في هذا النّموذج إلى أنّ أيّة محاولة جديدة للتخلّص من وضعيّة التخلّف والإستعمار الجديد لابد من أن تعتّمد إستراتيجيّة تنميّة إقتصاديّة وإجتماعيّة شاملة، كما أنّ جلّ دساتير الجزائر كرّست في مبادئها على التنميّة المحليّة ، سواء كان ذلك في دساتير الأحادية الحزبيّة 1963أو 1976أودساتير التعدّديّة الحزبيّة 1989 أو1996 أو2008 أو التعديل الدستوري و2016،2020، وفي سياق المفاهيم المتعدّدة للتنميّة المحليّة من منظور إيديولوجي وقانونيّ نعرّج على مفهومها من منظور إسلاميّ، فرغم عدم وجود لفظ التنميّة في النّص القرآنيّ بل يتعذّر علينا إيجاد مشتقّاته إلّا أنّ البعض يذهب إلى الحديث عن مرادفات تضمنّها القرآن الكريم وبلغت أحد عشر مرادفا[1]، ويمكن أن يستشّف دلالة هذا المفهوم بالنّسبة للسنّة النبويّة من خلال حديث الرّسول صلى الله عليه وسلّم: ﴿ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلّا كان له به صدقة﴾[2]، وحينما نحاول جمع المعاني التّي تتعّلق بموضوع التنمية من خلال دراسة مرادفاتها، نجد بأن التصور الإسلامي للتنمية يقوم على أساس أن الله سبحانه وتعالى خلق الكون وإستخلف الإنسان في الأرض، وهذا من أجل عمارتها وفق للضوابط الشريعة الإسلامية، بحسب الآية الكريمة:﴿ **"وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ"**﴾[3].فالإسلام لا يفصل بين الدين والتنمية بل يربط بين العبادة والعمران ،بين القيم الروحية والإنتاج العلمي ،ويحفز الإنسان على أن يكون عنصرا فعالا في تطوير الأرض والناس والمجتمع .

[1] عبد الرزاق مقري، مشكلة التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية، الجزائر، 2008م، الصفحة.167.

[2] الحديث النبوي رواه الإمام البخاري، فتح الباري، شرح صحيح ، مكتبة الضيف، المجلد رقم 10، الصفحة. 509، رقم الحديث 6012.

[3] الآية 59 من سورة هود.

المطلب الثاني: خصائص وأبعاد التنميّة المحليّة

من خلال هذا المطلب نعالج ونناقش فيه كل من جملة الخصائص للتنمية المحلية، ثمّ نتطرق لمجموعة من الأبعاد للتنمية المحلية والأهمية البالغة يمكن إيجازها في ما يلي:

الفرع الأول: خصائص التنمية المحلية

تتميز التنمية المحلية بجملة واسعة من الخصائص والتّي يمكن إيجازها وذكرها على الشكل التالي:

أولا) التنميّة عمليّة مقصودة ومخطّطة:

هي مجموع الوسائل والطّرق لتحسين الظّروف بأنواعها، وفق سلّم زمنيّ محدّد يعتمد على مخطّط بعيد المدى أو قصير بغية ترقيّتها.

هي الطريقة المسلّمة تطوي في طيّاتها للبديل المهيكل والحاسم في جميع المجالات وعلى رأسها الجوانب الإقتصاديّة والإجتماعيّة والتكنولوجيّة وكذا ترّقية القدرات والسلوكيّات الإنسانيّة[1].

التنميّة عمليّة ليست جزئيّة وإنّما كليّة شاملة:

هي أسس وقواعد مبنيّة على المشاركة في تنظّيم أسلوب العمل الإجتماعيّ والإقتصاديّ بصفة كليّة وشاملة بمعنى على جميع المستويات وغير منحصرة على جهة أو جزء معيّن.

ثانيا) التنميّة عمليّة داخليّة ذاتيّة:

تدخل التنميّة على تميّز المجتمع المحليّ للعبور إلى الرّقي والازدهار الداخليّ في تنسيق الجهود على مختلف المستويات، وأنّ العوامل الخارجيّة لا تكون سوى عوامل محفّزة للعوامل الداخليّة الأساسيّة.

ثالثا) التنميّة عمليّة ديناميكيّة:

هي وسيلة فعّالة وناجحة إذا إجتمعت المعايير والعوامل المحفّزة لبعضها في ترسيخ التطوّر والبناء المتقدّم داخل الإقليم الواحد.

رابعا) التنميّة عمليّة مستمرّة:

الغاية منها سيرورة وديمومة تحسين الأحوال المعيشيّة للمجتمع على أساس الوسيلة الإيجابيّة في ترقية وضمان ومواصلة المسيرة للأجيال المقبلة.

---

[1] وفاء شيعاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر(باتنة)، 2010م،(غير منشورة)، الصفحة،55.

خامسا) أهميّة المشاركة الشعبيّة في جميع مراحل العمل التنمويّ:

تكتسي أهميّة مشاركة المواطن في بناء القاعدة التنمويّة من القاعدة إلى الهرم في ترقية وبعث الفعاليّةوإعطاء صبغة الشرعيّة للتنميّة داخل كيانه، لكون مشاركة المواطن مشاركة فعّالة في تجسيد التنميّة على أرض الواقع.

سادسا) أهميّة العدالة في جميع مراحل و إجراءات التنميّة:للعدالة دور بارز في المحافظة على التنميّة وبعثها من خلال الحياد والمساواة في التوزيع بين أفراد المجتمع الواحد، من حماية الحقوق وصيانة الواجبات وردع المخالفين وتنوير القرارات الصّادرة من الجهات الكافلة لمسيرة التنميّة[1].

سابعا) ضرورة إزاحة المعوّقات الّتي تحول دزن تحقيق عمليّة التنميّة:

للتنميّة برامج حول تحسين الظّروف بأنواعها من أجل رفع المستوى المعيشيّ، ولكن تعتريها بعض العوائق، فلا بدّ من تجاوزها وذلك من تنميّة الموارد الماليّة والبشريّة لدفع عجلة التنميّة.

الفرع الثاني: أبعاد التنميّة المحليّة

التنمية المحلية تتميز بجملة من الأبعاد المختلفة والتّي يمكن أن نذكرها في ما يلي:

أولا) البعد الإقتصاديّ

تراعي التنميّة المحليّة البعد الاقتصاديّ من أجل تنميّة الإقليم المحليّ اقتصاديّا[2]، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصاديّة الّتي يمكن أن تتميّز بها المنطقة سواء عن طريق النّشاط الزراعيّ أو الصناعيّ أو الحرفيّ، ولهذا فنجد أنّ المنطقة الّتي تحدّد مميّزاتها مسبقا تكون قادرة على النّهوض بالنّشاط الاقتصاديّ المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحقّقة. بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النّشاط الاقتصاديّ عن طريق امتصاص البطالة من جهة[3]، وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصاديّة الّتي تتميّز بها المنطقةمن جهة أخرى سواء للاستهلاك المحليّ أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنميّة المحليّة على بناء الهياكل القاعديّة المحليّة من الطّرقات و المستشفيات ...الخ. هذه الهياكل القاعديّة بالإضافة إلى كونها تسمح

---

[1] أحمد شريفي، مرجع سابق، الصفحة.12.

[2] عبد الله العجلان، أبعاد التنمية المحلية، منتديات الحوار الجامعية السياسية، الجزائر،2014م.

[3] أحمد غريبي، أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ع12، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2010م، الصفحة.6.

بدمج طالبي العمل فأنّها الطّريق نحو الجوّ المناسب للأفراد القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة[1].

ثانيا) البعد الإجتماعيّ

يركّز البعد الاجتماعيّ للتنميّة المحليّة على أنّ الإنسان يشكّل جوهر التنميّة وهدفها النهائيّ، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعيّة ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعيّة لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطيّة من خلال الشعوب في اتّخاذ القرار بكلّ شفافيّة، ولهذا نجد أنّ البعد الاجتماعيّ للتنميّة المحليّة يمثّل حجر الزّاوية، لأنّ توفير الحياة الاجتماعيّة المتطوّرة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة و زيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أنّ تسخير التنميّة المحليّة في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدّم لنا مجتمعا يتّصف بالنّيل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه وينفع منطقته، وهناك ميادين أخرى تشمل التنميّة المحليّة لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعيّ مثل: التعليم والصحّة والأمن....الخ .

ثالثا)البعد البيئيّ:

إنّ تدهور الوضع البيئيّ على المستوى العالميّ ممثّلا بالإحتباس الحراريّ وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء واتّساع نطاق التصحّر وما إلى ذلك من مشاكل البيئة تتعدّى الحدود الجغرافيّة للدّول والدّعوة إلى دمج البعد البيئيّ في التخطيط الإنمائيّ لدّول العالم، وعلى إثر ذلك عقدت الأمم المتّحدة مؤتمر حول البيئة والتنميّة في "**ريو دي جانيرو" بالبرازيل** سنة 1992، ومن أهدافه الدّعوة إلى دمج الإهتمامات الإقتصاديّة والإجتماعيّة، ومن أهمّ المسائل الّتي تطرّق إليها هي وضع وتقييّد إستراتيجيّات وإجراءات لتحقيق تنميّة مستدامة[2].

ومن أسّس الإقتصاد التقليديّ أنّ الناتج الوطنيّ الإجماليّ يعتبر مؤشّرا لقياس أداء الإقتصاد والرفاهيّةعلى المستوى الوطنيّ، كما أنّ الإقتصاد البيئيّ التقليديّ أشار إلى مشكلتين: الأولى هي مشكلة الآثار البيئيّة والثانيّة هي الإدارة السليمة للموارد الطبيعيّة(التوزيع الأمثل للموارد الطبيعيّة الغير متجددة بين الأجيال).

---

[1] أحمد غربي، مرجع سابق، الصفحة.7.

[2] شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في لتنمية المحلية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جم أبي بكر بلقايد (تلمسان)، 2011م، الصفحة.89.(منشورة).

يركّز البعد البيئيّ للتنميّة المحليّة على مراعاة الحدود البيئيّة، بحيث يكون لكلّ نظام بيئيّ حدود معيّنة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك والإستنزاف، أمّا حالة تجاوز تلك الحدود فإنّه حتما يؤدّي إلى تدهور النّظام البيئيّ،وكخلاصة فإنّه يمكن الجزم بأنّ التنميّة المحليّة مجبرة بمراعاة الأبعاد الثلاثة حتّى تعود بالنّفع العام على المجتمع.

من خلال هذا المطلب نناقش ونعالج فيه كل أهداف التنمية المحلية كفرع أول ، ثم نتطرق إلى علاقة التنمية المحلية بالحوكمة بمعنى العلاقة بين التنمية المحلية والقواعد والاليات التي يتم بموجبها توجيه وإدارة المؤسسات المحلية أو المنظمات المحلية كفرع ثاني .

الفرع الأول : أهداف التنمية المحلية

المطلب الثالث:أهداف التنمية المحلية وعلاقتها بالحوكمة

من خلال هذا المطلب نناقش ونعالج فيه كل من أهداف التنمية المحلية كفرع أول، ثمّ نعالج ونناقش علاقة التنمية المحلية بالحوكمة بمعنى العلاقة بين التنمية المحلية والقواعد والآليات التّي يتّم بموجبها توجيه وإدارة المؤسسات المحلية أو المنظمات المحلية كفرع ثاني.

الفرع الأول: أهداف التنمية المحلية

للتنمية المحلية مجموعة من الأهداف و التي تتمثل في ما يلي:

أوّلا) تمكين الجماعات المحليّة بالتّدخل المكثّف في مختلف المجالات التنموية الإقتصاديّة والإجتماعيّة والثقافيّة.

ثانيا) تحقيق مبدأ التّوازن الجهوي بين الأقاليم بقدر متساوي، وتحقيق لامركزيّة تنمويّة إلى جانب اللامركزيّة الإداريّة.

ثالثا) المساهمة في تغيّير السّلوك التّنموي لأفراد الوحدة المحليّة، وذلك من خلال المشاركة في العمل التّنموي على مستوى وحدتهم، وتعتبر هذه التّغيرات هدفا رئيسيا لممارسة عمليّة التّنمية المحليّة، ويفضل البعض تسميّة هذه المغّيرات بالعلاج الإجتماعيّ[1].

[1]أحمد شريفي، مرجع سابق،الصفحة. 15.

الفرع الثاني:علاقة التنمية المحلية بالحوكمة

قبل الحديث عن العلاقة بين التنمية المحلية والحوكمة لابد من التطرق أولا لمفهوم الحوكمة وأبعادها، حيث تشير الحوكمة إلى النظام الذّي يتّم من خلاله إدارة المؤسسات العامة والخاصة بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة، بهدف خلق وتحقيق التنمية المستدامة وضمان حسن إستخدام الموارد المتاحة[1]، وتعتبر الحوكمة الناجعة أساسا جوهريا لتعزيز مبادئ الديمقراطية وترسيخ سيادة القانون، وتتجسد الحوكمة الناجعة في عدّة أبعاد رئيسية منها:

أولا) المساءلة: والتّي تعزز ضمان تحمل الجهات الفعالة مسؤولياتها أمام المواطنين والمؤسسات والهيئات الرقابية،

ثانيا) الشفافية: توفير المعلومات وإتاحتها للجمهور لتعزيز الثقة بين الإدارة والمجتمع،

ثالثا) المشاركة: تمكين المواطنين من المشاركة في عمليات صنع القرار(الديمقراطية التشاركية)،

رابعا) سيادة القانون: ضمان إحترام القوانين وتطبيقها بعدالة على الجميع،

خامسا) الفعالية والكفاءة: تحسين أداء المؤسسات لتحقيق الأهداف بأقل تكلفة وأفضل النتائج.

أمّا عن العلاقة بين التنمية المحلية والحوكمة فتتمثل في العنصرين التالين:

أولا) دور الحوكمة في تحقيق التنمية المحلية: تؤثر الحوكمة بشكل مباشر على نجاح التنمية المحلية من خلال الآليات التالية: (تعزيز الديمقراطية التشاركية بإشراك المواطنين في القرارارت التنموية المحلية، تحقيق العدالة في توزيع الموارد من خلال أنظمة شفافة لمراقبة توزيع الإستثمارات والمشاريع، تحفيز بيئة إستثمارية ملائمة من خلال الحد من البيروقراطية والفساد، ممّا يشجع القطاع الخاص على المساهمة في التنمية المحلية، تحسين كفاءة الإدارة المحلية عبر تطوير السياسات العامة وتحديث الهياكل التنظيمية)[2].

ثانيا) أثر ضعف الحوكمة على التنمية المحلية:غياب الحوكمة الناجعة يؤدي إلى عدّة تحديات تعيق التنمية المحلية نذكر منها: (الفساد وسوء إستخدام الموارد ممّا يقلل من كفاءة المشاريع التنموية، ثقة

[1] زكريا طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، مطبعة ناس بعابدين، القاهرة(مصر)، 2005م، الصفحة،54.

[2] محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، "دراسة ميدانية على بلديات ولاية قسنطينة"، رسالة دكتوراة علم الإجتماع التنمية، جامعة منتوري (قسنطينة)، 2011م،الصفحة،102.

المواطنين بالمؤسسات ممّا يؤدي إلى ضعف المشاركة المجتمعية، البيروقراطية الإدارية والتّي تؤخر تنفيذ المشاريع وتحول دون تحقيق التنمية المستدامة)[1].

إذن نستطيع القول أنّ العلاقة بين التنمية المحلية والحوكمة علاقة تكاملية حيث لا يمكن تحقيق تنمية محلية ناجعة ومستدامة دون إعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة، التّي تضمن الشفافية، المشاركة المجتمعية، وسيادة القانون، بمعنى أي إستراتيجية تنموية محلية يجب أن تأخذ في إعتباراتها ضرورة ملحة وترسيخ ممارسات الحوكمة الناجعة لضمان تحقيقها ومدى إستدامتها[2].

المطلب الرابع: القواعد والمبادئ الأساسيّة للتنميّة المحليّة

بعد التطرق لمفهوم التّنمية المحليّة بالمغزى الإيدّيولوجي والقانونيّ، وكذا الخصائص والأبعاد والأهداف لنفس المصطلح، تطرّق الدّارسين والباحثّين كذلك لأهم القواعد والمبادئ الأساسّية للتّنمية المحليّة والّتي لا تكاد تختلف عن القواعد والمبادئ الخاصة عموما بالنسبة للتّنمية في حدّ ذاتها، والّتي يمكن ذكرها في ما يلي:

أوّلا) مشاركة أفراد المجتمع المحليّ:

تعتبر مشاركة أفراد المجتمع المحليّ في التنميّة المحليّة مبدأ من أهمّ مبادئ التنميّة، حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحليّ وتحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى حياتهم الإقتصاديّة والإجتماعيّة، كما يتطلّب العمل على إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على إستعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الإقتصاديّة خاصّة في مجال الإدّخار والتوفير والإستهلاك[3].

ومن خلال إشراك المجتمع المحليّ في عمليات التنميّة يحدث التحقيق الأمثل للأهداف المرجـوّةمن التنميّة المحليّة، وذلك لأنّ إقناع أفراد المجتمع المحليّ بالتغيّير ينتج عنه إتّجاهات إيجابيّة نحو المشروعات التنمويّة الجديدة، وبالتّالي يتمّ تجنّب ردود الفعل الضّارة الّتي من شأنها أن تشكّل عائقا أمام هذه المشروعات كما أنّ مشاركة هؤلاء الأفراد في ممارسة التّفكير والتّنفيذ تجعلهم أكثر قدرة وقابليّة لتحمّل المسؤوليّة، ممّا يؤهلهم للعمل في الإدارة المحليّة ومختلف التّنظيمات الّتي تعمل على تنميّة مجتمعهم فالمشاركة

---

[1] أحمد شريفي، مرجع سابق، الصفحة،24.

[2] سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت(لبنان)، 1998م، الصفحة،238..

[3] محمد خشمون،مرجع سابق، الصفحة، 129.

تجنّد طاقات المجتمع وتقلّل من نفقات الإنجاز وتزيد من شعور الأفراد بالإنتماء إلى مجتمعهم المحليّ ممّا يعود بالفائدة على نجاح وحسن سير المشروعات و على العكس ضعف إستجابة الأفراد لمشروعات التنميّة المحليّة[1]، خاصّة في المجتمعات التقليديّة الّتي يشكّل فيها جمود التراكيب الإجتماعيّة والإقتصاديّة من خلال القيّم والتقاليد الرّاسخة في هذه المجتمعات أهمّ عائق أمام التجديدات والمشروعات التنمويّة القائمة في المجتمع.

ثانيا) توافق المجهودات التنمويّة مع الحاجات الأساسيّة في المجتمع المحليّ:

حيث تكون الأولويّة للمشروعات الّتي تهمّ الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبيّة حاجاتهم المستعجلة، ذلك أنّ إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفّزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشروعات التنمويّة[2].

فإحساس الأفراد وإدراكهم بأنّ العائد من التنميّة المحليّة سيعود بالفائدة المباشرة والمحسوسة الّتي تلبّي حاجاتهم وتحدّ من معاناتهم ومشكلاتهم، يساعد هذا على كسب ثقتهم الّتي تعتبر الرّأسمال الحقيقيّ لأيّ عمل إنمائيّ في المجتمع، ذلك أنّ أهمّ عائق يواجه عمليّات التنميّة في المجتمع هو المقاومة الشّديدة الّتي يبديها الأفراد المحليّون إتّجاه الأفكار المستحدثة الّتي تهدف إلى تحسين ظروف المجتمع، وهذا ما جعل كسب ثقة أفراد المجتمع المحليّ من خلال توافق جهود التنميّة مع الحاجات الأساسيّة للمجتمع المحليّ يشكّل قاعدة أساسيّة ومبدأ جوهريّا في أيّ عمليّة أساسيّة تنمويّة في المجتمع[3].

ثالثا) تكامل المشروعات والخطط التنمويّة:

يعني ذلك عدم فصل المشكلات الإجتماعيّة والإقتصاديّة عن بعضها البعض، أي أن تعمل هذه المشروعات والخطط على القضاء على كلّ أنواع المشكلات الّتي يعاني منها المجتمع في شتّى المجالات في إطار خطّة شاملة ومتكاملة، فالمشكلات المجتمعيّة بطبعها متداخلة وتؤثّر بعضها على بعض[4].

كما أنّ التكامل في المشروعات التنمويّة له الكثير من الفوائد خاصّة فيما يتعلّق بالإجراءات التنفيذيّة، ذلك أنّ إعداد الموارد والوسائل والأجهزة وحتّى الموظّفين بطريقة منظّمة يحقّق التكامل بين

---

[1] حسن صادق عبد الله، السلوك الإداري ومرتكزات التنمية في الإسلام، دار الهدى، عين مليلة(الجزائر)، الطبعة2، 1992م، الصفحة.الصفحة،84،83.

[2] قاسيمي آسيا، التنمية المستدامة بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، ملتقى دولي(السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات- التوجيهات-الآفاق)، مع الإشارة للتجربة الجزائرية،، باجة (تونس)، أيام 26-27 أبريل 2012م.، الصفحة،3.

[3] أحمد شريفي، مرجع سابق، الصفحة. 43.

[4] محمد خشمون، مرجع سابق، الصفحة،42.

مختلف البرامج الّتي توفّر الكثير من الجهد والوقت والمال، ويقضي على العديد من العوائق خاصّة تلك الغير متوقّع منها، وهذا ما جعل قاعدة التكامل والشمول في المشروعات والخطط تشكّل مبدأ أساسيّا من مبادئ التنميّة المحليّة سواء تصوّرا أو تنفيذا[1].

رابعا) الإعتماد على الموارد المحليّة المتاحة:

يقصد بها كل الموارد الطبيعيّة والطاقات البشريّة المتوفّرة في المجتمع المحليّ، حيث تعدّ هذه القاعدة ذات نفع إقتصاديّ كبير في التنميّة المحليّة، لأنّها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات نتيجة سهولة الحصول عليها، وبالتّالي الحريّة والإستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ، كما أنّ القادة المحليّين بإعتبارهم إحدى الموارد البشريّة يكونون أكثر فاعليّة ونجاحا في تغيير إتّجاهات أفراد مجتمعهم المحليّ وإقناعهم بالأفكار الجديدة، والإعتماد على هذه الموارد يحدث تغيير حضاريّ مقصود من خلال إدخال أنماط جديدة، وهي طريقة تحقّق التكيّف الإجتماعيّ السليم.

خامسا) ضرورة مساعدة الجهات الحكوميّة في العمل التنمويّ:

تحثّ هذه القاعدة على عدم الإكتفاء بالموارد المحليّة المتاحة في المجتمع وحدها، وإنّما يجب الإستفادةمن التشجيع الحكوميّ سواء الماديّ أو في مجال الخبرة الفنّية والتقنيّة عند تخطيط أو تنفيذمشروعات التنميّة المحليّة[2]، وذلك من خلال إعداد فنيّين وتدبير النفقات وتوفير الأجهزة الحديثةوما إلى ذلك من الأمور الّتي يصعب على الموارد المحليّة أن تغطّيها أو أن تلبّيها، خاصّة وأنّ معظم المجتمعات المحليّة تعاني نقصا فادحا وأحيانا ندرة في الموارد الطبيعيّة والطاقات البشريّة ذات الكفاءة، ممّا يستدعي ضرورة الإستفادة من المساعدات الحكوميّة الّتي هي عصب النّشاط التنمويّ المحليّ[3].

سادسا) توظيف القيّم و التصوّرات القائمة في المجتمع:

تشكّل هذه القاعدة مبدأ أساسيّا في التنميّة المحليّة، حيث يمكن للقيّم والتقاليد والتصوّرات القائمة بين أفراد المجتمع المحليّ أن تشكّل عائقا كبيرا أمام المشروعات التنمويّة، كما يمكن أن تشكّل حافزا و عاملا مدعّما لنجاح هذه المشروعات إذا تمّ حسن إستغلالها وأخذها بعين الإعتبار عند تخطيط وإنجاز أيّ مشروع من مشروعات التنميّة المحليّة، فلا طالما لعبت الخصوصيّات الإجتماعيّة والثقافيّة دورا حاسما

---

[1] – سعيدي الشيخ، مرجع سابق،الصفحة،**122**.

[2] – أحمد شريفي، مرجع سابق، الصفحة.44.

[3] – حسن صادق عبد الله،الصفحة ،102.

في إنجاح أو إفشال السياسات التنمويّة القائمة في المجتمع، وذلك بإعتبار أنّها تشكّل الإطار المرجعيّ لأيّ سلوك إجتماعيّ أو إقتصاديّ لأفراد المجتمع المحليّ[1].

يعتبر التقويم المستمرّ من أهمّ القواعد الأساسيّة لتنميّة المجتمع المحليّ، لما يوفّره من إمكانيّة التعرّف على سير الخطّة ومدى نجاحها، وأهمّ الصّعوبات الّتي تواجهها ذلك ما يسهّل ويسرّع تداركها والعمل الفوريّ على حلّها، كما يوضّح التقويم مدى التغيّر الّذي طرأ على الأفراد من جرّاء إشراكهم في عمليّات التنميّة المحليّة، وكذلك يسهل التعرّف على مدى التغيّر الّذي طرأ على البيئة المحليّة من جرّاء نفس العمليّة،فهو بمثابة المرآة بالنّسبة للتنميّة المحليّة الّتي تمكّن القائمين عليها من معرفة الصورة الحقيقيّة من جرّاء عمليّة التنفيذ الميداني[2].

المبحث الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للولايات المنتدبة

يقودنا الحديث في هذا المبحث إلى التطرق إلى نشأة الولايات المنتدبة وفق التنظيم الإداري، ثم الحديث عن تعريف الولايات المنتدبة ودورها في تعزيز التنمية المحلية، ثمّ البحث في العلاقة العامة بين الولايات المنتدبة والسلطات المحلية، وأخيرا دراسة أهداف وإستراتيجيات إنشاء الولايات المنتدبة في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة الولايات المنتدبة وفق التنظيم الإداري

في إطار سعي الدولة الجزائرية إلى تقريب الإدارة من المواطنين، جاءت فكرة إنشاء الولايات المنتدبة كآلية من آليات الإصلاح الإداري الرامية إلى تحسين أداء المرفق العام وتعزيز التنمية المحلية في المناطق ذات الخصوصيات الجغرافية والديمغرافية ، وقد تمّ الإعلان عن أول مجموعة من الولايات المنتدبة بموجب القانون رقم15-140 المؤرخ في 27 ماي2015م والّي نصّ على إستحداث 10 ولايات منتدبة، وسوف نتطرق إلى ذلك من خلال معالجة نشأة الولايات المنتدبة، ثمّ التنظيم الإداري الذّي يحكمها.

---

[1] سعيدي الشيخ، مرجع سابق، ص، 111.

[2] عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة،" دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب(البليدة)، 2008م، الصفحة ،46.

الفرع الأول: نشأة الولايات المنتدبة

الولايات المنتدبة هي وحدات إدارية مستحدثة في التنظيم الإداري الجزائري، تمثل مستوى وسيطا بين الولاية والدوائر وتخضع هذه الولايات لإشراف الوالي المنتدب، الذّي يتمتع بصلاحيات موسعة مقارنة برؤساء الدوائر، ما يمنحها ديناميكية أكبر في تسيير الشؤون المحلية، وقد تمّ إستحداثها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 15-140 الصادر في 07 مايو 2015[1]، والذّي نص على إنشاء ولايات منتدبة في بعض الولايات الكبرى، وبالخصوص في الجنوب الجزائري وبالأحرى في الجنوب الكبير، ثمّ توسعت التجربة الإدارية لاحقا لتمس وتشمل بعض الولايات الشمالية التّي بها دوائر ذات حجم كبير ضمن مرسومين رئاسين 18-303[2]، والمرسوم18-336[3]، إستجابة لمتطلبات وتطلعات التسيير المحلي، ثمّ إستحداث القانون رقم 19-12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 الذّي تمّ بموجبه ترقية بعض الولايات المنتدبة إلى ولايات مستحدثة كاملة الصلاحيات مع توسيع التجربة إلى بعض المناطق الشمالية.

الفرع الثاني: الهيكلة الإدارية للولايات المنتدبة

تتمتع الولايات المنتدبة بتنظيم إداري مشابه للولايات، حيث يترأسها والي منتدب يعين بمرسوم رئاسي، وتضّم هياكل إدارية مماثلة لتلك الموجودة في الولايات، مثل المديريات التنفيذية:الصحة، التربية، التعمير، الإستثمار، النقل ،وقد تمّ إصدار مرسوم تنفيذي رقم 15-141 المؤرخ في 22ماي 2015 المتضمن تنظيم وهيكلة المقاطعة الإدارية وسيرها، فنص المادة الثانية من المرسوم تشير إلى: " تحدث داخل بعض الولايات مقاطعات إدارية يسيرها ولاة منتدبون، وتحدد قائمة البلديات التابعة لها في الجدول الملحق بهذا المرسوم"، فنجد أنّ الإكتفاء بالنص على إيجاد هذه المقاطعات الإدارية في بعض الولايات وهي بمثابة الحلقة الأولى من سلسلة التقسيمات الإدارية مسّت ولايات الجنوب الكبير، و لحقتها ولايات في الهضاب العليا ثمّ ستختتم بولايات شمال البلاد، والحديث عن الهيكلة الإدارية بصفة عامة يقودنا إلى

---

[1] المرسوم الرئاسي(15-140)، المؤرخ في 27ماي2015 المتضمن إحداث مقاطعات إدارية وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ،العدد29، المؤرخة في 31ماي 2015م.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 18-303، المؤرخ في05ديسمبر2018م، المعدل والمتمم للمرسوم15-140، المتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض المدن الجديدة وتحديد قواعد سيرها وتنظيمها، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ،العدد72، المؤرخة في 05 ديسمبر 2018م.

[3] المرسوم الرئاسي رقم 18-336، المؤرخ في25ديسمبر2018م، المعدل والمتمم للمرسوم15-140، المتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض المدن الجديدة وتحديد قواعد سيرها وتنظيمها، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ،العدد78، المؤرخة في 26 ديسمبر 2018م.

الحديث كذلك عن التنظيم الوظيفي بهذه الولايات المنتدبة بالتوزيع والشكل القانوني والتنظيمي والوظيفي التالي[1]:

أولا) الوالي المنتدب: هو مركز قانوني في النظام الجزائري عرف منذ سنة 1992 أطلق هذا المصطلح ضمن نطاق التسيير في الولايات الكبرى(الجزائر العاصمة- وهران- قسنطينة- عنابة) وسمي بالوالي المنتدب للنظام العام والأمن وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 92-347، ثمّ بعد ذلك ومع بروز هيكلة إدارية جديدة للولاية الجزائر وتسميتها بمحافظة الجزائر ظهر مصطلح الوالي المنتدب للمقاطعات الإدارية التابعة لها بتعيين والي منتدب لكل دائرة محلية كبيرة لمساعدة المحافظ الجزائر الكبرى المعين بمرسوم رئاسي رقم 99-240، وبإستحداث الولايات المنتدبة في الجنوب الكبير ضمن المرسوم السابق فقد نصت المادة 14 منه على أن "تصنف وظيفة الوالي المنتدب والأمين العام للمقاطعة الإدارية ورئيس ديوان الوالي المنتدب والمدير المنتدب وظائف عليا في الدولة، يتّم التعيين فيها بموجب مرسوم رئاسي"[2]، ومنه فالوالي المنتدب يمارس صلاحياته تحت سلطة والي الولاية، مفوض الحكومة وممثل الدولة وهو بذلك إمتداد للمركز القانوني للوالي.

ثانيا) أجهزة وهياكل المقاطعة الإدارية (الولاية المنتدبة): تتشكل المقاطعة الإدارية أو الولاية المنتدبة من الإدارة العامة للمقاطعة الإدارية وفق نص المادة 2 من المرسوم 15-140 وتتشكل الإدارة من أمانة عامة برئاسة وإدارة الأمين العام، ديوان تحت رئاسة رئيس الديوان، مديرية منتدبة للتنظيم والإدارة المحلية يديرها مدير منتدب[3].

المطلب الثاني: تعريف الولايات المنتدبة ودورها في تعزيز التنمية المحلية

في إطار السعي إلى تحديث التنظيم الإداري للدولة ، برز مفهوم الولايات المنتدبة كصيغة إدارية جديدة في الجزائر، خاصة في المناطق المعزولة والبعيدة عن مراكز إتخاذ القرار ، فظهر هذا المصطلح وسوف نعالج تعريفا له بخصوصيته كوحدة إدارية جديدة، ثم نتطرق إلى مظاهرتعزيز التنمية المحلية التي

---

[1] بن عيسى محمد، النظام القانوني للمقاطعة الإدارية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية(أدرار)، 2019م.

[2] المادة1 والمادة1مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 92-347، المؤرخ في 14سبتمبر1992م الذّي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 90-285 المؤرخ في 29 سبتمبر1990م ، المتعلق بقواعد تنظيم وتسيير أجهزة وهياكل الإدارة العامة للولاية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ، العدد67، المؤرخة في 03 أكتوبر 1990م.

[3] - م2 من المرسوم الرئاسي 15-140.

تلعب دورا محوريا في دفع عجلة التنمية المحلية من خلال تقريب سلطة القرار، تحسين الجودة الخدمات، تشجيع الإستثمار المحلي.

الفرع الأول: تعريف الولايات المنتدبة

تعرف الولايات المنتدبة على أنّها تقسيمات إدارية فرعية تم إستحداثها لتسهيل التسيير الإداري وتحسين الخدمات العمومية ، في المناطق البعيدة أو ذاتالكثافة السكانية المتوسطة والتي لاتتوفر فيها الشروط الكاملة لترقيتها مباشرة إلى ولايات كاملة الصلاحيات .

وتتمتع بصلاحيات موسعة مقارنة بالدوائر التقليدية، مع تعيين وال منتدب على رأس كل ولاية منتدبة[1]، تهدف هذه البنية الإدارية إلى تعزيز اللامركزية الإدارية من خلال تمكينها من إدارة شؤونها المحلية بمرونة أكبر، مع بقائها تحت إشراف الولاية الأم[2].

الفرع الثاني: دور الولايات المنتدبة في تعزيز التنمية المحلية

يتمثل دور الولايات المنتدبة لتعزيز التنمية المحلية من خلال:

أولا) تقريب الإدارة من المواطن وتحسين الخدمات العمومية: تساهم الولايات المنتدبة في تقليل البيروقراطية الإدارية، وتمنح الصلاحيات للسلطات المحلية لإتخاذ القراراتدون الحاجةوالرجوع المستمر للولاية الأم[3]، ممّا يسرع الإستجابة لإحتياجات الساكنة المحلية في مختلف المجالات، نخص بالذكر مجال إستخراج الوثائق الإدارية، المجال الصحي، والتعليم[4].

ثانيا) دعم التخطيط المحلي والإستثمار: تمكن الولايات المنتدبة من تطوير السياسات الإقتصادية المحلية بما يتناسب وخصوصيات كل منطقة، هذا يساعد ويساهم في عملية تحفيز الإستثمار وبالخصوص في القطاعات الحيوية وذات الأولوية كالفلاحة(المشروع الإيطالي لزراعة القمح بتيميمون بإستثمار بحوالي 450 مليون دولار)، السياحة، الصناعات التحويلية.

---

[1] صفاء بن موسى، النظام القانوني للمقاطعة الإدارية وعلاقتها بالجماعات المحلية، مجلة أفاق للأبحاث السياسية والقانونية، جامعة حمة لخضر الوادي(الجزائر)، العدد01،جوان 2023م، الصفحة، 98.

[2] المادة الأولى من المرسوم الرئاسي 15-140.

[3] لخذاري عبد المجيد، النظام القانوني للمقاطعة الإدارية في الجزائر، دراسة تحليلية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ، العدد2،2017م، الصفحة،114.

[4] زين الدين بومرزوق، الخدمة العمومية بين تطبيقات النصوص القانونية والواقع، دار الكتاب العربي، الجزائر،2014م، الصفحة،78.

ثالثا) تحقيق التوازن الجهوي والعدالة المجالية[1]: الولايات المنتدبة جاءت كجزء من إستراتيجية الدولة والحكومة لتحيقيق العدالة المجالية، حيث تستهدف بالأساس المناطق التّي تعاني من ضعف الهياكل الإدارية والخدمات العمومية، وبالخصوص في المناطق الجنوبية والمناطق النائية، ممّا يغذي ويقلص الفوارق بين الأقاليم او المجالات.

رابعا) تحسين الحوكمة وتعزيز اللامركزية: تعزز الولايات المنتدبة مبادئ الحوكمة المحلية من خلال منحها صلاحيات موسعة، ممّا يسمح بإتخاذ قرارات تتماشى مع خصوصيات كل منطقة، وبالتالي تحقيق إدارة أكثر كفاءة للموارد المحلية[2].

خامسا) دعم التنمية المستدامة من خلال خلق مشاريع البنية التحتية: ساهمت وساعدت الولايات المنتدبة في تحسين البنية التحتية المحلية، حيث تمّ تخصيص ميزانيات هامة وخاصة لدعم مشاريع الطرق، الإسكان، الكهرباء ذات الطابع الحيوي، ممّا ساهم في رفع الغبن عن المواطن المحلي، وتحسين ورفع المستوى المعيشي في المناطق التّي كانت على زمن قريب تعاني من التهميش[3].

سادسا) مرافقة البلديات الضعيفة إداريا وماليا: عبر إشراف الوالي المنتدب ومصالحه على تخطيط وتنفيذ البرامج المحلية.

سابعا) تسهيل تنفيذ المشاريع التنموية: بفضل وجود هيكل إداري قادر على التفاعل السريع مع حاجيات الإقليم.

ثامنا) تقريب القرار الإداري من المواطن: ما يختصر الوقت والجهد في التعاملات مع الإدارة المحلية.

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين الولايات المنتدبة والسلطات المحلية في الجزائر

يشكل التنظيم الإداري في الجزائر إطارا ديناميكيا يتطور لمواكبة حاجات التنمية المحلية وتحقيق اللامركزية، ومن بين الإصلاحات الإدارية كما سبق ذكره تبنتها إستحداث الولايات المنتدبة، والتّي تمثل مستوى وسيطا بين الولاية والدوائر لتقريب الإدارة من المواطن وتحسين الحوكمة المحلية[4]، إذ ترتبط

---

[1] – العمري سمونة، المركز القانوني للولاية المنتدبة في التنظيم الإداري الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أم البواقي، 2024م، الصفحة،35.

[2] بن مسعود الأمين –جبريط عبد القادر، إدارة وتسيير الولايات المنتدبة في الجزائر(المقاطعة الإدارية المنيعة أنموذجا).

[3] سميرة إبن خليفة، الطبيعة القانونية للمقاطعة الإدارية في القانون الجزائري وعلاقتها بالجماعات المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية،مجلد09،العدد03، ديسمبر2018م، جامعة بشار(الجزائر)، الصفحة،23.

[4] – ملال مختارية، الإدارة المحلية في الجزائر بين المعين والمنتخب وتأثيرها على الحوكمة المحلية.

بعلاقات وثيقة مع السلطات المحلية، بما في ذلك البلديات، والدوائر، والمجالس المنتخبة، وذلك في إطار تكاملي هدفه تنفيذ السياسات العمومية بفعالية وندرس ذلك من خلال[1]:

الفرع الأول: مبدأ الإشراف والتنسيق بين الولايات المنتدبة والسلطات المحلية

تبقى الولايات المنتدبة تحت وصاية الولاية الأم، حيث يمارس الوالي المنتدب مهامه تحت إشراف الوالي الرئيسي، وتتمتع البلديات والدوائر ضمن الولاية المنتدبة ببعض الإستقلالية الإدارية، لكنها تظل خاضعة لوصاية الولاية المنتدبة في تنفيذ المشاريع التنموية المحلية، وتنظم العلاقة بين الولاية المنتدبة والسلطات المحلية وفق مبدأ التعاون والتكامل، وليس التبعية المطلقة، ممّا يسمح بتسيير أكثر مرونة للشأن المحلي[2].

الفرع الثاني: العلاقة بين الولايات المنتدبة البلديات والدوائر والمجالس المحلية المنتخبة

تقوم الولايات المنتدبة بمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجالس البلدية والتأكد من إنسجامها مع السياسات العامة للدولة، وتساهم في تنسيق عمل المصالح التابعة للبلديات، خاصة ما يتعلق بمجال الخدمات العمومية، مثل النظافة، النقل الحضري، والتعمير، وتتمتع المجالس البلدية بصلاحيات إعداد المخططات المحلية للتنمية، لكن تنفيذها يكون تحت إشرافها ضمان للتناسق مع الأهداف العامة للولاية الأم، أمّا العلاقة مع الدوائر فتسير بعض الشؤون الإدارية، مثل الأحوال المدنية، التهيئة العمرانية، والشؤون الاجتماعية فكل هذه الأعمال تحت إشرافها، إذ تكون الدوائر حلقة وصل بين المجالس البلدية والولاية المنتدبة[3]، حيث ترفع التقارير الإدارية والتقنية حول مختلف المشاريع المحلية إلى الوالي المنتدب وتتكفل الولايات المنتدبة بتوزيع الموارد المالية والمساعدات على الدوائر وفق أولويات التنمية المحلية، أمّا علاقتها بالمجالس الشعبية المحلية المنتخبة، فالوالي المنتدب يتمتع بسلطة المراقبة والتوجيه على المجالس المنتخبة في البلديات التابعة له، لكنه لا يمتلك سلطة الإلغاء على قراراتها إلاّ في حدود ما ينص عليه القانون، وفي حالة وجود نزاع بين المجالس المحلية والولاية المنتدبة، يتّم الرجوع إلى الوالي الرئيسي أو السلطات المركزية للفصل في القضايا المطروحة، وتتمثل مهمة الوالي المنتدب في ضمان تنفيذ البرامج التنموية المحلية بالتنسيق مع المجالس الشعبية البلدية المنتخبة والمجتمع المدني[4].

---

[1] – سميرة إبن خليفة، مرجع سابق، الصفحة،881.

[2] – موساوي راشدة، تحديات وآفاق إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، 2016م.

[3] –موساوي راشدة، مرجع سابق، الصفحة،34.

[4] – سعيدي الشيخ، مرجع سابق، الصفحة،45.

الفرع الثالث: أوجه التعاون والتنسيق بين الولايات المنتدبة والسلطات المحلية

أولا) في مجال التخطيط والتنمية المحلية: تتولى الولايات المنتدبة مسؤولية إعداد المخططات التنموية المحلية بالتشاور مع السلطات المحلية البلدية والدوائر، ويتّم تخصيص الميزانيات التنموية وفق برامج تشاركية بين الولاية المنتدبة والمجالس المحلية،

ثانيا) في مجال تقديم الخدمات العمومية: تعمل الولايات المنتدبة على تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين عبر دعم البلديات بالموارد البشرية والتقنية، وتسهر على تنسيق عمل القطاعات الحيوية مثل الصحة، التعليم، الأمن المحلي، لضمان تلبية حاجات المواطنين بشكل أفضل،

ثالثا) في مجال دعم اللامركزية: تشكل الولايات المنتدبة أداة تطبيق اللامركزية، حيث تساهم في تفويض المزيد من الصلاحيات للبلديات خاصة فيما يتعلق بإدارة المشاريع المحلية، وتعمل على تعزيز مشاركة المجتمع المدني(الديمقراطية التشاركية) في إتخاذ القرارات التنموية من خلال اللّجان الإستشارية المحلية.

رابعا) دعم قدرات المنتخبين المحليين:تنظم الولاية المنتدبة دورات تكوينية وتوجيهية لفائدة المنتخبين المحليين في مجالات التسيير، القانون وإعداد البرامج، وتشجع على الديمقراطية التشاركية بإدماج وإشراك المواطنين في مناقشة السياسات العمومية المحلية

المطلب الرابع: أهداف وإستراتيجيات إنشاء الولايات المنتدبة في الجزائر

إنّ سياسة الحكومة في مجال إنشاء مقاطعات إدارية مستحدثة أو بالأحرى ولايات منتدبة جديدة هو رغبة ملحة لتحقيق مطالب وأهداف جمّة لخصها كما سبق الحديث عليها رئيس الجمهورية في خطابه بأنّ الغاية والهدف المنشود لذات التقسيم هو نية التحكم في الواقع الميداني وتقريب المسافات ما بين مراكز القرار والمواطن، وهو دافع قوي أتخذ معايير هادفة لذلك، وبذلك يمكن تحديد هذه الأهداف إلى:

الفرع الأول: الأهداف السياسية

تعتبر الأهداف السياسية حلقة مهمة ورئيسية في هذا التقسيم والتوزيع الجديد لخلق مقاطعات إدارية، والغاية والسبيل الأجدر لذلك هو التقريب الجغرافي للمناطق الذّي يحقق حضور دائم ومستمر للدولة بمرافقها العمومية، وهذا الأمر يحقق بسط النفوذ والسلطة السياسية للدولة في كامل الأقاليم، ونظر للتطورات السياسية وتسارع الأحداث، ونظير كبر وشساعة مساحات ولايات الجنوب الكبير بدرجة

فعلية، وإنتشار لظواهر إجتماعية خطيرة على المجتمع والدولة في حد سواء كظاهرة الزواج العرفي في الجنوب والتّي أدت إلى إنتشار تهديد حقيقي سواء على المنظومة الصحية أو البنية التركيبية للمجتمع الجزائري[1]، وبالخصوص بإنتشار ذلك في المناطق الحدودية ونظير التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي(مالي- النيجر- تشاد- ليبيا)، دفع بالدولة الجزائرية إلى إنشاء إدارة محلية قريبة لها سلطات تسمح بالتصدي لكل ما يهدد وحدة الوطن، وكان ذلك سبيل لخلق وإستحداث ولايات منتدبة لها نفس الصلاحيات للولاية لإتخاذ القرارات، وبذلك كان هدف تقريب الإدارة من المواطن وتخفيف الأعباء، وتحقيق مطلب سياسي لممثيلي الأقاليم الجنوبية في البرلمان[2]، وتحقيق السياسة العامة للحكومة المبنية على توطين وتثبيت أهالي هذه المناطق في مناطقهم المحلية بإعتبارهم درعا بشريا في الجبهات الأمامية.

الفرع الثاني: الأهداف الإدارية

تعتبر الأهداف الإدارية لب السياسة العامة للحكومة لبناء وإستحداث الولايات المنتدبة، لأن ذات الإصلاح الإداري هدفه الاسمى الإنتقال نحو بناء سياسة جديدة غايتها الحد من البروقراطية، والعمل على مكافحة ظاهرة الفساد الإداري الذّي هو بمثابة مرض عضال نخر ولا يزال نخرولا يزال ينخر في هيكل الإدارة الجزائرية، والغاية كذلك بناء إدارة طابعها زوال كل التعقيدات وتبسيط المعاملات والإجراءات وتخفيف الوثائق على المواطن البسيط في المجال الإداري، وذلك يكون ضمن صلاحيات الوالي المنتدب بديل عن الوالي ومن أجل تقريب الإدارة من المواطن بدل من الولاية الام والتّي هي بعيدة وتشهد كثافة في المعاملات الإدارية، وبذلك تسريع العمليات وربح الوقت والجهد لترقية المواطنة[3].

الفرع الثالث: الأهداف الإقتصادية

يعتبر إستحداث ولايات منتدبة في الجنوب الكبير بمثابة مطلب إجتماعي ذو أبعاد إقتصادية إنعكست بالإيجاب على حياة المواطن المحلي بتحسين الظروف المعيشية له، الأمر الذّي لا يمكن إنكاره هو الدور الإقتصادي الذّي ما فتأت تلعبه هذه المقاطعات الإدارية، فحتمية توافر موارد بشرية ذات

[1] – صفاء بن موسى، مرجع سابق، الصفحة ،100.

[2] – صفاء بن موسى ، نفس المرجع، الصفحة،101.

[3] ماجدة بوخزنة، مكانة المقاطعة الإدارية المستحدثة في التنظيم الإداري الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية،العدد03، جامعة حمة لخضر الوادي(الجزائر)، 28-12-2018م، الصفحة،773.

كفاءة عالية وتوفر موارد مادية ومالية كفيلة للإستجابة لحاجيات الساكنة المحلية لاسيما في المناطق المتاخمة للحدود، هذا العنصر جعل من سياسية الحكومة التركيز عليه في بناء وإستحداث ولايات منتدبة، وكانت سياسة الحكومة مركزة جهودها على إنشاء مرافق عديدة كبناء مصحات علاجية، وهياكل تعليم بمختلف المستويات، وعمليات شق الطرق، وبناء جسور، وتوفير مياه الشرب الصالحة (مشروع عين صالح للمياه)، وتوفير الأمن، وهذا كله هدف إقتصادي محض يعمل على مكافحة التهريب وتدفق الأفراد والسلع من دول الساحل،[1] وعليه هذا كله لا يأتي بجهود الحكومة وحدها ولكن لابد من الدور المحلي، وهو ما نجده في المقاطعات المستحدثة لتلعب دورا جوهريا بالتنشيط الإقتصادي في المنطقة بجلب مستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب لإستغلال الموارد الكثيرة في هذه المناطق وتحريك دواليب الاقتصاد المحلي بالمنطقة من أجل تحقيق فضاء إقليمي وتسيير جواري أفضل[2].

[1] ماجدة بوخزنة، نفس المرجع، الصفحة،774.

[2] صفاء بن موسى، مرجع سابق، الصفحة،[2]

وختاما لهذا الفصل الأول المتعلق بالإطار المفاهيمي للتنمية المحلية في الولايات المنتدبة نستطيع القول أن التنمية المحلية عملية ديناميكية ومتكاملة تهدف إلى تحسين الأوضاع الإقتصاديةوالإجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي ،من خلال تعبيئة الموارد المحلية، وتفعيل مشاركة الفاعلين المحليين، وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وحاجات السكان.

تتميز التنمية المحلية عن غيرها من أشكال التنمية بتركيزها على الخصوصيات المجالية والإستجابة للحاجات الفعلية للمواطنين والمشاركة الفعالة للمجتمع المحلي في بلورة السياسات وتنفيذ المشاريع .

الولاية المنتدبة هي وحدة إدارية تم إستحداثها بموجب الإصلاح الإداري في الجزائر خاصة مرسوم 140/15 وتتمتع بصلاحيات موسعة تحت إشراف الوالي المنتدب، وتهدف إلى تقريب الإدارة من المواطن، وتحسين فعالية الخدمات العامة، وتعزيز التنمية المتوازنة بين المناطق، وتمثل الولايات المنتدبة مرحلة وسطى بين الدائرة والولاية،وهي تجربة إدارية ترمي إلى تهيبئة الإقليم وتجسيد العدالة المجالية، خصوصا في المناطق الصحراوية أو النائية .

وتتمثل أبعاد التنمية المحلية في الولايات المنتدبة في البعد الإقتصادي المتمثل في تنويع مصادر الدخل من الفلاحة والسياحة الصحراوية والصناعات التحويلية، أما البعد الإجتماعي فيتمثل في تحسين مستوى المعيشة (الصحة، التعليم، السكن)،أما البعد البيئي فيركز على المحاظة على الموارد الطبيعية (الماء، التربة)، وتشجيع الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية) ،وإدماج البعد البيئي في التخطيط المحلي.

أما عن الحكومة وعلاقتها بالتنمية المحلية بالولايات المنتدبة فتسبقها مفهوم للحوكمة على أنها منظومة من المبادئ والممارسات التي تهدف تحقيق الإدارة الرشيدة للشأن العام، عبر الشفافية،المساءلة، المشاركة، الفعالية، وسيادة القانون، أما في السياق المحلي فتعد الحوكمة المحلية آلية لتفعيل هذه المبادئ في إدارة التنمية ضمن وحدات الحكم المحلي، ومنها الولايات المنتدبة.

في السياق الجزائري وبخاصة في تجربة الولايات المنتدبة تبرز العلاقة بين الحوكمة والتنمية المحلية من خلال مؤسسة العمل التشاركي بين الوالي المنتدب ،المجالس المنتخبة والمجتمع المدني، بالإضافة إلى رقمنة الإدارة المحلية كأداة للشفافية وسرعة الإستجابة، ومحور لآليات التشاور المحلي عبر لجان الأحياء والمجالس الاستشارية، وعنصر لتقيم الأداء التنموي .

الفصل الثاني:

العراقيل والمحفزات التّي تواجه الولايات المنتدبة لتحقيق التنمية المحلية

في خضم هذا الفصل سنتطرق إلى جملة العراقيل التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية بالولايات المنتدبة، والتي نذكر مايلي : العراقيل القانونية والإدارية، العراقيل الإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية، ثم العراقيل البيئية والطبيعية والجغرافية وأثرهم على التنمية المحلية، إلى جانب العراقيل السياسية والمؤسسية، أما في الجزء الثاني من الفصل الثاني فتطرقنا إلى مجموعة من الإمكانيات الموجودة والتي تزخر بها الولايات المنتدبة لتحقيق التنمية المحلية، نذكر من بينها الإمكانيات الطبيعية والإقتصادية، الديمغرافية والإجتماعية، الإمكانيات البيئية وأخيرا الإمكانيات التكنولوجية.

وهذا ماسنعالجه من خلال مبحثين :

المبحث الأول : العراقيل التي تواجه الولايات المنتدبة لتحقيق التنمية المحلية .

المبحث الثاني :الإمكانيات الموجودة في الولايات المنتدبة لتحقيق التنمية المحلية .

المبحث الأوّل: العراقيل التّي تواجه الولايات المنتدبة لتحقيق التنمية المحلية

تعد التنمية المحلية ركيزة أساسية لتحقيق التوازن الجهوي وتعزيز العدالة الاجتماعية، لما لها من دور فعال في تحسين ظروف معيشة السكان وتنشيط الحياة الإقتصادية والإجتماعية في مختلف المناطق، وفي هذا السياق جاءت تجربة "الولايات المنتدبة" في الجزائر كخيار تنظيمي يهدف إلى تجاوز مظاهر التهميش وتحقيق تنمية محلية أكثر فاعلية، خاصة في المناطق ذات الطابع الحدودي أو ذات الخصوصيات الجغرافية والديموغرافية[1].

والتنمية المحلية هي إحدى الركائز الجوهرية لتحقيق الإستقرار الإجتماعي والتكامل الإقتصادي داخل الدولة، كما تمثل تجسيدا فعليا لمبدأ اللامركزية الذّي نصت عليه جميع الدساتير في الجزائر، لاسيما من خلال تمكين الجماعات المحلية من تسيير شؤونها المحلية بصورة مستقلة ضمن إطار القانون ما عجل من بروز فكرة الولايات المنتدبة[2].

غير أنّ هذه التجربة لم تخل من تحديات وعراقيل حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة منها، حيث إصطدمت بعدّة معوقات ذات طابع إداري، قانوني، مالي، وبشري، كما ساهمت بعض العوامل البنيوية والظرفية، كضعف التنسيق المؤسساتي ونقص التأطير، في تعميق الفجوة بين النصوص القانونية والتنفيذ الفعلي للمشاريع التنموية[3].

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أبرز العراقيل التّي تواجه التنمية المحلية في الولايات المنتدبة والذّي يمكن ذكره في ما يلي:

المطلب الأوّل: العراقيل القانونية والإدارية

يمكن أن نوجز هذا المطلب بالحديث عن مجموعة من العراقيل القانوية والإدارية الممثلة في ضعف الصلاحيات الإدارية للولايات المنتدبة كفرع أول، ثمّ البروقراطية الإدارية وتأثيرها على التنمية كفرع ثاني.

---

[1] حسين بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها" دراسة تحليلة نقدية في شروطها ومعوقاتها الأساسية"، رسالة ماجستير في القانون، جامعة الحاج لخضر(باتنة)، 2008م/ منشورة، الصفحة، 52.

[2] ملال حميد،معوقات التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2016م، الصفحة،42.

[3] صفاء بن موسى، النظام القانوني للمقاطعة الإدارية وعلاقتها بالجماعات المحلية، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد6،العدد1،جوان 2023م، جامعة حمة لخضر(الوادي)، الجزائر.

الفرع الأول: ضعف الصلاحيات الإدارية للولايات المنتدبة

تتمثل ضعف الصلاحيات الممنوحة للولايات المنتدبة في بادئ الأمر وغداة إستقلالها وإنفصالها عن الولاية الأم في :

أولا) غياب الإستقلالية في إتخاذ القرار: فالملاحظ أنه رغم إنشاء الولايات المنتدبة بهدفها المنشود الذّي يصب في تحسين الإدارة المحلية، وتقريب الإدارة من المواطن، وطمس الغبن عليه، إلاّ أنّ الصلاحيات الممنوحة للتسيير غالبا ما تكون محدودة، وهذا الأمر الذّي أدى إلى إعاقة وعرقلة وتثبيط قدرتها على إتخاذ القرارات المستقلة التّي تلبي إحتياجات الساكنة المحلية وتؤخر التنمية بها[1]،

ثانيا) تداخل الصلاحيات بين الولايات المنتدبة والولايات الأم: إن ما يمكن أن نلاحظه في هذاالسياق بأنّ عدم الإستقلالية التامة والإتصال الرحمي بين الولايات المنتدبة المستحدثة والمنبثقة من ولايات قائمة بذتها، وبقاء هذا الإتصال فعال أحدث ما يعرف بتداخل في الصلاحيات وتضارب مباشر في المسؤوليات وهذا الأمر أحدث تأخير كبير في عمليات تنفيذ المشاريع التنموية[2]،

ثالثا) ضعف عمليات التنسيق على مستوى الإداري: نلاحظ في الجانب الإداري لغياب آليات فعّالة لتنسيق الجهود والعمل الإداري على مستوى كل الإدارات التنفيذية[3]، كما أنّه يوجد عدم تنسيق بين السلطات المحلية والمركزية، وهذا العمل أدى إلى خلق إزدواجية الجهود وإهدار الموارد التّي تزخر بها هذه الولايات المنتدبة.

الفرع الثاني: البيروقراطية الإدارية وتأثيرها على التنمية المحلية

يمكن القول أنّ عامل البيروقراطية له تأثير كبير على تحقيق تنمية محلية منشودة في الولايات المنتدبة في الجزائر ويكون ذلك بالنحو التالي:

أولا) إجراءات معقدة وطويلة: فقد تتسبب التعقيدات الإدارية في تأخير تنفيذ البرامج المسطرة والمشاريع التنموية، وهذا التأخير سببه الإجراءات المعقدة والطويلة التّي تتبناها سياسة هذه الولايات

---

[1] كحول وحيدة، تحديات وآفاق إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون، جامعة محمد خيضر(بسكرة)، 2016م.

[2] بومرزوق زين الدين، الخدمة العمومية بين تطبيقات النصوص القانونية والواقع، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2014م، الصفحة،78.

[3] طاشمة بومدين، الحكم الراشد ومشاكل بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراة، تخصص نظم سياسية وإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007م،الصفحة،45.

المنتدبة، والمشجعة على بسط الفساد[1]، وذلك العامل أثر ويؤثر سلبا على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

ثانيا) عدم وضوح المسؤوليات: أدى غياب تحديد وجيه ودقيق للمسؤوليات بين مختلف الهيئات الإدارية إلى عمليات تأخير كبيرة في إتخاذ القرارات الهامة، وهذا ما أدى إلى نتيجة حتمية بعرقلة التنمية بهذه الولايات المنتدبة وبالتالي عرقلة مصالح الساكنة المحلية،

ثالثا) ضعف آليات المتابعة والتقييم: إنّ غياب الأنظمة الفعالة لعمليات المراقبة والتتبع والتقييم لأداء المشاريع كان عامل سلبي ساهم بقدر كبير في تفاقم وإستمرار المشاكل دون إيجاد بدائل أو حلول جذرية[2]، بالإضافة إلى بعض العراقيل الإدارية الأخرى .

رابعا) تفشّي عناصر التخلّف والفساد الإداريّ:اللذين يتّسما بضعف المشاركة في عملية إتّخاذ القرار، وتفشّي الفساد ممّا أضعف دور المجالس المحليّة المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني المحليّ[3]،إلى جانب مظاهر الفساد الإداريّ الأخرى كالرّشوة والمحسوبية وإختلاس المال العام وإهداره،

خامسا) الغياب الشبه كلّي للشفافيّة:المتمثلة في عامل الرّقابة والمساءلة وحكم القانون وتفشّي الغموض في أساليب العمل والتسيّب.

سادسا) فشل سياسات الإصلاح الإداريّ: الّذي يستهدف العنصر البشريّ وأساليب العمل في الإدارة، حيث أنّ التّعريف العلميّ للإصلاح الإداريّ يؤكّد أنّ هدف كل إصلاح هو في حدّ ذاته تنميّة محليّة وينجلي في إطار التغيّير الشموليّ فهو لا يستورد، إذ من الضروريّ أن يخضع لخصوصيّات الإدارة المحليّة وبيئتها الاجتماعيّة والثقافيّة والحضاريّة والاقتصاديّة الّتي تتفاعل معها ويعبّر عن مقتضياتها[4]، ورغم قيام الدولة بمجهودات جبّارة في الميدان بقيامها بعمليات إصلاحات إداريّة متكرّرة، وسنّ العديد من القوانين في ذات المجال للنّهوض بالتنميّة المحليّة تماشيّا مع سياسة الإصلاحات الاقتصاديّة والاجتماعيّة

---

[1] بن عطية محمد، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة،العدد9،جانفي 2017م، جامعة عبد الحميد بن باديس(مستغانم).

[2] عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، الطبعة3، 2005م، الصفحة،90.

[3] سي فضيل الحاج، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد9، جانفي 2017م، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017م.

[4] حيثالة معمر، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد9،جانفي 2017م، جامعة عبد الحميد بن باديس(مستغانم).

2 طاشمة بومدين، مرجع سابق، الصفحة. 45.

بدءا بقوانين إصلاح الإدارة المركزيّة مع قوانين الإدارة المحليّة (البلدية والولاية)، إلّاأن ما هو مشهود أنّ هذه الإصلاحات عرفت الفشل والتصدّي لها بسبب عدم الإيمان بها، ونقص التعبئة والدعاية لها وهذا هو العائق والحاجز أمام تحقيق التنميّة المحليّة المرجوّة.

كما أنّ الخصوصيّة الإجتماعيّة للطبقة الموظّفة في الجزائر بل اليد العاملة بصفة عامّة الّتي يعود أصلها إلى الرّيف والّتي قدمت إلى المدينة في إطار النّزوح الريفيّ الّذي عرفته الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا والذي أدّى إلى تغيير وجهة كلّا من المدينة والرّيف على حدّ السّواء، إلى جانب الأزمات الإقتصاديّة المتوالية والأزمات المتعدّدة الجوانب والتّي عرفتها الجزائر خاصّة منها الأمنيّة عرقلت كل إصلاح إداريّ من شأنه خدمة التنميّة المحليّة[1]،

سابعا) الإعتماد على الأساليب القديمة والتقليديّة في التسيّير: والقائمة على سدّ الثّغرات ووضع الحلول المؤقّتة والآنيّة الترقيعيّة التي لا يمكن أن تكون علاجا شافيّا للمشاكل، بل العكس من ذلك نجد أنّ هذه الحلول نفسها تتحوّل إلى مشاكل جديدة، وضعف الاعتماد على الأساليب الجديدة والحديثة في التسيّير كإدارة الجودة الشّاملة، مما أثّر على التنميّة المحليّة تأثيرا مباشرا للصّلة الوثيقة بينها وبين الإدارة المحليّة،

ثامنا) تفشّي ظاهرة المحسوبيّة والولاءات للقبيلة والعرش: بحيث إستبدلت القواعد والإجراءات التنظيميّة الّتي تحكم أيّ إدارة عصريّة بنوع من العلاقات القائمة على العصبيّة والولاء الأبويّ، وتأثير الأعيان المحلّيين وشيوخ الزوايا عليها ومدى تأثيرها على التنمية المحليّة والأمثلة كثيرة[2]، وهذه الميزة مشتركة في أغلب المناطق في الجزائر كثيرا ما عرقلت الإدارة المحليّة بما فيها المجالس المنتخبة في أداء مهامها في تحقيق التنميّة المحليّة في المجتمع المحليّ، فهذا الولاء الأبويّ والقبليّ أثّر سلبا على الرّشاد في التسيّير وإضعاف إمكانيّة الإنتاج المحليّ، إلى جانب إهمال مصالح المواطنين محليّا والمصلحة العامّة، وكمثال حيّ من الواقع المحليّ: "الصراع الدّائم في أغلب المجالس الشعبيّة الولائيّة المنتخبة والمسؤولة عن التنميّة المحليّة في جلّ الولايات الأم، والتّي ولدت من رحمها الولايات المنتدبة، وذلك الصراع نقل من خارج مبنى المجالس إلى غاية إدارته والممثّلة في اللّجان تحت ظلّ الأحزاب السياسيّة، ولنا أن نشخّص هذا الصّراع الطّاحن وتأثيره على التنميّة المحليّة"،

---

[2] مجدي حجازي، التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة(مصر)، 1987م، الصفحة،197.

تاسعا) إنخفاض مستوى أداء العمالة:ذات الأمر الّذي أدّى إلى الضّعف في مستوى أداء الخدمة ورداءة التواصل مع المواطنين المعنيّين بالتنميّة المحليّة ممّا أدّى إلى هدر الموارد.

عاشرا)ضعف الأداء الوظيفيّ: ناتج إلى حدّ كبير عن ضعف وسائل التدريب وعدم كفاية وجود الحوافز الّتي تدفع الموظفّين إلى الإبداع والابتكار، وهو بذلك سدّ مانع أمام تحقيق التنميّة المحليّة بالشّكل المطلوب،

إحدى عشر) بطء وضعف في عمليّة التّشريع:وتتمثل في عدم الإعتماد على المعايير الدّولية إلى جانب بطء سيرورة التغيّير والتحديث[1]، والسّبب يكمن في الإدارة المركزيّة والّتي تنتمي إليها المجالس النيابيّة (المجلس الشعبيّ الوطنيّ و مجلس الأمّة) بتشكيلاتها الضّعيفة،

إثني عشر) ضعف الرّقابة والمحاسبة الشعبيّة: بل حتّى إنعدامها في كثير من الأحيان، وهذا راجع في غالبيّة الحالات إلى عدم إنتشار الوعيّ بضرورة المشاركة في جميع الأنشطة المتعلّقة بالتنميّة المحليّة من جهة، ومن جهة أخرى قلّة آليّات المحاسبة الشعبيّة.

ثلاثة عشر)سياسة التهرّب من المسؤوليّة وإنتشار ثقافة الإتّكال على الغير:وهذا من طرف موظفيّ الإدارة المحليّة كانت أو المركزيّة، وذلك لعدم وجود حوافز قويّة تغرس فيهم البحث عن التجديد والتغيّير، ومحاولة تكييف الأساليب الأنجع والأحسن والتي أثبتت مدى كفاءتها في التّسيير مع خصوصيّة الإدارة المحليّة في الجزائر.

أربعة عشر) الارتباط الرحميّ بنموذج الإدارة القديمة للمستعمر: ممّا أدّت إلى الانسياق وراءه رغم وجود نماذج حديثة قد تكون الأحسن أو الأنسب لخصوصيّة الإدارة المحليّة في الجزائر بعد تكيّفها وفق الثّقافة والعادات المحليّة للنّهوض بتنميّة محليّة حقيقيّة،

خمسة عشر) التناقض الملموس والمشهود بين الوضع الرسميّ والواقع: ويتجلّى ذلك في إظهار ما يجب أن يكون وليس ما هو كائن، فنكون بذلك أمام هروب من الواقع وعدم الإعتراف بكثير من المشاكل أو التّقليل من حدّتها وحجمها، الأمر الّذي أنتج وينتج عنه نتائج مغايرة تماما لما كان متوقّعا ويبقي الأمور دون حلّ إن لم يزدها تعقيدا، ممّا سجّل ركودا في التنميّة المحليّة في الجزائر،

ستة عشر) عدم المشاركة الفعليّة لجهاز الإدارة المحليّة في ميدان التنميّة المحليّة بالشكل الحقيقيّ: وقد يجوز لنا أن نلخّص أهمّ العوائق والصّعوبات الّتي يعاني منها الجهاز الإداريّ في الجزائر،

[1] طاشمة بومدين، مرجع سابق، الصفحة ،46.

وتأثيره على التنميّة المحليّة في ما يسمّى بأزمة الاختراق الإداريّ **crisis(administrative pénétration)**[1]، والّتي تعبّر عن ضعف قدرة السّلطة للوصول إلى مختلف القطاعات والمستويات في المجتمع في كافّة أنحاء الأقاليم، وعمليّة الإمتزاج بالمواطن ركيزة التنميّة المحليّة بما يكفيها من تنفيذ القوانين ومنها على سبيل المثال تحصيل الضّرائب وتنفيذ سياسات الحكومة لخلق تنميّة محليّة على أرض الواقع وكنتيجة لهذه المظاهر بات من الضروريّ إستكمال إصلاح الإدارة وخاصّة الإدارة المحليّة التي لها علاقة مباشرة بدراستنا هذه، عن طريق: مراجعة دقيقة لقانوني البلديّة والولاية اللّذان يجب أن يقوما على تحميل الجماعات المحليّة المزيد من المسؤوليّات في الإستجابة لتطلّعات المواطن المحليّ في بثّ التنميّة المحليّة في جميع جوانبها إجتماعيّة كانت أو إقتصاديّة[2]، وهذا ما جاء من خلال إحدى خطابات الرئيس الراحل السيد **عبد العزيز بوتفليقة** عندما قال بأنّ: "التّقسيم الإداريّ الّذي يجري إستكماله حاليّا سيمكّن تقريب الإدارة من المواطن أكثر فأكثر، ومن أجل توفير شروط نجاحه فإنّ هذا المسار تمّ باستحداث ولايات منتدبة جديدة فعلا كخطوة أولى باستحداث 10ولايات منتدبة بالجنوب الجزائريّ[3]، مع استكمال العمليّة بالمناطق الداخليّة والهضاب العليا، كما ستواصل الإدارة الإقليميّة والمركزيّة إصلاحاتها بالإعتماد على الرّفع من مستوى الموارد البشريّة وكذا تحديث الوسائل والمناهج في العمل"، وقد نرى تجسيد ذلك في الإدارة الإلكترونيّة الّتي أتاحت إمكانية الحدّ من التثاقل البيروقراطيّ وتخفيف من الملفّات الإداريّة، وتحسين الخدمات الّتي تساهم في رفع من المستوى المعيشيّ للمواطن المحليّ وبالتّالي تحقيق تنميّة محليّة.

سبعة عشر)سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكوميّ المخطّط للتنميّة المحليّة ومعه الأجهزة المحليّة،

ثمانية عشر)سوء توزيع الاختصاصات الإداريّة وخاصّة الفنيّة منها في بعض القطاعات،

تسعة عشر)تسرّب العمالة الماهرة الفنيّة والتقنيّة من كثير من القطاعات الإنتاجيّة بالولايات الأم والولايات المستحدثة منها (هجرة الأدمغة)[4]،

---

[1] فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية "دراسة حالة الجزائر"، رسالة دكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري(قسنطينة)، 2012م، الصفحة.389.

[2] حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة1، 1994م، الصفحة،56.

[3] مرسوم رئاسي رقم15-140 المؤرخ في 27 مايو 2015م، يتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائريةالعدد29 ، الصادرة في 31 مايو 2015م.

[4] محمد شفيق، دراسات في التنمية الإجتماعية والسياسية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، الطبعة1، 2009م، الصفحة. 75.

عشرون) عدم وجود سياسات فعّالة لاستخدام وتوزيع القوى البشريّة طبقا لاحتياجات التنميّة المحليّة الفعليّة في المجتمع المحليّ.

واحد وعشرون)عدم التّخطيط الجيّد لمشاريع التنميّة المحليّة بما يتماشى والحاجات الأساسيّة للمجتمع المحليّ[1]،

إثنان وعشرون) عدم تسوية العقار وذلك بين القطاعين العام والخاص بالولايات المنتدبة حديثة النشأة.

المطلب الثاني: العراقيل الإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية

إنّ الظّروف الإقتصاديّة تعتبر الشّريان والعصب المحرّك، لما لها من دور أساسيّ في بعث عجلة التنميّة المحليّة في وسط المجتمع المحليّ، لذلك فإنّ هذه الظروف كثيرا ما كانت عامل تتعلّق أساسا بالخدمات والعمليّات التّخطيطيّة الإقتصاديّة وتنفيذها، كما ترتبط أيضا بظروف البيئة المحليّة والموارد المتاحة فيها، سواء كانت مواد طبيعيّة أو طاقويّة.

لذلك سوف ندرس وبتمعّن الصّعوبات الإقتصاديّة والمالية الّتي تحول عن تحقيق التنميّة المحليّة داخل المجتمع المحليّ والممثّلة فيما يلي:

الفرع الأوّل: العراقيل الإقتصاديّة

إنّ السّياسات الاقتصاديّة تعتّبر من أهم المؤثّرات على التّنمية المحليّة في الجزائر، كون أنّ النتّائج المحصّلة من طرف الاقتّصاد تؤثّر سلبيا أو إيجابيا حسب مدى نجاعته وتتّمثل هذه الصّعوبات في مايلي:

أولا) فشل السياسات الحكوميّة المتّبعة

يمكن الإعتقاد وحسب الدّراسات والنتائج الميدانيّة أنّ لهذا العامل الدّور البارز والكبير في تأخّر على وجه الخصوص عمليّة التنميّة الإقتصاديّة في الجزائر وبالإسقاط على التنميّة المحليّة، والسّبب يكمن في عدم قدرة النّظام على التوصّل لسياسات ملائمة وإستراتيجيّات جيّدة تمكّنه من ذلك، وذات الأمر يعود بالدّرجة الأولى إلى الإختيارات الغير رشيدة الّتي يتّخذها إبتداء من سياسة الصّناعة المصنّعة[2]، الّتي أظهرت عدم نجاعتها مع قدرة طبيعة المجتمع الجزائريّ ومواكبتها، فالعوامل والصّعوبات الإقتصاديّة لم تكن وليدة اليوم وإنّما هي نتيجة تراكمات وترسّبات لسياسات إقتصاديّة وعمليّات تخطيطيّة سابقة يمكن

[1] محمد شفيق، المرجع نفسه، الصفحة،78.

[2] كمال عايشي، التجربة الجزائرية في ظل التفكير التنموي الجديد، مداخلة، مخبر الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر(باتنة)، بدون سنة.

الحديث عنها، حتّى ولو أنّنا حدّدنا الإطار الزمنيّ لدراستنا بالوقت الحاليّ، لكن نستطيع القول أنّ هناك صلة متواصلة بين الماضي والحاضر[1]، كون أنّ السياسة الإقتصاديّة لسنوات الثمانينيّات الّتي أعادت النّظر بل تخلّت على التّصنيع و إستراتجيّة التنميّة بشكل كبير في المراحل اللاحقة[2]، إلى جانب تبنّي سياسة المدّ والجزر في تسيير العمليّات الإقتصاديّة.

فلو رجعنا إلى حقبة ليست ببعيدة قبل إستحداث الولايات المنتدبة المذكورة لوجدنا أنّها عرّفت مع التوازيّ بسياسة التّصنيع المصنّعة تبنّي سياسة إقتصاديّة مختلفة وهي الإعتماد على الجانب الفلاحيّ، وما نجم عنه فشل نسبي في تحقيق النّتيجة المرجوّة منها، وبالتّالي فشل التنميّة المحليّةالّتي كانت الدّولة تحلم بها.

كما أنّ مسلسل السّياسات الحكوميّة الفاشلة إلى حدّ ما المتّبعة في المجال الاقتصاديّ لم تنته عند هذا الحدّ ولازالت متواصلة، ويبقى تأثيرها مباشر وكبير على التنميّة المحليّة[3]، كون أنّ الحكومة لم ترس إلى حدّ اليوم مع تعاقب تشكيلاتها على النّمط الأساسيّ للخروج من الحلقة المفرغة، ممّا يوحي إلى أنّ هناك إهمال عفويّ أو عمديّ لمجمل الإمكانيّات الإقتصاديّة الّتي تزخر بها الجزائر، وبالخصوص الولايات المنتدبة المستحدثة في الجنوب الجزائري، والقادرة على الولوج إلى مصاف الدّول المتقدّمة، وعلى سبيل المثال الإمكانيّات السياحيّة الضخمة في هذه الولايات، والدليل على ذلك نأخذ مجال المقارنة مع بعض الدول العربية الشقيقةوكيف تبني إقتصادها؟، وعلى ماذا تعتمد في إقتصادها؟، لذلك فإنّ ضعف وفشل السّياسات الحكوميّة في ذات المجال يعتبر في حدّ ذاته صعوبات وعراقيل لتحقيق تنميّة محليّة بهذه المناطق[4]، كون أنّ سياسة الحكومة أو بالأحرى الدّولة في هذا الوريد الإقتصاديّ غائبة تماما، وحتّى وإن

كانت هناك محاولات محتشمة من بعض الوزراء الّذين تقلّدوا زمام الوزارة المختصّة للنّهوض بالقطاع لتغطيّة فشل سياسة الحكومة المتّبعة في المجال الإقتصاديّ لتحقيق قفزة نوعيّة للتنميّة المحليّة[5].

لكن أكبر فشل لسياسة الحكومة في الجزائر من أجل بلوغ الأهداف المسطّرة لبلوغ التنميّة المحليّة المنشودة هي سياسة الإتّكال المباشر على المواد الطاقويّة المتمثّلة في البترول والغاز الطبيعيّ في بناء سياستها الإقتصاديّة (سياسة الرّيع البترولي)، وهذا الفشل تغذّيه التقلّبات الفجائيّة لأسعار البرميل البترولي في الأسواق الدوليّة بسبب الأزمات الدوليّة بمختلف أنواعها، إلى جانب تقلّبات سعر الدولار

---

[1] بن أشنهو عبد اللطيف، الجزائر اليوم"بلد ناجح"،ألفا للنشر والتوزيع، الجزائر، فيفري2004م، ،الصفحة،12.

[2] -Lahouari Addi, op.cit, p. 16.

[3] كمال عايشي، مرجع سابق، الصفحة،12.

[4] عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، الصفحة231.

[5] بن أشنهو عبد اللطيف، مرجع سابق،الصفحة،62.

الأمريكيّ في البورصات الماليّة الدوليّة، ولم تستوعب الحكومات المتعاقبة الدّروس والعبر من هذا الفشل الذّريع في سياساتها لحدّ اليوم[1]، إذ ما تزال هذه التبعيّة قائمة ولم تتّخذ أيّ إجراءات للتّخفيف منها والتّفكير جدّيا في مرحلة ما بعد البترول وفي كيفيّة الإستغلال العقلانيّ لموارد أخرى بديلةوناجعة للخروج من الأزمة وكسب تنميّة محليّة تحقّق تطلّعات المجتمع المحليّ وبالخصوص تنمية هذه المناطق من الوطن بعد إستحداثها كولايات منتدبة.

وهذا الخروج من الأزمة ما يكون إلّا بالاتّجاه إلى المجال الثانيّ وهو الإستغلال العقلانيّ للأرض ومواردها للوصول إلى تحقيق الإكتفاء الذّاتي، وبالتّالي الوصول إلى مرحلة الأمن الغذائيّ، وهو ما يكسب الدّولة التخلّص من التبعيّة الخارجيّة وتقليص فاتورة الإستيراد ممّا يسمح بتحقيق تنميّة محليّة[2].

وسياسات الحكومات المتعاقبة لم تتخلّص إلى غاية يومنا هذا من شراسة الإقتصاد الموازيّ، وهو ما أثّر على غالبيّة أسّس ودواليب الإقتصاد، ممّا ساهم في إنتشارالأموال بمقدار كبير سواء بالعملة الوطنيّة أو الأجنبيّة، وهذا العامل شكّل وأثبت الفشل الذّريع لها لعدم تحكّمها في الوضع المالي، ممّا ثبّط وخرّب وقضى على كل السّياسات المتعلّقة بالتنميّة المحليّة نتيجة تدخّل رجال الأعمال إن صحّ تسميتهم بهذا الإسمالاقتصاديّباللّهجة العامّية: أصحاب الشكارة.والذين أضحوا يتحكمون في حركية الإقتصاد والتنمية ولهم باع وصوت قوي في حل القرارات المتخذة في مجال التنمية المحلية .

ثانيا)العائق المالي

إنّ الحديث عن العائق الماليّ وتأثيره على التنميّة المحليّة هو مجموعة التدابير المتّخذة في مجال إصلاح الماليّة العامّة وتعبئة الموارد من خلال إصدار التّشريعات في مجال الماليّة والجباية بشكل خاصّ[3]، غير أنّ الملاحظ هو أن جلّ البلديات على المستوى الوطنيّ وبالخصوص البلديات المشكلة لهذه الولايات المنتدبة لا تزال تعاني من تأخّر في برامج التنميّة المحليّة وعدم فعاليّتها في كثير من الأحيان، وهذا

[1] حسين عمر، مرجع سابق، الصفحة،57.

[2] لخضر مرغاد، واقع المالية المحلية في الجزائر،رسالة ماجستير في العلوم المالية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001م، الصفحة.الصفحة، 165-169.

[3] عيسى براق، دراسة النظام الرقابي الجبائي الجزائري، رسالة ماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة(الجزائر)، 2001م، الصفحة.الصفحة، 122-123،

بسبب صعوبة من الصّعوبات الّتي تمّ الحديث عنها سابقا، غير أنّ دور هذه الصّعوبة يعتبر بالغ الأهميّة نتيجة التّراكمات السلبيّة على ميزانيات البلديّات لسنوات متعدّدة، ويعتبر بمثابة عبء حقيقيّ أمام تحقيق تنميّة محليّة منشودة.

وتحاول الدّولة جاهدة معالجة مشكلة العجز الماليّ المزمن للبلديّات، من خلال تحقيق التّوزيع العادل والمتوازن للموارد، وكذا إصلاح نظام الجباية المحليّة بهدف تعظيم إمكانات وفرص إعتماد البلديّات على ذاتها لسدّ فجوة العجز الماليّ[1]، وقد بيّنت العديد من الدّراسات الأكاديميّة المنجزة في هذا المضمار إلى إفتقار البلديّات للموارد الجبائيّة المتأتّية من الإدارة الجبائيّة، إذ يشكّل التهرّب والغشّ الضريبيّين دورا فعّالا في نقص هذا المورد الماليّ، فضلا عن إهمال البلديّات الإعتماد على موارد أخرى كان بالإمكان الإعتماد عليها إلى جانب الجباية المحليّة والّتي تتمثّل في الإيرادات الفلاحيّة، حيث نلاحظ في جلّ القوانين الماليّة أنّ الدّولة تهتّم بالدّرجة الأولى على الجباية البترولّية على حساب الجباية الفلاحيّة رغم توفّر معظم البلديّات على ثروات فلاحيّة هامّة، ونخص بالذكر البلديات والقصور السكانية المشكلة لهذه الولايات المنتدبة، وعلى ضوء ذلك سوف نتطرّق إلى أهمّ الأسباب الّتي أدّت إلى هذا العجز ومعه التّأثير المباشر على تحقيق التنميّة المحليّة المنشودة[2].

وعليه نستطيع القول أنّ معظم بلديّات الوطن تعاني عجزا ماليّا مزمنا، وبالخصوص بلديات الولايات المنتدبةالتّي في الواقع مناطق الظل التّي تكلم عليها رئيس الجمهورية في العديد من خطاباته سببه إفتقارها في كثير من الأحيان إلى أدنى نشاط إقتصاديّ واضح يدرّ موارد جبائية لتدعيم ميزانيّة البلديّة، وكذا أسباب أخرى متعلّقة بالمكلّف أو العون الإقتصاديّ أو الخاضع للضريبة، وأخرى متعلّقة بالنّظام ولامركزية إتّخاذ القرار التمويليّ ممّا جعل السلطات المحليّة لهذه الولايات المنتدبة ومعها البلدية لا تملك سلطة إتّخاذ القرارات التمويليّة، فمن النّاحية القانونيّة يساهم الصندوق المشترك للجماعات المحليّة بنسبة 5% من موارده لتغطيّة عجز البلديّات[3]، إلّا أنّ ضخامة العجز الماليّ للبلديّات يجعل من النّسبة الممنوحة من قبل الصندوق السّابق لا تكاد تغطّي سوى نسبة 6% من هذا العجز، الشيء الذي جعل من معظم بلديات الولايات المنتدبة في حالة عجز تام ، و ما زاد الطين بلة الرواتب المرتفعة للأعضاء المنتخبين في المجالس المحلية(ملحق1).

---

[1] حسين عمر، التنمية والتخطيط الإقتصادي، مرجع سابق، الصفحة.55.

[2] لخضر مرغاد، مرجع سابق، الصفحة،171.

[3] عيسى براق، مرجع سابق، الصفحة، 125.

كما كان للدّولة نصيب في هذا العجز الماليّ والّذي أثّر سلبيا على التنميّة المحليّة نتيجة سياسة توزيع الإستثمارات وتمركّزها في المناطق الشمالية دون الجنوبية التّي إنبثقت عنها ولايات منتدبة عاجزة وليس بها مشاريع إستثمارية كبيرة، ممّا عبّد الطّريق لتنميّة محليّة فاشلة، والجدول الآتي يوضّح تطوّر عدد من البلديّات العاجزة من الوطن ومنها البلديات التّي تشكل الولايات المنتدبة حسب تقرير الصّندوق المشترك للجماعات المحليّة[1]وهذا منذ سنة(2003)إلى غاية سنة(2024) وقد إخترنا هذا المحور الزمني ليتناسب مع فكرة إستحداث ولايات منتدبة جديدة .

السنة	عدد البلديات العاجزة	مبلغ العجز	مبلغ إعادة التوازن	نسبة التغطية
2003م	660	1904	998	%52.4
2005م	792	3804	2968	%78
2006م	779	3500	2520	%72
2008م	929	6500	5471	%84
2010م	1159	8730	7728	%88.5
2012م	1090	11600	8824	%76
2014م	1284	14875	9874	%77.04
2018م	1292	15432	10654	%79.25
2022م	1298	16543	12975	%82.34
2024م	1310	17114	14764	%100

يتبيّن من خلال إستقرائنا لذات الجدول أنّ عجز البلديّات تضاعف خلال العشرة السنوات الأخيرة، وهذا العجز أدّى بشكل مباشر في ركود التنميّة المحليّة في الجزائر، وبالتالي ركود سلبي في الولايات المنتدبة لكونها جزء من هذا الوطن، وعدم مسايرة وتيرة النّمو في جميع المجالات، كما أنّ العائق الماليّ المسبّب في عرقلة التنميّة المحليّة يرجع إلى تراكم الديون على البلديّات بسبب سوء تقدير المشاريع أو الظّروف الطّارئة وإنعكاسات الإصلاحات الإقتصاديّة لعدم وجود الإطارات المؤهّلة سواء في البلديات أو على مستوى المصالح الماليّة والجبائيّة، وكذا تدخّل البلديّات في جميع الميادين ممّا زاد في العبء الإنفاقيّ دون مقابل ماليّ كاف، إلى جانب مبدأ التّوازن الوهميّ والّذي يجبر البلديّات على وضع الميزانيّة للمصادقة

[1] الديوان الوطني للإحصاء(الجزائر)، 2024م.

عليها متوازنة، ولكنّها في الواقع العمليّ تعتبر غير متوازنة، وعليه و نتيجة لكلّ هذه المسبّبات باختلافها فإنّ العائق الماليّ يبقى من أهمّ الصّعوبات الّتي تحدّ من تحقيق التنميّة المحليّة المرجوّة والمنشودة على أرض الواقع، كما أنه هناك عدم كفاية الموارد الجبائية المحلية مقارنة بالنفقات، حيث تعتبر الجباية المحلية أو الإيرادات الجبائية العائدة للجماعات المحلية كما أصطلح عليها في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المباشرة والرسوم المماثلة في الفصل الخاص بالضرائب العائدة للجماعات المحلية غير كافية ولا تحقق الهدف المنشود طالما لا تواكب تطورات النفقات المحلية للبلديات، ولهذا لوحظ إرتفاع مستمر للنفقات المحلية يقابله زيادة بطيئة في الموارد الجبائية المحلية[1].

نستطيع أن نحدد العراقيل الإقتصادية والمالية في نقص الموارد المالية بالدرجة الأولى، حيث أنّ الولايات المنتدبة المستحدثة والمنبثقة من ولايات الأم تعتمد على التحويلات المركزية، وهذا الإعتماد يجعلها عرضة للتقلبات في السياسات المالية الوطنية، ممّا يثبط ويحد من قدرتها على التخطيط الحسن للمستقبل، بالإضافة لعدم تخصيص ميزانيات كافية لبعض المشاريع، حيث أنّ هذه الولايات المنتدبة لا تتلقى تمويل كافي لتنفيذ مشاريعها ممّا يؤدي إلى تأخير أو حتّى إلغاء بعض المبادرات التنموية، زيادة عن ذلك نشاهد ضعف الإستثمارات المحلية او بالأحرى غياب بيئة إستثمارية محفزة بسبب عدم وجود حوافز وتسهيلات لجذب المستثمرين،ممّا شكل ضعف الإستثمارت المحلية، إضافة لعنصر آخر وهو البيروقراطية في منح التراخيص، كون أنّ الإجراءات الطويلة والمعقدة للحصول على التراخيص اللازمة تعيق بدء المشاريع الإستثمارية، وأخيرا عنصر هام حال دون تحقيق تنمية محلية بالولايات المنتدبة تمثل في ضعف الشراكات بين القطاعين العام والخاص، كون أن قلة التعاون المشترك بين القطاعين حد وحال دون تحقيق إمكانية تنفيذ مشاريع تنموية مشتركة تعود بالنفع على القطاعين والمجتمع المحلي.

الفرع الثاني: العراقيل الإجتماعية

تعتبر الظواهر الإجتماعية المترامية في وسط المجتمع الجزائري على العموم، والولايات المنتدبة على وجه خاص، من أهم الصعوبات والعراقيل لتحقيق التنمية المحلية ولذلك يمكن القول:

أن الصّعوبات والعراقيل الإجتماعيّة في المجتمعات المحليّة تتثمل في النّظم الإجتماعيّة السّائدة والعادات والتّقاليد والقيّم الموروثة، والّتي تقف عقبة وعثرة دون تحقيق التنميّة المحليّة، فقد يعوق نظام الحكم السّائد في مجتمع معيّن برامج ومشروعات التنميّة المحليّة، وكذلك يعتبر نظام من النّظم الإجتماعيّة

[1] تقرير اللجنة التنسيقية لوزارة المالية المتعلق بالجباية المحلية، سبتمبر 2024م.

الّتي تعيق مجهودات التنميّة المحليّة،كما توجد فئات في معظم المجتمعات المحليّة ترغب في المحافظة على القيّم[1]، وتقف عقبة أمام ما هو جديد، فهم يخشون من تهديد هذه التنميّة لمصالحهم، وما يصاحب ذلك من قضاء على ما يتمتّعون به من حقوق وإمتيازات، كما قد تنبع المقاومة كذلك من بعض مراكز القوى والنّزاعات التقليديّة والرجعيّة المحافظة، نقص الوعي المحلي وضعف التثقيف الحضري، خاصة في أوساط الشباب[2]، ومن أهمّ الصّعوبات الإجتماعيّة:

أولا) النّظم و الأبنيّة الإجتماعيّة السّائدة:

إنّ طبيعة نظام الحكم ومقوّماته تلعب الدّور السلبيّ والإيجابيّ في عمليّة التنميّة المحليّة، حيث أنّه يقف حائلا أمام تنفيذ المشروعات التنمويّة في كثير من الأحيان، نظرا لتشابك الحقوق وتعقّدها وإختلاف الأسّس الّتي يقوم عليها[3]، إلى جانب ظهور عناصر القرابة الّتي ترتكز على الولاء في العائلة و يضعف روح التّضامن الإجتماعيّ في المجتمع المحليّ ممّا يولّد المحسوبيّة والمحاباة وغيرها من الظّواهر السلبيّة في الجزائر بالعموم، والولايات المنتدبة على وجه خاص، حتّى لا يكون تفكيرنا سلبيّا وفيه عنصر من التّشاؤم فلا يكاد نظامنا السّائد يخلو من هذه الأبنيّة في مجتمعنا و أصبحنا لا نميّز من يعيّن الحكومات؟ ومن يعيّن الوزراء؟ ومن يعيّن كبار الموظّفين بالدولة؟ ومن يعين المدراء التنفيذين؟ وهل يتركون يسيرون الإدارة بالقوانين الدولة؟ وما هي المعايير الّتي من أجلها يختارون؟ فالمعلوم والملاحظ هناك غطرسة وسياسة محاباة والولاء للشّخص ذات أو للحزب الحاكم أو بالأحرى للنّظام الحاكم على حساب الكفاءة العلميّة في هذه التعيّينات، وهو ما أثّر ويؤثر في عمليّة التنميّة المحليّة، إلى جانب ظهور طبقة جديدة في البناء الإجتماعيّ في الجزائر بالعموم، وفي هذه الولايات المنتدبة على وجه خاص، أثّرت وتؤثّر على التنميّة المحليّة ممثّلة في طبقة "الأوليجارشيّة"، وطبقة الأعيان، وطبقة شيوخ الزوايا، وغير ذلك من طبقات المجتمع في هذه الولايات، والتي تهدف لحماية مصالحها على حساب تنميّة المجتمع، وفرض و بسط سيطرتها على زمام الحكم[4].

ثانيا) العامل الدّينيّ:

---

[1] حسين عمر، عوائق التنمية، دار الشروق، جدّة(المملكة العربية السعودية)، الطبعة1، 1980م.الصفحة.46.

[2] عمار جيدل، تفعيل دور الشباب في التنمية، الشباب بين الأصالة والمعاصرة، منشورات المجلس الأعلى الإسلامي، ملتقى دولي في الجزائر، أيام24-25-26 مارس2008م، الصفحة، 316.

[3] حسين عمر،المرجع نفسه،الصفحة.46.

[4] ملال حميد، مرجع سابق، الصفحة،76.

يمكن أن يلعب هذا العنصر دورا سلبياّ في عملية التنميّة المحليّة يصعب تخطّيه، خاصّة إذا ما تعارضت بعض مبادئه مع السياسات التنمويّة المتّبعة في المجتمع المحليّ، فالكثير من المشروعات التنمويّة المحليّة بهذه الولايات المنتدبة لاقت الفشل الذّريع بسبب تعارضها مع إحدى القيّم الدينيّة السّائدة في المجتمع المحليّ، كإنتاج بعض السّلع المحرّمة أو المنتجات المستنكرة من طرف الأفراد المحليّين، حتى وإن كانت تدرّ أموالا طائلة للخزينة العموميّة وتوفّر السّيولة الماليّة ، وتساهم في التنميّة المحليّة، إلا أنّ الوازع الدّيني كان الغالب كون أنّ الجزائر دولة عربيّة إسلاميّة، كما أنّ الوازع والعنصر الدينيّ لعب دورا سلبيّا وعرقل في الكثير من المرّات عمليّة التنميّة المحليّة[1]، نظرا للتعصّب والتشدّد والإختلاف العقائدي الكبير في المذاهب والرؤى بين الشركاء الإقتصاديّين، وعلى سبيل الذكر المشاريع إن كان فيها عنصر الشريك الإقتصادي له معتقدات مختلفة(مثل دولة الهند– دولة إيران).

ثالثا) العامل الدّيموغرافيّ:

يمثّل النّمو المتزايد للسّكان أحد أهمّ العوائق الّتي تقف في طريق التنميّة الشّاملة النّامية لاسيّما على المستوى المحليّ (التنميّة المحليّة)، فعدد السّكان المتزايد يؤثّر سلبا على بروز أثر زيادة الإنتاج والدخل وذلك بسبب الحاجيّات المتجدّدة الّتي تتولّد عن هذه الزّيادة[2]، والّتي يصعب تلبيتها خاصّة إذا صاحبها قلّة الموارد المحليّة، و لا يمكن التغلّب على هذه المشكلة العويصة إلّا من خلال إتّباع سياسة توعويّة للمواطنين، لحثّهم على تحديد النّسل أو على الأقلّ تنظيمه،كما أنّ الزيادة السّكانيّة تعدّ بمثابة مؤشّر للتخلّف، وتؤدّي إلى نقص متوسّط الدّخل الفردي بإعتبار متوسّط دخل الفرد هو ناتج قسمة الدّخل الكليّ على عدد السكان، كما أنّ الزّيادة السكانيّة المفرطة أو ما يطلق عليها بالنّمو الدّيموغرافيّ يؤثّر سلبا على مظاهر التنميّة المحليّة المتمثّلة في الخدمات الرئيسيّة (التّعليم والخدمات الصحيّة وتوفير المياه الصّالحة للشرب ووسائل النّقل والاتّصالات والكهرباء...إلخ) بالنّظر لمحدوديّة دخل الدّولة بوجه عامّ والولايات المنتدبة خاصة، وإمكانيّاتها في المجالات الخدماتيّة،كما أنّ الزيادة السكّانية تعتبر عاملا سلبيّا على التنمية المحليّة كونها تختزل كلّ جهد بشريّ عائد وتستنزف كلّ زيادة في الإنتاج،[3] وتؤدّي كذلك إلى تفاقم المشاكل الإجتماعيّة (البطالة، أزمة السّكن...إلخ)، الّتي يعاني منها المجتمع عامة وبخاصّة المجتمع

---

[1] علي الكاشف، التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا، دار الجامعية، مصر، الطبعة1، 2007م، الصفحة، 172.

[2] حسين عمر، مرجع سابق، الصفحة.45.

[3] عبد الحميد القاضي، دراسات في التنمية والتخطيط الإقتصادي، دار الجامعات المصرية، القاهرة(مصر)،الطبعة1972،1م، الصفحة،85.

المحليّ، ممّا يلزم الدّولة تخصيص مبالغ ضخمة لمواجهتها، وكان بالإمكان توجيه تلك الأموال إلى الإستثمار الّذي يعمل على تحريك عمليّة التنميّة المحليّة.

هذا وبالإضافة إلى كلّ هذه المشاكل الّتي سبّبتها الزّيادة السكانيّة في المجتمع المحليّ، فإنّنا نجد مشكلا آخرا على رأس المشاكل المحليّة والّتي لها علاقة بالتنميّة المحليّة، وهو عدم التكفّل الحقيقيّ بالطّبقة الهشّة في المجتمع المحليّ من قبل الدّولة في مجال الخدمات العموميّة بمختلف أنماطها، كون أنّ اهتمام الدّولة يبقى منصبّا على المدن الكبرى على حساب البلديات المحلية للسكان الولايات المنتدبة، حتّى أصبح يطلق عليهم مناطق الظل، لعدم كفاءة منظّمات المجتمع المدنيّ في المجتمعات المحليّة والمنتخبين للضّغط على السلطات المحليّة والمركزيّة، فغالبا ما نرى أنّ الزّيادة السكانيّة ترتفع وسط الطّبقة الفقيرة وداخل الأحياء الشعبيّة، وهو ما جعل هذه الزّيادة تؤثّر سلبا على التنميّة المحليّة بسبب إهمال السّلطات المحليّة والمركزيّة لإرساء بوادر العمليّات الإنمائية.

رابعا) النّسق القيميّ:

يلعب النّسق القيميّ دورا فعّالا في تطوير مجال التنميّة المحليّة، وإنخفاض مستويّاته ينعكس سلبا عليها باعتباره نسقا محوريّا في توجيه السّلوك والدّوافع والإنجاز نحو الفعل الإجتماعيّ المحليّ الموجّه للتنميّة المحليّة، وكذا الأهميّة البالغة الّتي تلعبها القيّم في تكوين البناء الإجتماعيّ والإقتصاديّ في المجتمعات المحليّة، وذلك كون أنّها ترتبط بالرّكيزة الأساسيّة للتنميّة المحليّة أو بالجوهرالعام لها إن صحّ التّعبير ألا وهو الفرد، حيث يصنّف الأستاذ المصريّ "علي كاشف" في كتابه "التنميةالإجتماعيةالمفاهيم والقضايا"[1] القيّم والمعايير المعوّقة للتنميّة المحليّة في المجتمع المحليّ كالآتي:

الإنعزاليّة وصور اللّامبالاة والاعتماد على الغير، عدم تقدير قيمة العمل، إزدراء العمل اليدويّ، عدم إعطاء قيمة لزمن العمل المنجز.

كما أنّ المعتقدات والأفكار الدينيّة والإطار المرجعيّ كثيرا ما وقف سلبا اتّجاه التغيّير وضدّ التنميّة المحليّة، فعادة لا تقبل هذه المعتقدات الرّضوخ للتّجديدات أو التحديث بطريقة سهلة، والمعتقدات هي الّتي يطلق عليها القوى الخارقة وهي على شكل أو نمط الّتي تنبع من الأنساق الدينيّة والأعراف والعاداتوالتقاليد السّائدة في المجتمع المحليّ، فعلى سبيل المثال لو أردنا إقامة مشروع منتجع سياحيّ لتنميّة منطقة ما من هذا الوطن عامة أو في الولايات المنتدبة خاصة(تنميّة محليّة لمنطقة ما)، فإنّ أوّل معارضة له

[1] علي الكاشف، مرجع سابق، الصفحة. 175.

تكون على مستوى المجالـس المنتخبة المحليّة إذا كان أعضاءها من الأحزاب الإسلاميّة بحجة الإختلاط وأنّ هذه المشاريع ليست من تقاليدنا وهذا ما يعتبر حائلا وعائقا أمام التنميّة المحليّة إلى غير ذلك.

كما يمكنا أن نذكر عراقيل إجتماعية أخرى ممثلة في:

نقص المرافق الأساسية بغياب أو تدهور المرافق الأساسية مثل الطرق، المدارس، المستشفيات بهذه الولايات المنتدبة ممّا يعيق التنمية المحلية بها

الفرع الثالث: العراقيل التكنولوجية

قبل ثورة المعلومات والإتّصالات كان الإعلام التقليديّ المتمثّل في القنوات الرسميّة والجرائد العموميّة لا يستطيع إلّا أن يرى بعين السّلطة، ولا ينطق إلّا بلسانها متخّذا بذلك دورا تشوبه نقائص كثيرة ساهمت في تراكم الكثير من المشاكل الحياتيّة للمواطن في شتّى المجالات. وبالتّالي كان دوره مقتصرا على نقل إنجازات السّلطات المركزيّة واللّامركزيّة كلّما تحرّك المسؤولون المباشرون عن قطاعات التنميّة المحليّة، ممّا جعل الإعلام بهذه الصفة ينحصر في كونه أداة أو مصلحة تابعة تتحرّك وفق رغبات السلّطة، وما تريد أن تسوّقه للمتلّقي الّذي كان الحلقة الأضعف من حيث نسبة تأثيره ودوره الإيجابي في رفع المستوى المعيشيّ و الخدماتيّ للمجتمع المحليّ، فضلا على أنّ الإعلام في صورته التقليديّة لم يكن يمتلك في يده كلّ الإمكانيّات الضروريّة حتّى يستطيع أن يمارس دوره بالسّرعة والدقّة المطلوبين لعدّة إعتبارات، أهمّها التباطؤ في تشخيص المشاكل وتقيّده بتثمين الموجود على حساب نقد المنقوص[1]، بيد أنّ الأمر تغيّر بمجرّد ظهور أولى ولادات الإعلام الخاصّ بكلّ تخصّصاته سواء كان مرئيّا أم مسموعا أم مكتوبا، حيث أصبح مجال التعبير عن المواطن ومشاكله وتطلّعاته في التنميّة المحليّة يأخذ حيّزا أكبرا، وهو ما جعل الصّورة تنقلب جزئيّا من أنّ المواطن أصبح لديه خيارات متعدّدة لإيصال النّقائص والعقبات الّتي تواجه الأفراد على المستوى المحليّ في الرقيّ بمختلف ميادين الحياة، الأمر الّذي خلق تغطيّة أكبر لمشاكل التنميّة المحليّة الّتي ما فتئت تستفحل من دون تسليط الضّوء عليها[2].

بدأت الثّورة الحقيقيّة مع تبوّء الإعلام الحديث أو ما يسمّى بالإعلام الإلكترونيّ الدور المركزيّ والهامّ في الدّفع بالتنميّة المحليّة لأرقى المستويّات، غير أنّه ورغم كلّ هذا التطوّر والزّخم الإعلاميّ إلّا أنّ

---

[1] حفصة العقعاق، الموقات الثقافية والإجتماعية ومشاركة المرأة في التنمية بالجزائر، ملتقى دولي، مجلة دولية من مخبر المجتمع ومشاكل التنمية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)،العدد3، ديسمبر2015م.

[2] ليلى شاوي، دور الإذاعة المحلية في ترسيخ الهوية الثقافية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية (قسم الإعلام والإتصال)، جامعة الجزائر،(غير منشورة)، 2008م، الصفحة،26.

العيب والصّعوبة تكمن في النّقص الفادح والمفضوح لهذا العامل التكنولوجيّ أو بالأحرى ما نسمّيه بالإعلام المجّاني في المناطق النائيّة أو ما يسمّى بالجزائر العميقة(أو بالأحرى الولايات المنتدبة) الّتي تحتاج لتنميّة محليّة، وبالتّالي فإنّ مساهمة الإعلام[1] هي سلبيّة بحسب الأستاذ **"حنطابلي يوسف"** أستاذ علم الإجتماع والنّاشط المدنيّ، ويرى الأستاذ كذلك أنّ توفير عناصر الإعلام بالمناطق المحليّة هو خطوة بمثابة بداية للتنميّة المحليّة ومتنفّسا للمواطن المحليّ، غير أنّ العكس من توفير ذلك هو بمثابة وقود لنتائج وخيمة على الشّارع المحليّ كتغذية المظاهرات والإعتصامات والّتي تؤثّر بدورها على التنميّة المحليّة.

وتعتبر تكنولوجيا الإعلام من أهمّ عوائق التنميّة المحليّة، كون أنّ معظم المؤسسات والهيئات والسّلطات المركزيّة واللّامركزيّة قد أولت إهتماما بالغا وإستفادت من الثورة المعلوماتيّة والإتّصالات بما يتيح لها معالجة مشاكل القطاعات بسهولة وسلاسة، غير أنّ السّلطات المحليّة وتمثيلياتها في الولايات المنتدبة الّتي لها علاقة مباشرة بالمواطن المحليّ والتنميّة المحليّة لا زالت بعيدة كلّ البعد عن الإستفادة من هذه التقنيّة الجديدة الأمر الّذي أدّى إلى صعوبة التواصل وردم الهوة بين المشاكل وطرق حلّها، وعليه فالجزائر عامة والولايات المنتدبة على وجه الحصر ورغم الجهود المبذولة مازالت متأخّرة بخطوات في التكنولوجيا المعلوماتيّة على المستوى المحليّ[2]، الّذي أثّر ولازال يؤثّر على عمليّات التنميّة المحليّة،كوننا نعيش في عالم لا مكان فيه لمن كانت خطواته متثاقلة وغير محسوبة بدقّة، كما أنّ نقص في الإعلام لم يكن ليصير عائقا للتنميّة المحليّة لولا ذهنيّات بعض المنتخبين والمسؤولين المحليّين عليها، كون أنّه على مستوى التعامل المحليّ من طرف السّلطات محلّ الاختصاص الإقليميّ لا زال النّقص فادحا في التعامل مع المعلومة إن كان على مستوى التسويق أو التلّقي، حيث يرون أنّ الإعلام الممثّل في الجرائد والمراسلين مصدر قلق ونذير شؤم تترصّدهم و تبيّن زلّات التنميّة المحليّة ولا يزال الصحفيّ أو الإعلاميّ كائنا غير مرغوب فيه[3].

والإعلام عائق للتنميّة المحليّة من الدور السلبي الّذي ألبسته إياه السلطات المحليّة، حيث أنّه وللأسف الشديد بعض الإدارات المحليّة وبالخصوص في الولايات المنتدبة المستحدثة لا زالت تتعامل مع الأمور التنمويّة بمنتهى السرية، ضاربة الشفافيّة عرض الحائط ناظرة إلى هذا الكائن على أنّه المحّرض، وأنّ

---

[1] ليليا شاوي، مرجع سابق، الصفحة. 29.

[2] حسين عمر، مرجع سابق، الصفحة.55.

[3] شوقي جباري، محاضرات في الإعلام والإتصال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، عن المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 02، جوان 2015م.

كشف الحقائق أمام المراسل الصحفي أو الإعلامي يعني وصولها إلى الرأي العام، وبالتّالي مارسوا في حقه سياسة الإقصاء مما تسّبب في غياب بعض ملامح واقع التنميّة المحليّة بالولايات المنتدبة بشكلها الحقيقي إذن من كل هذا فإنّ الصّعوبة الكامنة التي تؤثر بها تكنولوجيا الإعلام على التنميّة المحليّة في الولايات المنتدبة نلخصها في التساؤل التالي: لماذا لا تفتح جميع بلديات ودوائر هذه الولايات المنتدبة مواقع محترفة للتواصل المباشر مع المواطن لكسر الطابوهات وبالتّالي المشاركة في بناء تنميّة محليّة؟ وأن ينظروا للإعلام نظرة الشريك الحقيقي لا العدو الإفتراضي ، وبالتّالي خلق علاقة تكاملية بين الأذرع الثلاثة للتنميّة المحليّة الرائدة وهي المواطن المحليّ والسلطة الممثلة في الجهاز المنتخب والإداري والإعلام، مما يتيح بدفع عجلة التنميّة المحليّة بكل ثقة وبخلو تام من شوائب اللامسوؤلية على أساس المصارحة والمساءلة وعلى قواعد أكثر ديموقراطيّة وأكثر شفافيّة في التعامل[1].

بالإضافة إلى كل ذلك يمكن أن نحصر عراقيل التنمية في الولايات المنتدبة بخصوص الجانب التكنولوجي أنّ العديد من الإطارات العاملة في الولايات المنتدبة تفتقر إلى التكوين التكنولوجي المتخصص في تسيير المشاريع التنموية وإدارة الموارد المحلية، زد عن ذلك غياب الكفاءات التقنية المتخصصة ولا تزال تحتاج إلى مهندسين وخبراء في مجالات عدّة(التخطيط العمراني- الإقتصاد المحلي- الحوكمة الرقمية)، كما تعاني هذه الولايات المنتدبة إلى هجرة الأدمغة المحلية نحو ولايات الشمال بسبب عوامل قلة الفرص. كما نلاحظ ضعف البنية التحتية والتكنولوجية بسبب نقص المرافق الأساسية في المجال ، وتأخر رقمنة الإدارة، كون جل بلديات الولايات المنتدبة المستحدثة لا تزال تعتمد على إجراءات تقليدية، وضعف وسائل الإتصالات الحديثة وضعف التغطية بالأنترنيت[2].

المطلب الثالث: العراقيل البيئية والطبيعية والجغرافية وأثرهم على التنمية المحلية

تشكل التنمية المحلية إحدى الركائز لتحقيق التوازن الإقليمي وتعزيز العدالة الإجتماعية خصوصا في الولايات المنتدبة التّي أنشئت ضمن سياسة تعزيز اللامركزية، غير أنّ هذه الولايات تواجه جملة من التحديات كما سبق ذكره، لاسيما منها كذلك تلك المرتبطة بالعوامل البيئية والطبيعية والجغرافية والتّي نحللها ضمن العناصر التالية:

الفرع الأوّل: العراقيل البيئية وأثرها على تحقيق التنميّة المحليّة.

[1] حسين عمر، مرجع سابق، الصفحة.67.

[2] شوقي جباري، مرجع سابق، الصفحة،18.

يقصد بالعراقيل البيئية جملة العوامل المتعلقة بالتلوث، التغيرات المناخية، نقص الموارد الطبيعية، والتّي بدورها تشكل تثبيط في تنفيذ المشاريع التنموية ويمكن تصنيفها وذكرها كما يلي:

أولا) التلوث البيئي: فالحديث عن التلوث البيئي سببه تلك المخلفات الصناعية والزراعية والمنزلية المساهمة في تلويث الهواء والتربة والمياه، وهذا راجع لضعف عمليات الرسكلة والردم، ممّا يؤثر بالسلب على الصحة العامة للساكنة المحلية، وإستدامة النشاط الاقتصادي، ويؤثر التلوث الهوائي الناتج عن الإنبعاثات الصناعية وحركة النقل على جودة الحياة، خصوصا في الولايات التّي تشهد نشاطا صناعيا متزايدا على سبيل المثال(المغيير- تقرت- تيميمون) ذات النشاط الطاقوي، زيادة عن ذلك معظم الولايات المنتدبةبها ضعف أنظمة الصرف الصحي والتخلص الغير مستدام من النفايات والذّي يؤدي إلى إنتشار المكبات العشوائية، ممّا يزيد من التحديات البيئية بفعل إعتماد جل الولايات المنتدبة ولطبيعة المنطقة على وسائل تقليدية في المجال[1].

ثانيا) التصحر وتدهور الأراضي: فنلاحظ أنّ جل الولايات المنتدبة تعاني من ظاهرة التصحر الناتج عن الجفاف، الإستغلال الغير رشيد للأراضي، وظاهرة الرعي الجائر العشوائي، ضف إلى ذلك فإنّ الزحف الرملي وتآكل التربة يؤدي إلى فقدان الأراضي الصالحة للزراعة، ممّا يهدد الأمن الغذائي، ويؤثر على الإستقرار السكاني[2]،

ثالثا) ندرة الموارد المائية: يعد نقص الموارد المائية من أبرز العراقيل البيئية، حيث تواجه العديد من الولايات المنتدبة شحا في المياه الجوفية والسطحية، ممّا يحدّ من التنمية الزراعية والصناعية، على سبيل المثال(ولاية تقرت- عين صالح)، كما أنّسوء إدارة الموارد المائية والتغيرات المناخية يؤدي إلى تفاقم مشكلة العجز المائي كما حدث في ولاية عين صالح، ممّا يستدعي تبني سياسات أكثر كفاءة في التسيير المائي.

الفرع الثاني: العراقيل الطبيعية وأثرها على تحقيق التنميّة المحليّة.

تشمل العراقيل الطبيعة كل من الظروف المناخية القاسية، الظواهر الطبيعية الصعبة، والعوامل الطبوغرافية المؤثرة بشكل كبير على التنمية المحلية ونحللها على الشكل التالي:

---

[1] سهام بلقرمي، التجربة الجزائرية في حماية البيئة،مجلة العلوم الإنسانية، السنة4، العدد29، يوليو2006م.

[2] أحمد ملحة، مكافحة التصحر" تجربة الجزائر"، أدرار، ماي2001م، الصفحة،2.

أولا) التغيرات المناخية: لها دور أساسي في تعقيد مسار التنمية المحلية، إذ يؤدي إرتفاع درجات الحرارة إلى زيادة معدلات التبخر، ونقص الموارد المائية والسبب الرئيسي في ذلك ظاهرة الإحتباس الحراري، كما يؤثر عدم إنتظام التساقطات المطرية سلبا على الإنتاج الزراعي[1]، ممّا يشكل تهديدا حقيقيا للأمن الغذائي في العديد من المناطق التّي تنتمي للولايات المنتدبة .

ثانيا) الكوارث الطبيعية: تعرضت بعض الولايات المنتدبة في السنوات الأخيرة إلى فياضانات متكررة وبفعل بنيتها التحتية الضعيفة، قد تسببت في خسائر بشرية ومادية كبيرة ، وتدمير كل ما تمّ إنجازه ، ممّا يؤثر بشكل كبير على ميزانيات التجهيز، وبالتالي يعيق التنمية أو يثبطها، كما أنّ طبيعة مناطق الولايات المنتدبة تجعلها مناطق قابلة لإنجرافات التربة، وبالتالي يعتبر ذلك تهديد للمناطق المميزة بطبيعة جيولوجية هشة وغير مستقرة، الأمر الذّي يستدعي وضع إستراتيجيات للحد من المخاطر البيئية وبالتالي زيادة التكلفة في الإنجازات وهذا الأمر يؤثر بشكل أو بآخر على التنمية المحلية.

الفرع الثالث: العراقيل الجغرافية وأثرها على تحقيق التنميّة المحليّة.

تمثل العوامل الجغرافية أحد المحددات والمسببات الأساسية لنجاح أو فشل المشاريع التنموية في الولايات المنتدبة، حيث تؤثر على إمكانية الوصول إلى الأسواق، توفير الخدمات الأساسية، وجذب الإستثمارات، ونذكرها ونعددها في ما يلي:

أولا) التباعد الجغرافي وضعف الربط بالمراكز الإقتصادية: نشهد أنّ جل المناطق أو البلديات التابعة للولايات المنتدبة المستحدثة من الولايات الأم تعاني من عزلة جغرافية، وهذا نتيجة بعدها عن المراكز الحضرية الكبرى والحيوية، ذلك الأمر سبب ويؤثر على القدرة التنافسية لمشاريعها التنموية،

ثانيا) ضعف شبكة الطرق والمواصلات: يعد العصب أو الشريان الاقتصادي حيث يشكل صعوبة تنقل الأفراد والبضائع ويحد ذلك من فرص الإستثمار ويدفع ببعض الساكنة المحلية بهذه الولايات إلى الهجرة نحو المدن الكبرى للبحث عن حياة كريمة، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ ضعف في شبكات النقل والمواصلات فأغلب الولايات المنتدبة إن لم نقل كلها تعدّ البنية التحتية فيها وبالخصوص في مجالي

[1] مناخ متغير للتنمية، ترجمة مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع عن، مجلة التمويل والتنمية، مصر، العدد4، ديسمبر2009م، الصفحة.الصفحة، 11،10.

النقل والموصلات ضعيفة وتكاد تكون منعدمة، كون أنّها مازالت تعاني من نقص فادح في الطرق الحديثة والمزدوجة، والموانئ الجافة، ممّا أثر ويؤثر على حركة التجارة والإستثمار.

ثالثا) تفاوت التوزيع السكاني بين المناطق: نشاهد أنّ بعض الولايات المنتدبة تعاني من كثافة سكانية منخفضة جدا، ممّا يجعل الإستثمار بها قليل جدا وأقل جاذبية، عكس مناطق أخرى ذات كثافة ممّا يزيد من الضغط على الموارد والبنية التحتية.

المطلب الرابع: العراقيل السياسية والمؤسسية وأثرهم على التنمية المحلية

تعددت العراقيل السياسية والمؤسسية التّي تعيق تحقيق تنمية محلية منشودة بالولايات المنتدبة المستحدثة في إطار ما يعرف بتوزيع لامركزي جديد، وعليه يمكن تحديدها أولا عراقيل سياسية، ثمّ عراقيل مؤسسية تحول بين الولايات المنتدبة وتحقيق التنمية المحلية، ومن أهم العراقيل المذكورة نجد:

الفرع الأول: العراقيل السياسية

تتمثل جملة العراقيل السياسية التّي تعيق تحقيق تنمية محلية فيما يلي:

أولا) محدودية اللامركزية السياسية وضعف الإستقلالية المحلية: إذ تعتبر اللامركزية الإدارية والسياسية بمثابة الآليات الأساسية التّي تسهم في تعزيز التنمية، غير أنّ تجربة وسياسة الجزائر في الميدان بإستحداثها لولايات منتدبة في الجنوب الكبير، ومؤخرا في الشمال والشرق لم تواكب وتساير هذه التوجهات بشكل فعال وكامل وقد تحددت هذه الفعالية التنشيطية لنظام اللامركزية بتبعية الولايات المنتدبة للسلطة المركزية[1]، ممّا يحد من إستقلالية القرار المحلي، وبذلك يخلق تقييد في صلاحيات الولاة المنتدبين، كون أنّ تعينهم بقرارات مركزية يجعلهم في وضع إداري غير مستقل، وتكون أغلب قراراتهم خاضعة لموافقة الولاة الرئيسين أو الحكومة المركزية، كما يتشكل غياب التفويض الحقيقي للسلطات المحلية، وبذلك تظل السلطات التنفيذية المركزية المتحكم الرئيسي في الموارد المالية والقرارات الكبرى، ممّا يفرغ اللامركزية من محتواها الحقيقي[2].

ثانيا) غياب رؤية سياسية واضحة للتنمية المحلية: يتمثل في عدم وجود إستراتيجية تنموية محلية، إذ تعتمد التنمية المحلية على التخطيط طويل المدى، غير أنّ الولايات المنتدبة تفتقر لهذا المنظور الشامل

---

[1] بن علي زهيرة، واقع التنمية المحلية والحكم الراشد في الجزائر بين المقومات والمعوقات، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جم مصطفى أسطنبولي(معسكر)، العدد19، جانفي 2016م.

[2] زبيحة زيدان، جبهة التحرير الوطني" جذور الأزمة"، دار الهدى، عين مليلة، ط1، 2009م، الصفحة، 160.

والبعيد، كما أنّ عملية التخطيط التنموي الأحادي الجانب الذّي تعتمده الولايات المنتدبة بإعتبارها ولايات فتية غالبا ما تنبثق عنه سياسات تنموية دون إشراك الفاعلين المحليين نظرا لإفتقارهم لعامل الخبرة، الأمر الذّي يولد فجوة بين المشاريع المقررة والإحتياجات الحقيقية للساكنة المحلية[1].

ثالثا) التأثيرات السياسية المركزية وضعف الحوكمة المحلية: تتمثل هذه في إستمرار هيمنة التوجهات السياسية المركزية، حيث ينظر إلى الولايات المنتدبة كإمتداد رحمي للإدارة المركزية، بدلا من كونها وحدات مستقلة قادرة على إدارة شؤونها، إضافة إلى ضعف المجالس المحلية المنتخبة، كون أنّ وجودها من عدمه لا يؤثر وليس له دور في عملية صنع القرارنظير هيمنة الإدارة المركزية.

رابعا) ضعف آليات المساءلة والمشاركة المجتمعية: ممثلة في غياب أدوات رقابية فعالة على أداء الولايات المنتدبة، ممّا جعل إمكانية محاسبة المسؤولين المحليين محدودة، وضعف دور المجتمع المدني في عملية المساهمة في التنمية المحلية، بسبب غياب بيئة سياسية مشجعة وإفتقار الجمعيات إلى الموارد والإعتراف القانوني الفعّال، وغياب الشفافية في إتخاذ القرارات التنموية، كون أنّ جلها يتخذ إجراءات إدارية بيروقراطية دون إشراك الفاعلين الحقيقين[2]،

الفرع الثاني: العراقيل المؤسسية

تتمثل العراقيل المؤسسية لتحقيق تنمية محلية في ما يلي:

أولا) الإطار القانوني غير المتكامل وتداخل الصلاحيات:ببساطة تحليلية نستطيع القول أنّ الإطار القانوني والتنظيمي يعد من الركائز الأساسية لنجاح أي سياسة تنموية[3]، غير أنّه في الولايات المنتدبة نجدها تعاني من جملة من الإشكاليات القانونية التّي يمكن تحديدها في غياب قانون واضح يحدد صلاحيات الولايات المنتدبة التّي أنشات أو أستحدثت في سنة 2015 بمعنى الولايات المتندبة في الجنوب الكبير، كونها إفتقرت لقانون شامل يحدد بدقة مهامها وإختصاصها إلى غاية سنة 2019م، بعد إعطائها صلاحيات ولاية كاملة، وخلال هذه المرحلة شهدنا تداخل في الصلاحيات بين الولايات المنتدبة والولايات الاصلية، ممّا شكل تضارب في القرارات وإعاقة تنفيذ المشاريع التنموية، كما نلاحظ

---

[1] فتاح كمال، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2012م، الصفحة،89.

[2] إكرام بدر الدين، تطور المؤسسات السياسية" التجربة الديمقراطية في مصر"، القاهرة(مصر)، 1986م، الصفحة،23.

[3] فريجات إسماعيل، مركز المقاطعة الإدارية في التنظيم الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، مجلد 10،العدد18، جامعة قاصدي مرباح بورقلة،2018م، الصفحة،240.

غياب آليات قانونية تحدد كيفية التنسيق بين مختلف الهيئات المحلية والمركزية، ممّا يؤدي إلى ضعف في الأداء الإداري والمؤسسي.

ثانيا) نقص التمويل والإعتماد على الميزانية المركزية: يتمثل في التبعية المالية المركزية نضير عدم وجود آليات مالية مستقلة، وضعف تحصيل الموارد الجبائية، بسبب عدم وجود نظام جبائي فعال يمكنها من الإستفادة من الجباية المحلية، والتأخرات في تحويلات الميزانية المالية من الحكومة المركزية، التّي تؤدي إلى تأخر تنفيذ المشاريع التنموية في أجالها المحددة[1].

ثالثا) ضعف القدرات الإدارية ونقص التأهيل البشري: يتمثل في غياب الكفاءات الإدارية المتخصصة في التنمية المحلية، وغياب برامج تكوين مستدامة للموظفين المحليين، وإرتفاع مستوى البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية[2].

رابعا) ضعف التنسيق بين الفاعلين المحليين: يتمثل ذلك في غياب آليات فعالة للتنسيق بين المؤسسات المحلية والمركزية، والذّي شكل تضارب في القرارات بين مختلف المستويات الإدارية، وضعف التعاون بين الإدارة المحلية والقطاع الخاص، ممّا يحد من فرص الإستثمار المحلي، وأخيرا عدم وجود شراكة حقيقية بين القطاع العام والمجنمع المدني.

المبحث الثاني: الإمكانيات الموجودة في الولايات المنتدبة لتحقيق التنمية المحلية

الولايات المنتدبة تمتلك جملة من الإمكانيات والمقومات التّي تجعل منها مناطق ووحدات لخلق تنمية محلية ناجحة وإنطلاقة حقيقية لرفع الغبن عن الساكنة المحلية ويمكن تحديد هذه الجملة من المقومات والإمكانيات في مايلي:

المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية والإقتصادية

تشمل الإمكانيات الطبيعية والإقتصادية في الموارد الطبيعية بصفة عامة، والهياكل القاعدية والبنية التحتية الاقتصادية والتّي يمكن تحديدها في مايلي:

---

[1] سي فضيل الحاج، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، جامعة عبد الحميد بن باديس(قسنطينة)، العدد9، جانفي2017م.

[2] عزيز محمد الطاهر، آليات تفعيل دور البلدية في التنمية المحلية بالجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح(ورقلة)، 2011م.

الفرع الأول: الإمكانيات الطبيعية

أولا) الموارد الفلاحية: الموارد الفلاحية تعد من أبرز المقومات لتحقيق إنطلاقة فعالة وتنمية محلية حقيقية في الولايات المنتدبة، ونستطيع تحديد ذلك من خلال أمثلة واقعية ومعلومة، فولاية **أولاد جلال**المنتدبةهذه المنطقة لها ميزة فلاحية ذات معيار دولي وبالخصوص إنتاج مادة التمور، وبالخصوص صنف " دقلة نور" ذات الميزة التجارية العالمية والتّي يتّم تصديرها للخارج، وبالتالي فالقطاع الفلاحي بها مصدرا يدر دخلا وعامل رئيسي في خلق الثروة، وفرص العمل، إذ يساهم بشكل كبير في تحسين دخل السكان المحليين، ولاية **تيميون**المنتدبةتتميز وتتمتع هذه المنطقة بخصوبة تربتها الصحراوية[1]، إذ يتّم تطوير مشاريع ري حديثة مثل طريقة السقي بالتنقيط، وهو ما يساهم في زراعة المحاصيل الزراعية مثل القمح- الشعير، والعديد من الخضروات الأمر الذّي يؤدي إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى الواحات المنتشرة في كل من **تيميمون وبني عباس** والتّي تنتج أنواع من التمور عالية الجودة والتّي تصدر إلى الأسواق العالمية، زراعة القمح والشعير **بعين صالح** والتّي أصبحت قطبا فلاحيا بإمتياز، وأخيرا مشروع الشراكة الإيطالي الجزائري **بتيميمون** لزراعة القمح بقيمة 400 مليون دولار وهو مشروع فلاحي بإمتياز[2]، إلى جانب الإمكانيات الفلاحية التّي تزخر بها ولاية **تقرت** خاصة في إنتاج مادة البطيخ الأحمر، ومشاريع البيوت البلاستيكية لزراعة مختلف الخضروات(الطماطم-الفلفل- الخيار) بجودة وميزة عالية، والذّي تصدر كميات كبيرة منها لدول إفريقية وأوروبا، ممّا يشكل دخلا به تحقق تنمية محلية للمنطقة، كما أن جل الولايات المنتدبة تنتشر بها تربية الإبل والمواشي، والتّي تستغل لحومها وحليبها في عمليات تجارية تدر دخلا ماليا يساهم في تنمية محلية بهذه المناطق أو بالأحرى الولايات المنتدبة، كما أنّ مناخ الذّي يسود مجمل الولايات المنتدبة ساهم بقدر كبير في عملية زراعة الفواكه الإستوائية(المانجو- الجوافة) والذّي حقق نتائج ساهمت بقدر من تحقيق تنمية محلية، كما تتوفر إمكانيات فلاحية أخرى تمثلت في إنتاج الأعلاف مثل البرسم والفصفصة والتّي ساهمت في تقليل فاتورة الإستراد ومعها رفع من عمليات التنمية المحلية بهذه المناطق، إضافة إلى إمكانية توافر إنتاج التمور العضوية **بتيميمون** والتّي تصدر لأوروبا بأثمان مرتفعة محققة تنمية محلية بالمنطقة[3].

---

[1] مديرية الإعلام بولاية تيميمون 2025م.

[2] كرومي فاطمة، تيميمون ولاية تتأهب لإقلاع تنموي شامل بفضل مواردها المتعددة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية(أدرار)، 2024م.

[3] بن عبد الفتاح دحمان، إستغلال الفرص الزراعية المتاحة كفيل بتحقيق الأمن الغذائي، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد10، الجزء1، 2007م.

ثانيا) الموارد المنجمية: تعد مناطق مواقع الولايات المنتدبة مناطق غنية وتزخر بالكثير من الموارد المنجمية التّي تعمل على تحقيق وخلق تنمية محلية نذكر منها: ولاية **برج باجي مختار** الحدودية تتوافر على ثروات معدنية هائلة وهامة في خلق الثروة مثل الذهب، وبذلك عمدت الدولة ممنثلة في سياسة حكومتها إلى إنشاء شركة مناجم الجزائر التّي تعمل بالتنسيق مع الهيئات المحلية لهذه الولايات المنتدبة لإستغلال الثروات المعدنية، وبالتالي توفير فرص عمل حقيقية للساكنة المحلية ومعها تحقيق تنمية محلية فولاية **عين قزام** تحتوي على إحتياطات كبيرة من معدن الذهب، والتّي أطلقت مناقصات لإستغلال ذلك من قبل مؤسسات وطنية مثل **إينور، ولاية برج باجي مختار** تشتهر بوجود مناجم الفوسفات والحديد التّي تستخدم في الصناعات التحويلية، ولاية **تيميمون** بها رواسب ملحية تستخدم في الصناعات الكميائية، ولاية **جانت** بها كميات كبيرة من المعدن الغالي اليورانيوم والمعادن النادرة، ممّا يضعها ضمن المناطق الإستراتيجية لتحقيق تنمية محلية، ولاية **بني عباس** تزخر بالرخام، الزنك، الرصاص المستخدم في صناعة البطاريات والسبائك المعدنية وبالتالي تحقيق قفزة صناعية هائلة وبها تحقق التنمية المحلية، ولاية **عين صالح** بها كميات كبيرة من معدن الليثيوم وهو معدن نفيس وسلسلة من سلاسل توريد الطاقة المتجددة النظيفة ويستخدم في الهواتف الذكية ممّا يجعل المنطقة مكان إقتصادي يساهم في التنمية المحلية للولاية المنتدبة، ولاية **تقرت** بها نوع من الرمال السيلسية عالية النقاوة تستخدم في صناعة الزجاج والبصريات والإلكترونيات وبذلك تساهم في تحقيق صناعات رائدة وخاصة تدر وتحقق تنمية محلية، ولاية **بني عباس** كذلك بها مادة الكاؤولين الذّي يستخدم في صناعة الخزف والسيراميك، وبعض الصناعات الدوائية ومستحضرات التجميل ليضعها منطقة في مرحلة القفزة الصناعية لتحقيق تنمية محلية، ولاية **جانت** وتقر تبهما معادن المغنيسيوم، الرصاص، الغرانيت، النيكل والكوبالت والتّي تستخدم لصناعة البطاريات.

ثالثا) الموارد المائية: رغم أنّ الجزائر تعاني من شح المياه في بعض المناطق، ممّا إستوجب على الحكومة ضمن سياستها في مجال توفير المياه للإعتماد على تقنيات تحلية مياه البحر، إلاّ أنّ الولايات المنتدبة ووجود أغلبها في الجنوب الكبير، فنجد أنّ السياسية المائية تعتمد في هذه المناطق بالدرجة الأولى بالإعتماد على مصادر المياه الجوفية، وعليه وبخصوص الموارد المائية فولاية **المغير** تتوافر على عدّة أحواض مائية جوفية تستخدم في الري والشربّ ممّا يجعلها قطب زراعي بإمتياز ، ويسهم بالدرجة الأولى في الإنتاج الزراعي ومعه تحقيق التنمية المحلية بالمنطقة، إلى جانب توفر موارد مائية جوفية كبيرة بولاية **جانت**، ساهمت في الجانب الفلاحي، ومعه تحقيق تنمية محلية بالمنطقة.

الفرع الثاني: الإمكانيات الاقتصادية

تزخر الولايات المنتدبة بهياكل قاعدية وبنية تحتية تتمثل في ما يلي:

أولا) شبكة النقل والمواصلات: تزخر الولايات المنتدبة بشبكة كبيرة من شبكة النقل والمواصلات وتسعى إلى تطويرها لتكون دعامة أساسية لتحقيق تنمية محلية منها(الطريق العابر للصحراء) الذّي يمر عبر الولايتين المنتدبتين **عين قزام** ومرورا **ببرج باجي مختار**، وهو مشروع إستثماري ومحقق لتنمية محلية ووطنية، وهو من المشاريع الهامة والأساسية الذّي يربط الجزائر بدول الساحل الإفريقي ساها ويساهم في تنمية المنطقة، وعزز حركة التجارة والصادرات، وعامل تحفيزي للإستثمار، كما نلاحظ أنّ الولايات المنتدبة مثل **تقرت** تحتوي على شبكة طرق محلية وقامت بتطويرها بشكل يعزز التنقل بين المدن والمناطق الزراعية والصناعية ويسهل سلاسل الإمداد ومعها تنمية محلية[1].

ثانيا) المناطق الصناعية والتجارية: إن إنشاء المناطق وخلق قاعدة صناعية وتجارية من الحلول لتنمية محلية بهذه الولايات المنتدبة، وتساعد في عمليات إستقطاب المستثمرين، وتوفير مناصب عمل وهي في مجملها إمكانيات تزخر بها هذه الولايات، وعلى سبيل المثال فولاية **تقرت**تمّ تطوير منطقة صناعية متخصصة في الصناعات البترولية والتقنيات المرتبطة بها[2]، مما ساعد في تحسين الاقتصاد المحلي ودعم الإستدامة، ولاية **أفلو**بها تطور مناطق صناعية مخصصة بالصناعات التحويلية الغذائية من خلال إستغلال المنتجات الفلاحية المحلية مثل الحبوب والزيوت النباتية، ولاية المنتدبة الأبيض سيدي الشيخ تمّ إكتشاف كميات معتبرة من البترول.

المطلب الثاني: الإمكانيات الديموغرافية والإجتماعية

يمكن دراسة هذا المطلب المتعلق بالمقومات والإمكانيات الديموغرافية والإجتماعية بالتطرق إلى السكان والقوى العاملة، من ناحية التوزع السكاني بالولايات المنتدبة وتأثيره على التنمية المحلية، ورأس المال البشري، أمّا الإمكانيات الاجتماعية، فتتعلق مجملها في الخدمات الاجتماعية المقدمة، والسكن والتجهيزات الأساسية التّي تحقق تنمية محلية.

الفرع الأول:الإمكانيات الديموغرافية:

1 بن الدين أمحمد، جدوى المشروعات الإنشائية في دعم التنمية المستدامة بالولايات المستحدثة ، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، الصفحة، 114، 2024م

2- بن الدين أمحمد، نفس المرجع، الصفحة،138.

الحديث عن الإمكانيات الديموغرافية يقودنا إلى عنصر التوزيع السكاني وتأثيره على التنمية المحلية بالولايات المنتدبة، فقد نجد تفاوت في توزيع السكان بهذه الولايات، إذ تعرف بعضها تحديات في جذب السكان بسبب قلة الفرص الإقتصادية، فنجد مثلا ولاية عين صالح تعاني من كثافة سكانية منخفضة بسبب بعد المسافة عن المراكز الحيوية الكبرى، ومع ذلك تعمد الدولة على تحسين ظروف الحياة والخدمات لتحفيز السكان على الإستقرار بهذه المناطق ، وعلى النقيض من ذلك ولاية تقرت تشهد زيادة سكانية بفضل الإستثمارات الكبرى المحلية منها وزيادة فرص العمل في القطاعات الفلاحية والصناعية ممّا جعلها عامل وإمكانية ومقومات لتحقيق تنمية محلية بالمنطقة[1]، زيادة عن ذلك فإنّ رأس المال البشري أضحى عاملا وإمكانية ومقوما هاما بالخصوص المؤهل منه بالولايات المنتدبة لخلق تنمية محلية ، ونجد أنّ هذه الولايات تزخر على رأس مال بشري مؤهل من أبناء المنطقة والمكونين خارج أقاليمهم الأصلية ، ورجوعهم لمناطق وموطنهم الأصلي أصبح مقوما لخلق تنمية محلية أو المشاركة في تحقيق تنمية محلية بهذه الولايات المنتدبة المستحدثة، بالإضافة إلى ذلك يوجد عاملا آخر يساهم في التنمية المحلية بالولايات المنتدبة يخص السكان يتمثل في التركيب العمري للسكان، فنجد أنه وجود نسبة عالية من فئة الشباب يعكس أهمية التركيز على التربية والتعليم، وخلق برامج التدريب المهني .

الفرع الثاني:الإمكانيات الإجتماعية:

تتمثل الإمكانيات أو المقومات الاجتماعية في جملة من الخدمات الاجتماعية التّي تساهم في بناء وتحقيق تنمية محلية بهذه الولايات المنتدبة ونخص بالذكر في مجال الصحة والتعليم، حيث أنّه تمّ بناء مستشفى جهوي لفائدة ولاية برج باجي مختار لتحسين الخدمات الصحية والقضاء بذلك على التوجه للعاصمة أو الولايات الداخلية ، وهو في حد ذاته تحدي وتوفر إمكانية العلاج لفائدة الساكنة المحلية أو المنطقة كاملة، بناء معاهد بولاية المغير لتساهم في رفع مستوى التعليم ، وتوفير فرصا لتكوين الكوادر وتأهيلهم للعمل في مختلف القطاعات، أمّا في مجال السكن والتجهيزات الأساسية فإنّ هذه الولايات المنتدبة وفي إطار تحقيق تنمية محلية تمّ إستغلال الإمكانيات ومنها الوعاء العقاري الشاسع في تحسين ظروف السكن لخلق إستدامة تنمية محلية، إذ تمّ تطوير الحضيرة السكنية بهذه الولايات ، فقد تمّ تطوير مشاريع سكنية بولاية المغير وتيميمون وعين صالح لإستعاب السكان الجدد وتوفير بيئة مستقرة، أما في

[1] بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سابق، الصفحة،.115.

مجال الخدمات الحيوية فمثلا نجد أنه تمّ تعزيز ولاية المغير بشبكة كهرباء عالية التوتر والشدة، و تحسين شبكات المياه بمجموعة من الولايات المنتدبة لتحسين جودة الحياة.

المطلب الثالث: الإمكانيات البيئية

تعد البيئة أحد المحاور الهامة لتحقيق التنمية المحلية، إذ يساهم التنوع البيئي في خلق وتوفير فرص إستثمارية وتنموية في الولايات المنتدبة، وتتشكل هذه المقومات والإمكانيات البيئية في الشكل التالي:

الفرع الأول: عوامل مناخية وتنوع إيكولوجي

أولا) المناخ المشمس وإمكانيات الطاقة المتجددة:تتميز كل الولايات المنتدبة والمستحدثة بالجنوب الكبير بمناخ مشمس ممّا يجعلها مصدرا لتوفير الطاقة الشمسية، والتّي تعد بديلا نظيفا ومثاليا عن الطاقة التقليدية، وبالتالي تساهم في تقليل التكاليف وخلق إستدامة بيئية، على سبيل المثال مشروع الطاقة الكبير بولاية تقرت بقدرة 15 ميغاوات، ومشروع آخر بولاية عين قزام.

ثانيا) التنوع البيولوجي والغطاء النباتي: إنّ الولايات المنتدبة في الجنوب الكبير أغلبها إن لم نقل كلها لها خاصية وميزة تتمثل في مناخها الصحراوي الجاف والشبه الجاف المناسب لنوع من الغطاء النباتي المعين، وهذه إمكانية كبيرة تميز الولايات المستحدثة وعنصرا هام في تحقيق تنمية محلية، ونجد غطاء نباتي لأشجار النخيل والطلح الصحراوي والأعشاب الطبية والعطرية، والتّي يمكن إستغلالها في تطوير الصناعات الصيدلانية، ومستحضرات التجميل، وتحقيق السياحة البيئية، وعلى سبيل المثال في منطقة بني عباس تمّ تطوير زراعة بعض النباتات العطرية كالعرعار والشيح اللذّان يدخلان في صناعة بعض الأدوية الطبيعية، في ولاية تيميمون تشتهر السياحة البيئية، كذلك الأمر في ولاية جانت، كما هو الحال كذلك في ولاية عين صالح ومناطق الطاسيلي .....إلخ.

الفرع الثاني: حماية التنوع البيئي والمحميات الطبيعية

تمتاز وتمتلك الولايات المنتدبة مجالا كبيرا لحماية التنوع البيئي والمحميات الطبيعية كونها لها مناطق ذات أهمية بالغة مثل توفرها على حدائق وطنية ومحميات طبيعية يمكن أن تساهم في السياحة البيئية والتنمية المحلية ، وبذلك تحقق تنمية مستدامة، كما تساهم في إستقطاب السياح من مختلف دول العالم مثل المحميات الطبيعية بولاية جانت، وتيميمون، وبني عباس، كما تمتلك الولايات المنتدبة مواقع طبيعية فريدة يمكن إستغلالها في ما يعرف بالسياحة الإيكولوجية التّي تعمد على الحفاظ على الموارد الطبيعية مع تحقيق عوائد إقتصادية للسكان المحليين، و تمتلك الولايات المنتدبة إمكانية أخرى تعمل على حماية البيئة

يتمثل في إنتشار ما يعرف بالفنادق البيئية مثل ما هو الحال في ولاية بني عباس تمّ إنشاء نزل بناءه من الطوب وإستعمال الطاقة الشمسية للحفاظ على الطابع الصحراوي التقليدي وتقليل التأثيرات البيئية[1].

المطلب الرابع:الإمكانيات التكنولوجية

تعد التكنولوجيا عاملا مهم في تحريك دواليب التنمية المحلية في الولايات المنتدبة، حيث تساهم في تحسين الأداء الاقتصادي، وتعزيز الخدمات العمومية، وخلق بيئة إستثمارية، والإمكانيات التكنولوجية تنوعت إلى جملة من العناصر من تحول رقمي، تطوير البنية التحتية الرقمية، إبتكار تكنولوجي، الإعتماد على الذكاء الإصطناعي

الفرع الأول: البنية التحتية الرقمية وتكنولوجيا المعلومات

تعتبر شبكة الأنترنيت العالية التدفق والسرعة عاملا في تحقيق التنمية المحلية من خلال عمليات تحسين الخدمات الإدارية، ودعم التجارة الإلكترونية وتطوير المشاريع، والولايات المنتدبة الفتية تعد حقلا مفتوحا يوفر إمكانيات هائلة لتحقيق الغرض، وعلى سبيل المثال فولاية تقرت تمّ إنشاء وتوسيع شبكة الألياف البصرية لتحسين التدفق، كما هو الحال بولاية عين قزام أين تمّ إنشاء وتغطية كل المناطق بشبكة الهاتف النقال والألياف البصرية.

الفرع الثاني: إنشاء المدن الذكية ورقمنة الخدمات العمومية

مع التطور الحاصل في العالم كانت تجربة الجزائر رائدة لإدخال تقنية المدن الذكية المعروفة ضمن تقنية أنترنيت الأشياء، والمتمثلة في إدارة المرور، الإنارة الذكية، ومعالجة النفايات، ونظرا لخصوصيات هذه المناطق كانت التجربة من ولاية المنيعة أين تمّ العمل على مشروع إدخال الإنارة الذكية في كل الشوارع، ممّا ساهم في تقليل من إستهلاك الطاقة وتحسين السلامة، وهذا لم يكن لولا توفرها على مساحة شاسعة ووجود طاقة شمسية هائلة طول السنة، أمّا في مجال رقمنة الخدمات العمومية فإنّ طبيعة المجتمع ونوعية الخدمات القليلة بالمقارنة مع ولايات الشمال ساهمت بشكل كبير في خلق رقمنة جميع الخدمات العمومية وبالتالي عاملا مهما في تحقيق التنمية المحلية، فمثلا في ولاية تقرت تمّ رقمنة جميع الخدمات العمومية، هو نفس الحال في في ولايتي إليزي وعين صالح أين تمّ رقمنة جميع الخدمات العمومية أين أصبح السكان المحلين لا يعانون من ظروف التنقل إلى حد الإدارات لقضاء شؤونهم الإدارية.

[1] سعدون مراد، التنمية والتنمية المستدامة في الصحراء الجزائرية، أطروحة دكتورة، جامعة وهران، 2024 م.

وختاما لهذا الفصل تم تشخيص واقع التنمية في هذه الولايات المنتدبة ،من خلال تحليل أبرز ا لمقومات التي يمكن أن تشكل ركيزة للنهوض التنموي، وكذلك رصد المعوقات البنيوية والمؤسستية التّي تحول دون تجسيد الأهداف التنموية المرجوة، وقد تمّ التركيز على جوانب متعددة، منها الإقتصادية والإجتماعية والمؤسساتية، من خلال دراسة تطبيقية لبعض الولايات المنتدبة وبالخصوص "ولاية تيميمون".

تتمثل أبرز مقومات التنمية المحلية في هذه الوحدات الإدارية في توفر الموارد الطبيعية، كالطاقات المتجددة والأراضي الزراعية،إضافة للبنى التحتية القاعدية والدعم المركزي من الدولة عبر البرامج القطاعية كما تشكل الإرادة السياسية نحو ترقية هذه المناطق، ووجود رأس مال بشري متعلم عناصر داعمة للتنمية.

في المقابل، تواجه التنمية المحلية في الولايات المنتدبة عدّة معوقات، أبرزها ضعف التنسيق المؤسساتي، ومحدودية الصلاحيات المالية والإدارية الممنوحة لها بصفة عامة،إضافة إلى غياب الرؤية التشاركية وضعف إشراك الفاعلين المحليين، وعلى رأسهم المجتمع المدني والقطاع الخاص، كما تبرز مشكلة المركزية كأحد العراقيل التّي تقيد المبادرة المحلية.

الفصل التطبيقي:

دراسة حالة ولاية

تيميمون

تعتبر التنمية المحلية خيارا إستراتيجيا لتجاوز التفاوتات الجهوية وتحقيق العدالة في تقسيم الثروات لاسيما في المناطق الصحراوية ذات الخصوصيات البيئية والإقتصادية الخاصة، وفي هذا الإطار شكلت تجربة الولايات المنتدبة وعلى رأسها ولاية تيميمون محطة أساسية في مسار تعزيز الحكم المحلي وتقريب الإدارة من المواطن، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 15-140.

تيميمون ولاية تقع في قلب الصحراء الجزائرية، وهي تتمتع بمؤهلات طبيعة وبشرية متنوعة، إذ تزخر بثروات سياحية متميزة من خلال قصورها العتيقة، وواحاتها الخلابة، فضلا عن توفرها على موارد مائية جوفية معتبرة، تشكل قاعدة أساسية للنشاط الفلاحي التقليدي، خاصة زراعة النخيل، كما تحوز المنطقة على تراث ثقافي مادي ولامادي غني، يؤهلها لتكون قطبا سياحيا وثقافيا متميزا على المستويين الوطني والدولي، إضافة إلى ذلك تتمتع تيميمون بموقع إستراتيجي يمكن أن يجعلها حلقة وصل بين مختلف ولايات الجنوب الغربي.

رغم هذه الإمكانيات الواعدة إلاّ أنّ التنمية المحلية في تيميمون ما تزال تواجه جملة من العراقيل التّي حدّت من إستثمار هذه المؤهلات، ومن بين أبرز هذه التحديات يمكن الإشارة إلى ضعف البنية التحتية الأساسية(الطرقات- شبكة المياه والكهرباء)، النقص الحاد في المرافق الصحية والتعليمية، ومحدودية الإستثمارات الاقتصادية، إلى جانب تعقيدات إدارية.

وبناءا على ذلك نسعى من خلال هذا الفصل إلى تقديم قراءة تحليلية شاملة للإمكانيات التنمية المحلية في تيميمون، وتشخيص العراقيل التّي تعيق إستغلالها بالشكل الأمثل.

المبحث الأول: الخصائص العامة لولاية تيميمون

تعد ولاية تيميمون واحدة من الولايات الفتية المستحدثة في الجزائر، حيث إكتسبت مكانتها كولاية كاملة الصلاحيات بموجب التقسيم الإداري الجديد في سنة 2019م، بعد أن كانت سابقا ولاية منتدبة تابعة لولاية أدرار، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى دراسة لمحة تاريخية وأصل التسمية لولاية تيميمون والموقع الجغرافي لها ، ثمّ نتحدث عن جميع الإمكانيات المتوفرة بالولاية لتحقيق التنمية المحلية بها سواء كانت إقتصادية، طبيعية، تكنولوجية، سياحية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية وأصل التسمية –الموقع الجغرافي والتنظيم الإداري

في هذا المقام نتحدث عن لمحة تاريخية عن مدينة تيميمون العريقة في قلب الصحراء أو كما تسمى الجوهرة الحمراء، ثمّ نلقي خلاصة عن أصل التسمية التّي جاءت منها كلمة تيميمون، وأخيرا نعالج ونذكر الموقع الجغرافي المتميز لولاية تيميمون.

الفرع الأول: لمحة تاريخية وأصل التسمية

أولا) لمحة تاريخية:

عرفت تيميمون تاريخيا بإسم **قورارة** وبهذا الإسم التاريخي الذي يعتبرها واحدة من أهم الواحات التارخية وذكرت في مصادر عديدة من أزمنة مختلفة من خلال كتابات المؤرخين والرحالة[1]، كان لتيميمون(الواحة الحمراء) دور محوري هام كمرفأ حضاري ومركز تجاري ومقصد لطلبة العلم والعلماء والأولياء[2].

ثانيا) أصل التسمية:

عرفت المنطقة بقورارة وهي تسمية تطلق على المنطقة الواقعة في المجال الجغرافي بين تبلكوزة كأقصى نقطة من الشمال الشرقي، إلى أقصى نقطة غربا بقصر باحمو من منطقة طلمين، ونحو أوفران جنوبا على الحدود مع واحات تسابيت التّي تشكل حدود منطقة توات، وفي المصادر التاريخية المشهورة كتاريخ إبن خلدون، وإبن بطوطة، وغيرهم[3]، وردت بتسميات مختلفة منها تيكورارين، وجرارة، وتيجورارين، أمّا كلمة تيميمون بالمسمى الزناتي كلمة مركبة من تين– ميمون، ونعني بها ملك ميمون[4]، الذّي عرف تاريخيا بأنّه أحد أثرياء المنطقة قدم إليها من تلمسان، وله قبر إلى اليوم في قلب المدينة في مقبرة سيدي بوجمعة[5].

عرفت تيميمون نهضة علمية خلال ثلاثة قرون من القرن 16 إلى القرن18 الميلادين، وهي تحصي العشرات من مكتبات المخطوط بكل من تيميمون، أولاد سعيد، تينركوك، وشروين، أقروت، بلاد المطارفة، وبداية وبالضبط في سنة 1903م إحتلت مدينة تيميمون أوالواحة الحمراء من طرف

---

[1] **الشيخ مولاي التوهامي بن سيدي محمد غيتاوي**، الفتح الميمون في تاريخ قورارة وعلماء تيميمون، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2013م.

[2] **بشير طلحة**، منطقة قورارة بين الثبات والتحول، دراسات سوسيوانثروبولوجية عن منطقة تيميمون، الحركة العلمية والفكرية بإقليم قورارة بتيميمون، مقال منشور، 2017م.

[3] مدينة تيميمون الجزائرية، الواحة الحمراء الساحرة في قلب الصحراء، مقال منشور على وكالة الأنباء الكويتية(كونا)، 2017م.

[4] **محمد السعيد قاصري**، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر(1830-1962م)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

[5] – **سبقاق ليلى حياة**، الجوهرة الحمراء– تيميمون عمق الصحراء بسحر تراث ثقافة وتاريخ، رسالة ماجستير،جم عبد الحميد بن باديس(مستغانم)، 2020م.

الإستدمار الفرنسي[1]، بعد معارك ضارية في كل من منطقة طالمين والمطارفة، ولم يستطيع العدو الولوج حتّى تمّ الإستعانة بقوات من المنيعة.

الفرع الثاني: الموقع الجغرافي والتنظيم الإداري والمعطيات الديموغرافية

أولا) الموقع الجغرافي والتنظيم الإداري

تعد ولاية تيميمون الواقعة في الجنوب الغربي للجزائر، وهي جزء من منطقة الساورة ضمن الصحراء الكبرى، يحدها من الشمال ولاية البيض، وشرقا ولايتا عين صالح والمنيعة، وجنوبا ولاية أدرار، وغربا ولاية بني عباس، تتربع على مساحة قدرها ب**65838**كم مربع[2].

ثانيا) المعطيات الديمغرافية:

أمّا من ناحية التنظيم الإداري فإن ولاية تيميمون تضم أربعة (04) دوائر،وعشرة(10) بلديات وهي على الشكل التالي: دائرة تيميمون(تيميمون- أولاد سعيد)، دائرة تينركوك(تينركوك- قصر قدور) دائرة أوقروت(أوقروت- دلدول-المطارفة)، دائرة شروين(شروين- أولاد عيسى- طلمين)، يبلغ عدد سكان ولاية تيميمون173487 نسمة موزعين على مناطق مبعثرة(19692 نسمة)، مناطق فرعية(88996 نسمة)، مناطق رئيسية(64799 نسمة)، وتقدر الكثافة السكانية 2.64 نسمة في كم مربع.

المطلب الثاني: الإمكانيات الإقتصادية والموارد الطبيعية

تمتاز ولاية تيميمون وتزخر بمناخ صحراوي له ميزة بارد جاف في الشتاء، وفي الصيف حار جاف، لها طبيعة خلابة وواحات نخيل، وقصور قديمة بمفهوم محلي عبارة عن تجمعات سكانية مبنية بالطوب الأحمر المحلي(الواحة الحمراء) تحيطه حقول وبساتين، ومن بين الإمكانيات الطبيعية نجد في جانب الهيدروغرافيا تتموقع بلدية تيميمون ضمن حوض مائي ذو مساحة572714.90 هكتار بجوار حوض آخر بمساحة 322289.50 هكتار، وهي طاقة مائية تساعد على التنوع في الغطاء النباتي والذّي يتربع على مساحة قدرها21486.81 هكتار، ويمكن الحديث عن الإمكانيات الاقتصادية والطبيعية بالشكل التالي:

[1] مجموعة من الباحثين يتقدمهم(**الأستاذ مولاي عبد الله**)، الجوهرة الحمراء... تيميمون عمق الصحراء بسحر تراث ثقافة وتاريخ، الجزائر، 2015م.

[2] المصلحة الإدارية بولاية تيميمون.

الفرع الأول: الموارد الطاقوية والمعدنية والمائية

أولا) الموارد الطاقوية:

أ- حقول الغاز الطبيعي: تحتوي ولاية تيميمون على أربعة مجمعات غازية رئيسية ممّا يجعلها إحدى المناطق الواعدة في إنتاج الطاقة، ومن أبرز المشاريع في هذا المجال: (مشروع تطوير حقول الغاز بتيميمون الذّي تديره شركة سوناطراك بالشراكة مع شركات دولية، حيث تمّ إفتتاحه رسميا سنة 2018 بطاقة إنتاجية تقدر ب 4.6 مليار متر مكعب سنويا، مشروع الربط بشبكة الأنابيب الوطنية، الذّي يهدف إلى نقل الغاز المنتج إلى مراكز الإستهلاك الوطنية، ممّا يعزز الأمن الطاقوي الجزائري[1]، بها مشروع حقل غازي بمنطقة أوقروت جنوب الولاية بطاقة إنتاجية 5 ملايين متر مكعب يوميا، وحقل حاسي باحمو بقدرة إنتاجية تقدر ب4.5 مليون متر مكعب يوميا.

ب_الطاقة الشمسية: تعد ولاية تيميمون من أغنى المناطق الجزائرية بالإشعاع الشمسي، ممّا يتيح لها إمكانية إستغلال الطاقات المتجددة ومن أمثلة حول ذلك: محطة الطاقة الشمسية بقصر الواجدة، الذّي تمّ تشغيلها بقدرة 9 ميغاواط، وهي جزءمن إستراتيجية الدولة في تعزيز الطاقات المتجددة وتقليل الإعتماد على الوقود الأحفوري.

ثانيا) الموارد المعدنية: تمتلك ولاية تيميمون إمكانيات معدنية تجعل منها موقع هام للتنمية المحلية وهي غير مسستغلة تماما نذكر منها: رواسب الفوسفات، حيث تشير الدراسات الجيولوجية إلى وجود مخزون إحتياطي من هذا المعدن وهو بكميات كبيرة ويستعمل في صناعة الأسمدة الزراعية إلى جانب الرمال السيليسية، حيث تتواجد بكميات كبيرة في إقليم الولاية وهي تستعمل في صناعة الزجاج والسيراميك، والإلكترونيات، ممّا تعمل على أن تكون قطبا إستثماريا هام، ضف إلى ذلك الأملاح المعدنية إذ هناك سبخات طبيعية تحتوي على كميات من الأملاح، والتّي تستعمل في الصناعات الكميائية والغذائية[2].

ثالثا) الموارد المائية: الماء هو عنصر الحياة، لذا فإنّه لا تنمية محلية بدون هذا المورد الحيوي وعليه فإنّه ونظرا لطبيعة المنطقة ومناخها الجاف، غير أنّ ولاية تيميمون تزخر بهذا المورد الحيوي ممثلا في المياه

[1] مشاريع طاقوية في تيميمون، " تيميمون: مقومات تنموية واعدة تسمح بتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود، وكالة الأنباء الجزائرية، 2022م.

[2] **كرومي فاطمة الزهرة**، الدور المتوقع لإعتماد دراسات جدوى المشروعات الإنشائية العمومية في دعم التنمية المستدامة بالولايات المستحدثة في الجنوب الجزائري- ولاية تيميمون أنموذجا، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد8،العدد2، 2004، الصفحة،114.

الجوفية، إذ تعتمد ولاية تيميمون على المياه الجوفية العميقة التّي تتواجد في الأحواض المائية الصحراوية مثل الحوض الهيدروغرافي للساورة، كما يتّم إستخراج الماء عبر نظام الفقارات التقليدي والمعروف بإستخدام قنوات تحت الأرض لنقل المياه من المناطق المرتفعة للواحات، إلى جانب توفرها على السدود الجوفية والمشاريع الحديثة[1].

الفرع الثاني:التنوع البيئي والحيواني

تزخر ولاية تيميمون أو الواحة الحمراء بإمكانيات للتنوع البيئي والحيواني يساهمان في تحقيق تنمية محلية بالمنطقة، حيث يتواجد بها غطاء نباتي متنوع وواحات خضراء بها أشجار مثمرة وأنواع من التمور والتّي تدر عملة صعبة ضمن عمليات التصدير للخارج[2]، مساهمة في تنمية محلية، كما أنّ بولاية تيميمون تنوع نباتي ممثل في أشجار الطلح والسدر والذين يساهمان في محاربة ظاهرة التصحر، أمّا الحياة البرية فتزخر بأعداد هائلة من رؤوس الإبل والتّي هي ثروة حقيقية، بالإضافة إلى تواجد مجموعة أخرى من الحيوانات المهددة بالإنقراض مثل غزال دوركاس، الضب الصحراوي، كما توجد عدّة مناطق رطبة ومحميات مصنفة عالميا مثل منطقة رامسار، ومنطقة عين بلبال، أمّا المحميات فتوجد منطقة تنيركوك

المطلب الثالث:الإمكانيات التكنولوجية والسياحية التّي تزخر بها ولاية تيميمون

من خلال هذا المطلب نتحدث فيه عن مجموعة من الإمكانيات التكنولوجية والسياحية التّي تزخر بها الولاية المستحدثة المنتدبة تيميمون مما يجعلها قبلة للسياحة الصحراوية وفضاء شاسع وحقل خصب للتطور التكنولوجي، كون أنّها منطقة شاسعة المساحة وبها عدة قصور توفر لثقافة والسياحة الصحراوية تدر مداخيل تساهم في تحقيق التنمية المحلية وعلى ضوء ذلك سوف نتطرق إلى كل عنصر على حدى لإبرازه أولها الحديث عن الإمكانيات التكنولوجية التي تزخر بها ولاية تيميمون ،وإمكانياتها السياحية الهائلة تجعل منها ولاية سياحية بأتم المعنى.

الفرع الأول:الإمكانيات التكنولوجية

ولاية تيميمون تسعى في إطار تعزيز مقوماتها التكنولوجية لتحقيق تنمية محلية عبر المبادرات والمشاريع التّي تهدف إلى تحسين بنيتها التحتية بفضل توافر هذه المقومات، وتمثلت في ما يلي:

---

[1] **أحمد بوسعيد**، الحياة الاجتماعية والثقافية بإقليم توات من خلال نوازل الجنتوري في القرن12هـ، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية(أدرار)، 2012م، ص، 112.

[2] **سعدون مراد**، التنمية والتنمية المستدامة في الصحراء الجزائرية(دراسة أنثروبولوجية لإستراتيجيات التنمية المستدامة في إقليم التوات، أطروحة دكتوراة، جامعة قاصدي مرباح(ورقلة)، 2024م، الصفحة، 100.

في إطار التحضير لمشاريع إستثمارية كبرى، تمّ التركيز على توفير شبكة الألياف البصرية لضمان تدفق وإتصالات عالية الجودة، وعلى سبيل المثال تمّت عملية تنسيقية في المجال مع مستثمرين إيطالين لتوفير شبكة في محيطات الإشمار الزراعي، كما تمّ دعم الإستثمارات التقنية بوضع المنصة الرقمية للمستثمر، حيث أطلقت هذه المنصة الرقمية لتسهيل الوصول المستثمرين للمعلومات والموارد اللازمة، وتمّ تخصيص أربعة اوعية عقارية لحاملي المشاريع الراغبين في إنشاء مؤسسات، مع التركيز على مجالات معينة الصناعة والسياحة وقطاع الخدمات، كما تم تعزيز التعليم والتدريب التقني عبر المعهد التكنولوجي المتخصص في الفلاحة الصحراوية المنشأة في ولاية تيميمون، و تخصيص مشاريع طاقوية مستقبلية تعتمد على التكنولوجيا بدرجة أولى.

الفرع الثاني:الإمكانيات السياحية

ولاية تيميمون مصنفة كقطب سياحي بإمتياز لما لها من خصوصيات جعلت منها مقصد سياحي للسياح الأجانب والوطنيون خلال المواسم السياحية الصحراوية[1]، إبتداءا من أكتوبر من كل سنة لأواخر شهر ماي من السنة المقبلة، وذلك لما يتوافر من إمكانيات بيئية وطبيعية وثقافية وتاريخية وإجتماعية والمتمثلة في طيبة أهلها الذّين يتميزون بالجود والكرم الضيافة وحسن الإستقبال[2].

ومن خلال ذلك سنوضح الإمكانيات التّي تزخر بها الولاية مثل الثروات البيولوجية تتوفر الولاية على أنواع معينة من النباتات والأعشاب والحيوانات، ونخص بالذكر أشجار غابية شوكية، واحات نخيل كما توجد أعشاب نادرة بمنطقة مترون، وعلى ضفاف هضبة تادميت، أمّا الثروات الحيوانية فهي متعددة نخص منها الإبل، الماعز ، مجموعة نادرة من الطيور المهاجرة مثل (**casarca-canar col vert-spatule-flaman rose-cigogne blanche**)[3].

المبحث الثاني: تحليل العراقيل والإمكانيات لتحقيق التنمية المحية بولاية تيميمون

من خلال هذا المبحث نتطرق للدراسة التحليلية للعراقيل التّي تحول دون تحقيق تنمية محلية بولاية تيميمون، كما نتطرق لدراسة تحليلية أيضا للإمكانيات التّي تتوافر وتزخر بها ولاية تيميمون لإحداث قفزة ووثبة في مجال تحقيق التنمية المحلية المرجوة بها، وعليه ومن خلال ذلك كمطلب أول نعالج فيه العراقيل

[1] **ثياقة الصديق**، المقدس والقبيلة، الممارسة الإحتفالية لدى المجتمعات القصورية بالجنوب الغربي ، أطروحة دكتوراة، جامعة وهران، 2014م. الصفحة،34.

[2] **عبد الكريم مسعودي**، الإستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجماعات المحلية في الجزائر، جامعة أحمد دراية (أدرار)، 2017م، الصفحة،137.

[3] **عبد الحميد نجام**، تيميمون... وجهة مثالية للسياحة في قلب الصحراء، جامعة أحمد دراية (أدرار)، 2022م، الصفحة، 5،

التّي تحول دون تحقيق تنمية محلية بولاية تيميون، ثمّ كمطلب ثاني نعالج فيه سبل وآليات تفعيل التنمية المحلية بولاية تيميمون.

المطلب الأول: عراقيل التنمية المحلية بولاية تيميمون

من خلال ما تمّ التطرق إليه في دراستنا الميدانية وجلسات النقاش الثنائية التّي غذّت موضوعنا بولاية تيميمون ووحداتها الإدارية تبين لنا أنّ المركزية الشديدة في صنع السياسات وإتخاذ القرار تعد لب المعوقات والصعوبات التّي تتصدى ضد تحقيق للبرامج والمخططات التنموية بالبلديات بالدرجة الأولى والتّي تعمم على باقي الولاية، وتتمثل أساسا في المراقب المالي في دراسة ومعالجة المشاريع والمخططات المحلية، كما زاد الوضوح أكثر في الموضوع وبالخصوص الحديث عن التأخيرات في الإجراءات الإدارية في عمليات المصادقة، ضف إلى ذلك سلطة الوالي في البث والتقرير النهائي لتنفيذ البرامج وترجمتها على أرض الواقع الميداني، وعليه يمكن تلخيص جملة من المعوقات أو العراقيل السياسية والإدارية لتحقيق التنمية المحلية بولاية تيميمون وهي على النحو التالي:

الفرع الأول: السياسية والإدارية

يمكن تحديد جملة العراقيل السياسية والإدارية لتحقيق تنمية محلية بولاية تيميمون في المركزية الشديدة في رسم السياسات العامة والمحلية بالــولاية الفتية، وحــصر سلطات التـقرير في قــمة الهـــرم (بيد الوالي)، البطء في الإجراءات الإدارية من طرف السلطات الوصية في دراسة المشاريع والمصادقة عليها نظرا لحداثته بعالم الإدارة وقلة خبرتهم في المجال، الغياب الفعلي والعملي لمبدأ اللامركزية في ظل نقص الوسائل في تحقيق المشاريع، الرقابة الشديدة والمفرطة من طرف السلطات الوصية المراقب المالي الوالي، التعليمات الصادرة من المركزية(الحكومة – الوزراء)، ضعف الكادر البشري ناقص التأهيل في جل الإدارات المحلية بولاية تيميمون وقلة الكفاءات والقدرات، نقص وغياب الدورات التكوينية والتدريبية للمستخدمين والموظفين في الإدارات العمومية.

الفرع الثاني: الإقتصادية والمالية

يمكن تحديد العراقيل الاقتصادية والمالية التّي ثبطت وتعيق التنمية المحلية بولاية تيميمون في العناصر التالية: ضعف النسيج الاقتصادي في مجمل البلديات ضمن التنظيم الإداري بالولاية، ضعف وقلة المؤسسات والإستثمارات بمجمل البلديات ضمن نسيج الولاية، عدم تحصيل وضعف تثمين بعض العوائد الأملاك العمومية بالولاية، ضعف الميزانية المخصصة للتنمية المحلية بالولاية.

المطلب الثاني: سبل وآليات تفعيل التنمية المحلية بولاية تيميمون

إنطلاقا من عرضنا لجملة العراقيل التّي تحول دون تحقيق التنمية المحلية بولاية تيميمون المستحدثة ضمن سياسية الحكومة في خلق ولايات منتدبة بالجنوب الكبير والهضاب العليا، لابد من تتبع مجموعة من الآليات واجب إتباعها للتصدي لمثل هذه العراقيل للنهوض بأعباء التنمية المحلية ونذكرها على الشكل التالي:

تحقيق مبدأ اللامركزية والإستقلالية الإدارية والذمة المالية لصالح الهيئات المحلية، التخفيف من إجراءات وشدة الرقابة وتحديد المهام والسلطات، توسيع صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة وتمكينها في مختلف الميادين والمجالات، رسم ووضع قوانين تتماشى وتطوير التنمية المحلية وخصوصيات المنطقة، إنشاء بنك معلومات بيانية حول خصوصيات المنطقة والإقليم المتواجدة به ولاية تيميمون[1]، تدعيم المنظومة الجبائية للهيئات المحلية بالولاية بترسانة قانونية، ترقية ودعم وتشجيع الإستثمار الثنائي بين القطاعين العام والخاص، تثمين الإمكانيات الطبيعية والبيئية بولاية تيميمون، تثمين وتقدير الجباية المحلية المتأتية من الشركات والمؤسسات البترولية، ومن الشكاء الأجانب في مشاريع الفلاحة المبرمة حديثا خاصة الشريك الإيطالي لبعث تنمية محلية قوية.

المطلب الثالث: تقييم السياسات المحلية المتبعة ومدى نجاعتها بولاية تيميمون

الإنطلاق في تقييم السياسات المحلية المتبعة في ولاية تيميمون ينطلق بالتحديد منذ أن إرتقت المقاطعة الإدارية وإرتقت إلى مصاف ولاية بصلاحيات كاملة بقرار من رئيس الجمهورية، طبقا للقانون المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد الذّي يشمل 10 مقاطعات إدارية بالجنوب، لتحقيق إقلاع تنموي شامل بفضل مواردها المتعددة، ونستطيع القول أنّ سكان إقليم **قورارة** قد ثمنوا هذا القرار، الذّي سيفتح أمام هذه الجماعة المحلية آفاقا تنموية واعدة في مختلف المجالات الحيوية، وعليه وحسب دراسات الفاعل الجمعاوي الناشط بالمنطقة واحد أعيانها فإنّ السياسة المحلية المتبعة بولاية تيميمون كان له الأثر الإيجابي على المنطقة برمتها، وهذا بفضل مجموعة المقومات التّي تزخر بها الولاية، وبفضل السياسات المتبعة في الميدان، إنطلاقا من مقومات وإمكانيات هائلة في قطاع السياحة بأنواعها، الفلاحة، الطاقة من الموارد الرئيسية التّي تضمن توفير الثروة وتحقيق إقلاع تنموي من خلال كذلك توفر أراضي زراعية خصبة لأجود

[1] **غندوري عبد الحي**، تحسين الخدمة العمومية كمقاربة لتحقيق التنمية المحلية(دراسة حالة منطقة تيميمون)، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2019م.

المنتوجات، وعليه يمكن تلخيص وتقييم السياسات المحلية ومدى نجاعتها بولاية تيميمون في جملة المحاور التالية:

أ) الفلاحة الصحراوية والسياحة رهان مستقبلي للولاية الجديدة تيميمون

ب) الطاقات الحيوية والمتجددة رهان مستقبلي في تيميمون

ت) ولاية تيميمون تزخر بكنوز معدنية وزراعية

ث) ولاية تيميمون بيئة متعددة ومتنوعة .

وختامل لهذا الفصل نستطيع القول بأن التنمية المحلية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التوازن الجهوي والإستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة ،وفي هذا السياق تبرز منطقة تيميمون كمنطقة ذات خصوصية جغرافية وتراثية تتوفر على مقومات تنموية متعددة ،إلا أنها تواجه في المقابل عدة عراقيل تؤثر على الوتيرة التنموية .

1_ مقومات التنمية المحلية بولاية تيميمون :

_المقومات الفلاحية : تتمثل في قدرات زراعية هامة مثل إنتاج التمور .

_المقومات السياحية والثقافية : تتمثل في غناها بالموروث الثقافي المتنوع والمواقع الأثرية تشجع التجارة السياحية "

_الموارد المعدنية والصناعية : تتمثل في توفرها على ثروات معدنية هامة .

2_عراقيل التنمية المحلية بولاية تيميمون :

_نقص البنية التحتية والخدمات الساسية

_العزلة الجغرافية

_ محدودية التمويل والتنسيق المؤسساتي

خـــــاتمـــــة

تطرقنا في موضوعنا الموسوم بالتنمية المحلية في الولايات المنتدبة المقومات والمعوقات إذ تشكل الولايات المنتدبة في الجزائر تجربة مؤسساتية هامة في مسار دعم التنمية المحلية وتحقيق اللامركزية الإدارية، حيث جاءت إستجابة لحاجات موضوعية تتعلق بتقريب الإدارة من المواطن، وتحقيق توازن جهوي أكثر عدالة، لاسيما في المناطق النائية والحدودية، وقد أبرزت الدراسة أنّ هذه الولايات تتوفر على مقومات واعدة لتحقيق التنمية، من خلال ما تزخر به من موارد طبيعية، موقع إستراتيجي، قدرات وإمكانيات سياحية وثروات فلاحية، وإرث ثقافي وإجتماعي وفير، يمكن أن يشكل قاعدة صلبة لتحقيق إقلاع محلي حقيقي.

غير أنّ واقع التنمية المحلية في هذه الولايات المنتدبة لا يزال يواجه جملة من المعوقات التّي تعرقل إستغلال هذه الإمكانيات بالشكل الأمثل، من أبرزها: ضعف التمويل والإستثمارات و نقص الهياكل القاعدية، مشكلات التنسيق بين مختلف مستويات الإدارة، ضعف الكفاءات المحلية، بالإضافة إلى التحديات البيئية والبشرية المرتبطة بطبيعة المناطق الصحراوية والهامشية.

لقد أثبت التجربة أنّ تجاوز هذه العراقيل يتطلب تفعيل آليت الدعم المؤسسي والفني للولايات المنتدبة، وتعزيز إستقلاليتها الإدارية والمالية، إلى جانب تشجيع المبادرات المحلية وتمكين المجالس المنتخبة من أداء دورها التنموي بفعالية، كما أنّ تحقيق تنمية محلية مستدامة يستوجب وضع سياسات عمومية موجهة خصوصا لهذه المناطق قائمة على العدالة التوزيعية وتحفيز الإستثمارات المنتجة وربط التنمية المحلية بالتخطيط الإستراتيجي طويل المدى.

وعليه تبقى الولايات المنتدبة حلقة واعدة في منظومة الحكم المحلي بالجزائر، شرط أن يتّم تذليل العراقيل القائمة، وتوظيف مقوماتها بالشكل المتكامل والمدروس، بما يحقق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ويعزز التماسك الوطني.

_فهم واقع التنمية المحلية بالولايات المنتدبة .

_تقييم فعالية السياسات العمومية المطبقة .

_إستخلاص عوامل النجاح والإخفاق لتحقيق التنمية بالولايات المنتدبة

إبراز الخصوصيات للولايات المنتدبة والإسهام في تطوير نموذج تنموي محلي بالولايات المنتدبة

أهم الإقتراحات:

يمكننا أن نقترح جملة من الإقتراحات المتعلقة بالموضوع بغية تحقيق تنمية محلية بالولايات المنتدبة بالجزائر وأهمها:

1) تعزيز الموارد المالية للولايات المنتدبة عبر آليات دعم خاصة وخطط إستثمارية موجهة.
2) تحسين البنية التحتية الأساسية(طرقات، مياه،كهرباء، وسائل إتصال).
3) دعم قدرات الموارد البشرية بالتكوين والتأهيل المستمر.
4) تبسيط الإجراءات الإدارية وتوضيح الصلاحيات بين الولايات المنتدبة والولايات الأصل.
5) تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص، وبالخصوص في مجالات الفلاحة، السياحة، والخدمات.
6) وضع مخططات تنمية محلية تستجيب لخصوصيات كل ولاية منتدبة وفق مقاربة تشاركية.
7) تثمين التراث الثقافي والسياحي الذّي يعتبر كنز لا يفنى.
8) التشجيع على إستخدام الطاقات المتجددة.
9) تحسين أنظمة الحوكمة المحلية.
10) تشجيع البحث العلمي التطبيقي

قائمة المصادر والمراجع

I. قائمة المصادر:

1- قرآن الكريم

2- الحديث النبوي

3- الدساتير والمواثيق:

3-1 الدساتير:

- التعديل الدستوري 2016، الصادر في 06 مارس 2016م، ج ر ج ج ، رقم 14.
- التعديل الدستوري 2020، الصادر في 31 ديسمبر 2020، ج ر ج ج ، رقم 82.

3-2 المواثيق:

- الميثاق الوطني1976، الصادر بموجب الأمر رقم 76-56 المؤرخ في 5-7-1976م، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد61، الصادرة في 30 يوليو1976م، الصفحة.890.
- الميثاق الوطني1986م، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم86-22 المؤرخ في9-2-1986م، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ،العدد7، الصادرة في 17-01-1986م، الصفحة.145.

4- المراسيم:

4-1 المراسيم الرئاسية:

- المرسوم الرئاسي 15-140.
- المرسوم التنفيذي رقم 92-347، المؤرخ في 14سبتمبر1992م الذّي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 90-285 المؤرخ في 29 سبتمبر1990م ، المتعلق بقواعد تنظيم وتسيير أجهزة وهياكل الإدارة العامة للولاية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ، العدد67، المؤرخة في 03 أكتوبر 1990م.
- المرسوم الرئاسي رقم 18-303، المؤرخ في05ديسمبر2018م، المعدل والمتمم للمرسوم15-140، المتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض المدن الجديدة وتحديد قواعد سيرها وتنظيمها، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ،العدد72، المؤرخة في 05 ديسمبر 2018م.

- المرسوم الرئاسي رقم 18-336، المؤرخ في25ديسمبر2018م، المعدل والمتمم للمرسوم15-140، المتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض المدن الجديدة وتحديد قواعد سيرها وتنظيمها، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ،العدد78، المؤرخة في 26 ديسمبر 2018م.
- المرسوم الرئاسي(15-140)، المؤرخ في 27ماي2015 المتضمن إحداث مقاطعات إدارية وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ،العدد29، المؤرخة في 31ماي 2015م.
- مرسوم رئاسي رقم15-140 المؤرخ في 27 مايو 2015م، يتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائريةالعدد29 ، الصادرة في 31 مايو 2015م.

2-4 المراسيم التنفيذية:

- المرسوم التنفيذي رقم 92-347، المؤرخ في 14 سبتمبر 1992 الذّي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 90-285 المؤرخ في 29 سبتمبر 1990، المتعلق بقواعد تنظيم وتسيير أجهزة وهياكل الإدارة العامة للولاية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 67 ، المؤرخة في 03 أكتوبر 1990م.

II. قائمة المراجع:

1-الكتب بالعربية:

- 1 أحمد ملحة، مكافحة التصحر" تجربة الجزائر"، أدرار، ماي 2001م.
- 2 إكرام بدر الدين، تطور المؤسسات السياسية" التجربة الديمقراطية في مصر"، القاهرة(مصر)، 1986م.
- 3 الشيخ مولاي التوهامي بن سيدي محمد غيتاوي، الفتح الميمون في تاريخ قورارة وعلماء تيميمون، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2013م.
- 4 بن أشنهو عبد اللطيف، الجزائر اليوم"بلد ناجح"،ألفا للنشر والتوزيع، الجزائر، فيفري2004م.
- 5 بومرزوق زين الدين، الخدمة العمومية بين تطبيقات النصوص القانونية والواقع، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2014م.

- 6 جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر"بين النصوص القانونية ومتطلعات الواقع"، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2014، الطبعة1.
- 7 الحديث النبوي رواه الإمام البخاري، فتح الباري، شرح صحيح ، مكتبة الضيف، المجلد رقم 10، الصفحة. 509، رقم الحديث 6012.
- 8 حسن صادق عبد الله، السلوك الإداري ومرتكزات التنمية في الإسلام، دار الهدى، عين مليلة(الجزائر)، الطبعة2، 1992م.
- 9 حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة1، 1994م.
- 10 حسين عمر، عوائق التنمية، دار الشروق، جدّة(المملكة العربية السعودية)، الطبعة1، 1980م.
- 11 الديوان الوطني للإحصاء(الجزائر)، 2024م.
- 12 رشيد أحمد عبد اللطيف، التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، مصر، 2001م.
- 13 زكريا طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، مطبعة ناس بعابدين، القاهرة(مصر)، 2005م.
- 14 زيبحة زيدان، جبهة التحرير الوطني" جذور الأزمة"، دار الهدى، عين مليلة، ط1، 2009م.
- 15 زين الدين بومرزوق، الخدمة العمومية بين تطبيقات النصوص القانونية والواقع، دار الكتاب العربي، الجزائر،2014م.
- 16سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت(لبنان)، 1998م.
- 17 عبد الحميد القاضي، دراسات في التنمية والتخطيط الإقتصادي، دار الجامعات المصرية، القاهرة(مصر)،الطبعة1972،1م.
- 18 عبد الرزاق مقري، مشكلة التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية، الجزائر، 2008م..
- 19 عبد الله العجلان، أبعاد التنمية المحلية، منتديات الحوار الجامعية السياسية، الجزائر،2014م.

- 20 عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية(مصر)، 2001م.
- 21 عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، الطبعة3، 2005م.
- 22 علي الكاشف، التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا، دار الجامعية، مصر، الطبعة1،2007م.
- 23 مجدي حجازي، التنمية ومشكلة التخلف في المجتمع المصري، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة(مصر)، 1987م.
- **24 محمد السعيد قاصري**، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر(1830-1962م)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.
- 25 محمد شفيق، دراسات في التنمية الإجتماعية والسياسية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، الطبعة1، 2009م.
- 26 محمد عبد الشفيع عيسى، الإقتصاد السياسي للعولمة والتكنولوجيا"نحو رؤية جديدة"، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 2004م.
- 27 منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003م.
- 28 نصر عارف، إشكالية التنمية والحكم الراشد، مصر، بدون سنة.

2- الرسائل الجامعية:

2-1 أطروحات الدكتوراة:

- 30 العمري سمونة، المركز القانوني للولايات المنتدبة في التنظيم الإداري الجزائري،، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية(أدرار)، 2012م.
- **31 ثياقة الصديق**، المقدس والقبيلة، الممارسة الإحتفالية لدى المجتمعات القصورية بالجنوب الغربي ، أطروحة دكتوراة، جامعة وهران، 2014م.
- 32 خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر"واقع وآفاق"، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011م.

- 33 أحمد بوسعيد، الحياة الاجتماعية والثقافية بإقليم توات من خلال نوازل الجنتوري في القرن12هـ، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية(أدرار)، 2012م.
- 34 بن عيسى محمد، النظام القانوني للمقاطعة الإدارية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية(أدرار)، 2019م.
- 35 بن مسعود الأمين –جبريط عبد القادر، إدارة وتسيير الولايات المنتدبة في الجزائر(المقاطعة الإدارية المنيعة أنموذجا).
- 36 حسين بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها" دراسة تحليلة نقدية في شروطها ومعوقاتها الأساسية"، رسالة ماجستير في القانون، جامعة الحاج لخضر(باتنة)، 2008م/ منشورة.
- **37 سبقاق ليلى حياة**، الجوهرة الحمراء- تيميمون عمق الصحراء بسحر تراث ثقافة وتاريخ، رسالة ماجستير،جم عبد الحميد بن باديس(مستغانم)، 2020م.
- **38 سعدون مراد**، التنمية والتنمية المستدامة في الصحراء الجزائرية(دراسة أنثروبولوجية لإستراتيجيات التنمية المستدامة في إقليم التوات، أطروحة دكتوراة، جامعة قاصدي مرباح(ورقلة)، 2024م،
- 39سعدون مراد، التنمية والتنمية المستدامة في الصحراء الجزائرية، أطروحة دكتورة، جامعة وهران، 2024 م.
- 40سعيدي الشيخ، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، رسالة دكتوراة، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2007م، غير منشورة.
- 41 طاشمة بومدين، الحكم الراشد ومشاكل بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراة، تخصص نظم سياسية وإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007م.
- 42 محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، "دراسة ميدانية على بلديات ولاية قسنطينة"، رسالة دكتوراة علم الإجتماع التنمية، جامعة منتوري (قسنطينة)، 2011م.
- **2-2 رسائل الماجستير:**
- 43شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في لتنمية المحلية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جم أبي بكر بلقايد (تلمسان)، 2011م، الصفحة.89.(منشورة).

- **44 عبد الحميد نجام**، تيميمون... وجهة مثالية للسياحة في قلب الصحراء، جامعة أحمد دراية (أدرار)، 2022م.
- 45 عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة،" دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب(البليدة)، 2008م.
- **46 عبد الكريم مسعودي**، الإستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجماعات المحلية في الجزائر، جامعة أحمد دراية (أدرار)، 2017م.
- 47 عزيز محمد الطاهر، آليات تفعيل دور البلدية في التنمية المحلية بالجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح(ورقلة)، 2011م.
- 48 عيسى براق، دراسة النظام الرقابي الجبائي الجزائري، رسالة ماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة(الجزائر)، 2001م.
- 49 غندوري عبد الحي، تحسين الخدمة العمومية كمقاربة لتحقيق التنمية المحلية(دراسة حالة منطقة تيميمون)، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2019م.
- 50 فتاح كمال، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية، رسالة ماجستير، جامعةوهران، 2012م.
- 51 كحول وحيدة، تحديات وآفاق إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون، جامعة محمد خيضر(بسكرة)، 2016م.
- 52لخضر مرغاد، واقع المالية المحلية في الجزائر،رسالة ماجستير في العلوم المالية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001م.
- 53 ليلى شاوي، دور الإذاعة المحلية في ترسيخ الهوية الثقافية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية (قسم الإعلام والإتصال)، جامعة الجزائر،(غير منشورة)، 2008م.
- 54 مربيعي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر- الواقع والأفاق-، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة منتوري(قسنطينة)، 2013م.
- 55 ملال مختارية، الإدارة المحلية في الجزائر بين المعين والمنتخب وتأثيرها على الحوكمة المحلية.

- 56 موساوي راشدة، تحديات وآفاق إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، 2016م.
- 57 وفاء شيعاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر،رسالة ماجستير،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر(باتنة)، 2010م ، (غير منشورة).

مذكرات:

- 58 ملال حميد، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2016م.

المقالات:

- 59 أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية،العدد 40، السنة 6، 2009م.
- 60 أحمد غريبي، أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ع12، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2010م.
- 61 أحمد ملحة، مكافحة التصحر" تجربة الجزائر"، أدرار، ماي2001م.
- **62 بشير طلحة**، منطقة قورارة بين الثبات والتحول، دراسات سوسيوانثروبولوجية عن منطقة تيميمون، الحركة العلمية والفكرية بإقليم قورارة بتيميمون، مقال منشور، 2017م.
- 63 بن الدين أمحمد، جدوى المشروعات الإنشائية في دعم التنمية المستدامة بالولايات المستحدثة مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال،2024م
- 64 بن عبد الفتاح دحمان، إستغلال الفرص الزراعية المتاحة كفيل بتحقيق الأمن الغذائي، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد10، الجزء1، 2007م.
- 65 بن عطية محمد، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة،العدد9،جانفي 2017م، جامعة عبد الحميد بن باديس(مستغانم).
- 66 بن علي زهيرة، واقع التنمية المحلية والحكم الراشد في الجزائر بين امقومات والمعوقات، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية،856-2016. الصفحة ، 118.

- 67 بن علي زهيرة، واقع التنمية المحلية والحكم الراشد في الجزائر بين المقومات والمعوقات، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جم مصطفى أسطنبولي(معسكر)، العدد19، جانفي 2016م.
- 68 التعديل الدستوري 2020، الصادر في 15 نوفمبر2020م ،الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ، العدد82، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020م
- 69 تقرير اللجنة التنسيقية لوزارة المالية المتعلق بالجباية المحلية، سبتمبر 2024م.
- 70 حسني بشير محمد نور، التنمية المحلية المفهوم والخيارات، الخرطوم(السودان)، 2014م،(مقال منشور).
- 71 حفصة العقعاق، الموقات الثقافية والإجتماعية ومشاركة المرأة في التنمية بالجزائر، ملتقى دولي، مجلة دولية من مخبر المجتمع ومشاكل التنمية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)،العدد3، ديسمبر2015م.
- 72 حيثالة معمر، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد9،جانفي 2017م، جامعة عبد الحميد بن باديس(مستغانم).
- 73 سميرة إبن خليفة، الطبيعة القانونية للمقاطعة الإدارية في القانون الجزائري وعلاقتها بالجماعات المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية،مجلد09،العدد03، ديسمبر2018م، جامعة بشار(الجزائر)
- 74 سهام بلقرمي، التجربة الجزائرية في حماية البيئة،مجلة العلوم الإنسانية، السنة4، العدد29، يوليو2006م.
- 75 سي فضيل الحاج، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد9، جانفي 2017م، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017م.
- 76 سي فضيل الحاج، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، جامعة عبد الحميد بن باديس(قسنطينة)، العدد9، جانفي2017م.
- 77 شوقي جباري، محاضرات في الإعلام والإتصال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، عن المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 02، جوان 2015م.

- 78 صفاء بن موسى، النظام القانوني للمقاطعة الإدارية وعلاقتها بالجماعات المحلية، مجلة أفاق للأبحاث السياسية والقانونية، جامعة حمة لخضر الوادي(الجزائر)، العدد01،جوان 2023م.
- 79 صفاء بن موسى، النظام القانوني للمقاطعة الإدارية وعلاقتها بالجماعات المحلية، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد6،العدد1،جوان 2023م، جامعة حمة لخضر(الوادي)، الجزائر.
- 80 فريجات إسماعيل، مركز المقاطعة الإدارية في التنظيم الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، مجلد 10،العدد18، جامعة قاصدي مرباح بورقلة،2018م.
- **81 كرومي فاطمة الزهرة**، الدور المتوقع لإعتماد دراسات جدوى المشروعات الإنشائية العمومية في دعم التنمية المستدامة بالولايات المستحدثة في الجنوب الجزائري- ولاية تيميمون أنموذجا، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد8،العدد2، 2004.
- 82 كرومي فاطمة، تيميمون ولاية تتأهب لإقلاع تنموي شامل بفضل مواردها المتعددة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية(أدرار)، 2024م.
- 83 لخذاري عبد المجيد، النظام القانوني للمقاطعة الإدارية في الجزائر، دراسة تحليلية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ، العدد2،2017م
- 84 ماجدة بوخزنة، مكانة المقاطعة الإدارية المستحدثة في التنظيم الإداري الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية،العدد03، جامعة حمة لخضر الوادي(الجزائر)، 28-12-2018م.
- 85 مجموعة من الباحثين يتقدمهم(**الأستاذ مولاي عبد الله**)، الجوهرة الحمراء... تيميمون عمق الصحراء بسحر تراث ثقافة وتاريخ، الجزائر، 2015م.
- 86 مدينة تيميمون الجزائرية، الواحة الحمراء الساحرة في قلب الصحراء، مقال منشور على وكالة الأنباء الكويتية(كونا)، 2017م.
- 87 مناخ متغير للتنمية، ترجمة مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع عن، مجلة التمويل والتنمية، مصر، العدد4، ديسمبر2009م.
- 88 نصر عارف،"إشكالية التنمية والحكم الراشد"، كلية العلوم السياسية، القاهرة(جمهورية مصر العربية)، بدون سنة.

- 89 الولايات المنتدبة الجديدة أفاق وتطلعات، مقال منشور في جريدة الخبر بتاريخ 15نوفمبر2015م.

المداخلات:

- 90 عمار جيدل، تفعيل دور الشباب في التنمية، الشباب بين الأصالة والمعاصرة، منشورات المجلس الأعلى الإسلامي، ملتقى دولي في الجزائر، أيام24-25-26 مارس2008م.
- 91 قاسيمي آسيا، التنمية المستدامة بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، ملتقى دولي(السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات-التوجيهات-الآفاق)، مع الإشارة للتجربة الجزائرية،، باجة (تونس)، أيام 26-27 أبريل 2012م.
- 92 كمال عايشي، التجربة الجزائرية في ظل التفكير التنموي الجديد، مداخلة، مخبر الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر(باتنة)، بدون سنة.
- 93 مجدي حجازي، التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة(مصر)، 1987م

الفهرس

الفهرس:

مقدمة: 01

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية في الولايات المنتدبة. .. Erreur ! Signet non défini.

المبحث الأول: ماهيّة التنميّة المحليّة 12

المطلب الأوّل: تعريف التنميّة المحليّة 12

الفرع الأوّل: التعريف الإيديولوجي 14

الفرع الثاني: التعريف القانونيّ 15

المطلب الثاني: خصائص وأبعاد التنميّة المحليّة .....**Erreur ! Signet non défini.**

الفرع الأول: خصائص التنمية المحلية ..... **Erreur ! Signet non défini.**

الفرع الثاني: أبعاد التنميّة المحليّة.....19

المطلب الثالث:أهداف التنمية المحلية وعلاقتها بالحوكمة.....21

الفرع الأول: أهداف التنمية المحلية 21

الفرع الثاني:علاقة التنمية المحلية بالحوكمة 22

المطلب الرابع: القواعد و المبادئ الأساسيّة للتنميّة المحليّة 23

المبحث الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للولايات المنتدبة 26

المطلب الأول: نشأة الولايات المنتدبة وفق التنظيم الإداري.....26

الفرع الأول: نشأة الولايات المنتدبة 27

الفرع الثاني: الهيكلة الإدارية للولايات المنتدبة 27

المطلب الثاني: تعريف الولايات المنتدبة ودورها في تعزيز التنمية المحلية 28

الفرع الأول: تعريف الولايات المنتدبة.....29

الفرع الثاني: دور الولايات المنتدبة في تعزيز التنمية المحلية.....29

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين الولايات المنتدبة والسلطات المحلية في الجزائر 30

الفرع الأول: مبدأ الإشراف والتنسيق بين الولايات المنتدبة والسلطات المحلية 31

الفرع الثاني: العلاقة بين الولايات المنتدبة البلديات والدوائر والمجالس المحلية المنتخبة 31

الفرع الثالث: أوجه التعاون والتنسيق بين الولايات المنتدبة والسلطات المحلية.....32

المطلب الرابع: أهداف وإستراتيجيات إنشاء الولايات المنتدبة في الجزائر 32
الفرع الأول: الأهداف السياسية.....32
الفرع الثاني: الأهداف الإدارية 33
الفرع الثالث: الأهداف الإقتصادية 33
خاتمة الفصل:..... **Erreur ! Signet non défini.**
الفصل الثاني: العراقيل والمحفزات التي تواجه الولايات المنتدبة لتحقيق التنمية المحلية ! Erreur ! Signet non défini.
المبحث الأوّل: العراقيل التّي تواجه الولايات المنتدبة لتحقيق التنمية المحلية 34
المطلب الأوّل: العراقيل القانونية والإدارية.....34
الفرع الأول: ضعف الصلاحيات الإدارية للولايات المنتدبة.....35
الفرع الثاني: البيروقراطية الإدارية وتأثيرها على التنمية المحلية 35
المطلب الثاني: العراقيل الإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية.....40
الفرع الأوّل: العراقيل الإقتصاديّة.....40
الفرع الثاني: العراقيل الإجتماعية.....45
الفرع الثالث: العراقيل التكنولوجية 49
المطلب الثالث: العراقيل البيئية والطبيعية والجغرافية وأثرهم على التنمية المحلية 51
الفرع الأوّل: العراقيل البيئية وأثرها على تحقيق التنميّة المحليّة 51
الفرع الثاني: العراقيل الطبيعية وأثرها على تحقيق التنميّة المحليّة.....52
الفرع الثالث: العراقيل الجغرافية وأثرها على تحقيق التنميّة المحليّة 53
المطلب الرابع: العراقيل السياسية والمؤسسية وأثرهم على التنمية المحلية.....54
الفرع الأول: العراقيل السياسية 54
الفرع الثاني: العراقيل المؤسسية.....55
المبحث الثاني: الإمكانيات الموجودة في الولايات المنتدبة لتحقيق التنمية المحلية 56
المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية والإقتصادية 56
الفرع الأول: الإمكانيات الطبيعية 57

الفرع الثاني: الإمكانيات الاقتصادية 59
المطلب الثاني: الإمكانيات الديموغرافية والإجتماعية 59
الفرع الأول:الإمكانيات الديموغرافية 59
الفرع الثاني:الإمكانيات الإجتماعية 60
المطلب الثالث: الإمكانيات البيئية 61
الفرع الأول: عوامل مناخية وتنوع إيكولوجي 61
الفرع الثاني: حماية التنوع البيئي والمحميات الطبيعية 61
المطلب الرابع:الإمكانيات التكنولوجية 62
الفرع الأول: البنية التحتية الرقمية وتكنولوجيا المعلومات 62
الفرع الثاني: إنشاء المدن الذكية ورقمنة الخدمات العمومية 62
خاتمة الفصل الثاني ..... **Erreur ! Signet non défini.**
الفصل التطبيقي: دراسة حالة ولاية تيميمون (أنموذجا) ..... **Erreur ! Signet non défini.**
المبحث الأول: الخصائص العامة لولاية تيميمون 72
المطلب الأول: لمحة تاريخية وأصل التسمية –الموقع الجغرافي والتنظيم الإداري 73
الفرع الأول: لمحة تاريخية وأصل التسمية 73
الفرع الثاني: الموقع الجغرافي والتنظيم الإداري والمعطيات الديموغرافية 74
المطلب الثاني: الإمكانيات الإقتصادية والموارد الطبيعية 74
الفرع الأول: الموارد الطاقوية والمعدنية والمائية 75
الفرع الثاني:التنوع البيئي والحيواني 76
المطلب الثالث:الإمكانيات التكنولوجية والسياحية التّي تزخر بها ولاية تيميمون 76
الفرع الأول:الإمكانيات التكنولوجية 76
الفرع الثاني:الإمكانيات السياحية 77
المبحث الثاني: تحليل العراقيل والإمكانيات لتحقيق التنمية المحية بولاية تيميمون 77
المطلب الأول: عراقيل التنمية المحلية بولاية تيميمون 78

الفرع الأول: السياسية والإدارية 78
الفرع الثاني: الإقتصادية والمالية 78
المطلب الثاني: سبل وآليات تفعيل التنمية المحلية بولاية تيميمون 79
المطلب الثالث: تقييم السياسات المحلية المتبعة ومدى نجاعتها بولاية تيميمون 79
الخاتمة: ..... **Erreur ! Signet non défini.**
قائمة المصادر والمراجع ..... **Erreur ! Signet non défini.**
الفهرس..... 76

التنمية المحلية في الولايات المنتدبة(المقومات والمعوقات) – دراسة حالة ولاية تيميمون

الملخص:

تعد التنمية المحلية من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في أي دولة ، إذ تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان وتعزيز الرفاهية العامة ، وفي الجزائر شهدت السنوات الأخيرة استحداث ولايات منتدبة كآلية إدارية تهدف إلى تقريب الإدارة من المواطن وتحقيق تنمية متوازنة و شاملة ، غير أن هذه الولايات المنتدبة تواجه تحديات عدة تؤثر سلبا على جهود التنمية في حين تزخر أيضا بمقومات وإمكانيات معتبرة يمكن استغلالها لتجاوز هذه المعوقات ، برؤية إستراتيجية متكاملة ، تعتمد على إصلاح الأطر القانونية و الإدارية ، وتحسين القدرات البشرية مع التركيز على تشجيع الاستثمار المحلي وتحقيق العدالة المجالية.

الكلمات المفتاحية:

الأطر القانونية والإدارية، التنمية المحلية، الجزائر، جهود التنمية، ولايات منتدبة .

Local Development in the Mandate States: Strengths and constraints A Case Study of Timimoun State

ABSTRACT:

Local development is one of the main pillars of social and economic stability in any country, as it aims to improve the standard of living of the population and promote public welfare. In Algeria, recent years have witnessed the creation of delegated states as an administrative mechanism aimed at bringing the administration closer to the citizen and achieving balanced and comprehensive development, but these delegated states face several challenges that negatively affect development efforts, while they also boast significant assets and potential that can be exploited to overcome these obstacles, with an integrated strategic vision, based on the reform of legal and administrative frameworks, improving human capabilities with a focus on encouraging

Keywords:

Algeria , delegated states, development efforts, Legal and administrative frameworks , local development.